المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

# المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 11

رقم الإداع : 1228 . 2013

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم
السياسية و العلاقات الدولية

# The Algerian Journal of Political Studies

Volume VI
Number 1

جوان 2019

المجلد السادس
العدد الأول

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

# المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 11

رقم الإداع : 2013 . 1228

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم السياسية و العلاقات الدولية

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

# The Algerian Journal of Political Studies

Volume VI
Number 1

المجلد السادس
العدد الأول

جوان 2019

- **المدير ومسؤول النشر:**
البروفيسور. مصطفى صايج.
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **رئيس التحرير التقني:**
السيدة: بن بوزيد هجيرة.
مديرة المكتبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.



**•الهيئة الاستشارية**

أ.د.رابح شريط.....رئيس جامعة الجزائر 3-
أ.د.عبد السلام بن زاوي.....مدير المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والاتصال -الجزائر
أ.د.سعود صالح.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د.شوشة عبد الغني.....مدير المركز الجامعي تمنراست
أ.د.خوجة محمد.....عميد كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3-
أ.د.عبد الحميد بوديا مراد.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.جون ماركو.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.محمد السعيد مكي.....رئيس اللجنة العلمية
أ.د.بوشرف كمال.....رئيس اللجنة العلمية



**•العنوان:**
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون الجزائر.

**الإيداع القانوني:** 1228-2013
**الترقيم الدولي ISSN :** 0294-2353
**الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN :** 6480-2600
**الهاتف:** 07 01 23 23 (0) 213+

## أعضاء الهيئة العلمية للتحكيم

| اسم ولقب المحكم | المؤسسة الأصلية |
|---|---|
| أ.د. عبد الوهاب بن خليف | جامعة الجزائر 03 |
| أ.د. بن عنتر عبد النور | جامعة باريس 08 |
| أ.د. طاهر بن قيزة | كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس |
| د. الكبسي محمد علي | جامعة تونس |
| د. عبد الكريم كاظم عجيل | جامعة ذي قار. العراق |
| د. قحطان حارث | جامعة تكريت. العراق |
| د. سي بشير محمد | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. خيدر محمد كريم | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. فليسي نرجس | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. لوراري علي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. ربيج علي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. خواص مصطفى | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. العاقل رقية | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. مغراوي لقمان | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. مسيح الدين تسعديت | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. هارون مليكة | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. تاحي طارق | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. لخضاري منصور | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. بولالوة ياسين | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. بوزورين نجوى | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. بن طبيبل درية | جامعة الجزائر -3 |
| د. شيخاوي سليم | جامعة الجزائر – 3 |
| د. قاسمي سعيد | جامعة الجزائر – 3 |
| د. أعراج سليمان | جامعة الجزائر – 3 |
| د. لطاد ليندة | جامعة الجزائر – 3 |
| د. مغيش كنزة | جامعة الجزائر -3 |
| د. عمروش عبد الوهاب | جامعة بومرداس |
| د. فوكة سفيان | جامعة خميس مليانة |
| د. خياري لطفي | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية |
| د. خميس جديد | جامعة عنابة |
| د. زياني صالح | جامعة باتنة |
| د. لعروسي رابح | جامعة الجزائر – 3 |
| د. محمد شريف فتحي | جامعة الجزائر -3 |
| د. لعلاوي خالد | المدرسة الوطنية العليا للصحافة والاعلام |
| د. بويبة نبيل | جامعة سكيكدة |

# الافتتاحية

تشكل تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي وفي الجزائر أبرز قضايا العلوم السياسية الراهنة الخصبة التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل، بالاستعانة بالمقاربات والمداخل التنظيرية التي هي بدورها تحتاج إلى التطوير، لأن كل تجربة تحول ديمقراطي هي حالة اجتماعية، ثقافية، حضارية وسياسية، تستمد منها خصوصياتها، القبلية، العصبية، الدينية، ومخزون تاريخها السياسي وتطور بنيتها الاقتصادية .

وللأسف فإن التحول الديمقراطي كظاهرة اجتماعية و سياسية لاتزال خاضعة للأدبيات الغربية، من حيث محاولات رصد تطوراتها التاريخية والتسليم بنمط الحكم الذي تسعى اليه المجتمعات العربية، حيث يرصد الكاتب الأمريكي صموئيل هنغتون تاريخ التحولات الديمقراطية من خلال الموجات التاريخية الثلاثة، الموجة الأولى تبدأ من الثورة الأمريكية وما تبعها من مأسسة الحياة السياسية الأمريكية من خلال إيجاد مؤسسات كانت اللبنة الأولى لقاعدة توازن الرقابة المتبادلة للسلطات، أما الموجة الثانية للديمقراطية فكانت بعد الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء وفرض النموذج الديمقراطي الليبرالي في وسط وغرب أوروبا وفي اليابان التي خرجت منهزمة بعد هيروشيما وناغازاكي، بينما يؤرخ صموئيل هنغتون الموجة الثالثة ما بين 1974 حيث انطلق انقلاب عسكري على النظام الديكتاتوري لمارشيلو كاتيانو، حيث استطاعت النخبة العسكرية بعد مرحلة انتقالية عسيرة ان تساهم في بناء نموذج ديمقراطي في جنوب أوروبا كانت امتداداته فيما بعد الى اسبانيا وانتهت الموجة الثالثة برصد تجارب التحول الديمقراطي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين قبل نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وكم كانت بدايتها مؤلمة مع نيكولا تشاوسيسكو في رومانيا وقبلها تجربة حركة تضامن في بولونيا وما لحقها فيما بعد من ثورات ملونة داخل الجغرافية السياسية لموسكو في كل من جورجيا و أوكرانيا.

وبعد هذه المحاولة لرصد تاريخ التجارب الديمقراطية، روجت المراكز الغربية مقولة " نهاية التاريخ والرجل الأخير "، للفيلسوف الأمريكي فرنسيس فوكوياما، وفحوى هذه المقولة أن البشرية اصبحت مقتنعة بأن النظام الديمقراطي الغربي الليبرالي هو النموذج الذي تسعى إليه المجتمعات العالمية وقد توافقت هذه الرؤية مع انهيار الاتحاد السوفيتي ونموذجه الاشتراكي، فالمقولة كانت في لحظة حماسية لانتصار النموذج الحضاري الغربي على الأرثوذكسية الروسية حسب صموئيل هنغتون في أطروحته صدام الحضارات.

لكن تبقى الديمقراطية كمنهج وآلية للحكم تقدم لنا القواسم المشتركة للبشرية ، أولها أن السلطة المستبدة مفسدة مطلقة، وللقضاء على الاستبداد يتطلب إجراء انتخابات سياسية تنافسية دورية تخضع لآليات الرقابة، وتحسم برضا المترشحين والناخبين على نتائجها ومن كل اللاعبين الفائز فيها أو الخاسر. ثانيها ، أن التغييرات الجوهرية في البنية السياسية من نمط حكم لآخر يخضع للإرادة الشعبية سواء بالاستفتاء أو بالانتخاب، رغم النسبية القائمة على قاعدة الأغلبية والاقلية التي قد تهدد بالتماسك الاجتماعي والسياسي، وهو ما تعيشه حاليا أعرق الديمقراطيات الغربية، بريطانيا وظاهرة بريكسيت. ثالثها، أن الحكم على التجارب الديمقراطية يبقى قاصرا اذا لم ترافقه المقاربات الشاملة، الثقافة السياسية، قوة الأحزاب السياسية، تنظيم جماعات المصالح، دور النخب في تأطير وتوعية الرأي العام بالقضايا الاستراتيجية للدولة الوطنية المعاصرة، ولا بد من وجود قاعدة اقتصادية ترافق التحول الديمقراطي .

وأتمنى لقارىء هذا العدد من المجلة قد يجد ما يفيده في المقالات العلمية حول تجربة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وتاريخ الانتخابات في الجزائر، واستخدام الآليات الإلكترونية في العملية الانتخابية، وهو ما تسعى إليه المجتمعات المعاصرة من خلال الديمقراطية الإلكترونية.

ا.د مصطفى صايج
رئيس تحرير المجلة الجزائرية للدراسات السياسية
مسؤول النشر

# الفهرست


| الرقم | عنوان الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الانتخابات في تاريخ الجزائر المعاصر<br>حفيظة بلعربي<br>زاوي مصطفى، | 06 |
| 02 | بيروقراطية الجهاز الاداري في الجزائر : دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق<br>أوبعيش هجيرة، | 25 |
| 03 | جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة<br>حروش سلمى , | 52 |
| 04 | تاثير الهجرة الغير شرعية على علاقة الجزائر بمنظمات حقوق الانسان الدولية<br>آمال فاضل , | 76 |
| 05 | الهجرة الغير شرعية من منظور أوروبي : ظاهرة اجتمتعية ام تهديد أمني؟<br>حريدي صبرينة , | 97 |
| 06 | حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015 : نحو بناء سلام مستدام<br>نبيل بويبة<br>بولسان جلال, | 118 |
| 07 | جدلية التمظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي<br>أسماء صالحي, | 141 |
| 08 | ظاهرة الانقلابات العسكرية في الشرق الاوسط : حالتا تركيا و مصر أنموذجا<br>زينب بن طاق , | 162 |
| 09 | توظيف التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية<br>عبد الكريم كاظم عجيل، | 179 |
| 10 | الاقتصاد السياسي للهيمنة الامريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة :<br>فترة ادارة الرئيس باراك اوباما 2008 - 2016<br>محمد لبيب مسيخ , | 192 |

# الانتخابات في تاريخ الجزائر المعاصـر.

***Elections in Algeria's contemporary history***

**حفيظة بلعربي[1]**

**[1] طالبة دكتوراه. جامعة وهران**

**زاوي مصطفى[2]**

**[2] أستاذ محاضر أ. جامعة وهران**

**البريد الإلكتروني:** hafidabelarbi@hotmail.fr

**تاريخ الاستلام: 2019/03/13** **تاريخ القبول: 2019/04/28**

**الملخص:**

تعتبر الانتخابات عملية سياسية تهدف لصنع قرار ما، وهي العملية التي يقوم من خلالها الشعب باختيار فرد منهم لمنصب رسمي، كما تعتبر الطريقة المعتادة التي تتبعها الديمقراطية الحديثة لملأ المقاعد في المجلس التشريعي وأحيانا يكون في السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والحكم المحلي والإقليمي، كما تستخدم هذه العملية أيضا في العديد من القطاعات كالقطاع الخاص ومنظمات الأعمال من النوادي والجمعيات. حيث أصبح الانتخاب وبصورة تدريجية الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في المجتمعات الديمقراطية، ويعتبر هذا الأخير من أهم ما وصلت إليه الأنظمة الديمقراطية في محاولة لتنظيم الحياة السياسية والتداول على السلطة بطرق قانونية.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية، الانتخاب، السلطة.

**Abstract:**

Elections are considered as a political process, aimed at making a certain decision. In addition, it is an act done by people by choosing a member among them to an official job. Elections are also considered as the habitual way that the modern democracy follows to fill the chairs of the ligislative council.

Elections can sometimes be in the executive power, the judicial power and the local judgement. This process is also used in different sectors such as the private sector and business organizations and assemblies.

Elections has become the unique way to offer power especially in democratic societies. To sum up this latter is considered as an important point reached by the democratic policies in their trying to organize the political life in legal ways.

**Key Words:** Democracy – Election – Power.

## مقدمـــة:

يعتبر الإستخدام العالمي للانتخابات كوسيلة لاختيار الممثلين من أهم ما وصلت إليه الأنظمة الديمقراطية، حيث أصبحت الدول الديمقراطية تصنف على أساس شرعية نزاهة الانتخابات " فالانتخابات بالنسبة لكل نظام ديمقراطي تمثل جانب بالغ الأهمية في الحياة السياسية، إنه فعل يقوم الشعب بمقتضاه وبصورة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية"[1]، حسب التعريف الانظمة الديمقراطية تولي الاهتمام الكبير للانتخابات كونها التي يتم بمقتضاها إسناد السلطة، و قد أصبح لهذه العملية مجال خاص للبحث عرف بعلم اجتماع الانتخابات، و فيما يخص المعالم النظرية و الفكرية لعلم اجتماع الانتخاب فنجد إسهامات المدرسة الفرنسية بارزة في كيفية تنظيرها لهذا الموضوع من خلال ضبطها لكل ما يتعلق بالسلوك الانتخابي.

تعتبر النظم الانتخابية الوسيلة القانونية لإيصال ممثلي الشعب إلى السلطة حيث يكون فيه رصد لسلبيات النظام الانتخابي، لا بد وأن تبدأ من أول خطوة في الانتخابات وهي عملية العملية التي تقوم عليها الانتخابات بشكل عام، " فالانتخاب هو اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب أو مناصب لا تُشتغل إلا بموافقة الناخبين ... ويكون الانتخاب فرديا إذا اقتصر حق الناخب على اختيار مرشح واحد، ويكون بالقائمة إذا كان له حق اختيار عدد من المرشحين، ويكون النوع الأخير من الانتخابات مصاحبا لنظم التمثيل النسبي."[2]

وصل العقل الغربي إلى نوع من النضج السياسي الشيء الذي سمح له بتنظيم حياته السياسية من جملتها التداول على السلطة بطرق قانونية وديمقراطية. وأمام هذه التحولات التي تعتبر جد هامة بدأ العلماء يهتمون بمسألة الانتخاب باعتبارها عملية أساسية، ولو يحاول الباحث الاطلاع على السيرورة التاريخية للانتخابات في الجزائر يتوقف عند مجموعة من المحطات حسب الفترات التي مر بها النظام السياسي في الجزائر سنحاول في هذا المقال التطرق إلى بعض المحطات التاريخية.

---

[1] جان بيار كوت، جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1985،ص 159.

[2] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1990، ص،176.

**1.** الانتخابات في المرحلة الاستعمارية :

عمد الاستعمار منذ دخوله للجزائر إلى استهداف شخصية هذا المجتمع وهويته وضرب بنيته الاجتماعية اعتمادا على ما انتهجته السيسيولوجيا الكولونيا لية، وما أفرزته الدراسات الأنتروبولوجية حول المجتمعات التقليدية كل هذا محاولة لنقله إلى مجتمع رأسمالي فحاول وضع قطيعة نهائية مع البنية الاجتماعية التقليدية، فقد فرض المستعمر الفرنسي ترسانة من القوانين بخاصة قانون الأهالي وقانون فارنيي الذي أدى إلى تفكيك المجتمع الجزائري ، كانت هناك طبقية،[1]وقد ظهرت عدة قيادات جزائرية لصد ذلك في شكل ثورات شعبية، ولا يختلف اثنان حول أبرزها وهو الأمير عبد القادر الذي استطاع تشكيل أول دولة جزائرية حديثة بمختلف ملامحها، بمرور الوقت تمكنت قيادات أخرى وشكلت الحركة الوطنية الجزائرية كمرحلة امتدادية لسابقتها، ظهرت في المدن اتخذت العمل السياسي طريقا لها فأدى ذلك لبروز نخبة جديدة من الجزائريين هدفهم واحد وهو إخراج الاستعمار لكن توجهاتهم اختلفت بين أربع سنوردها كما يلي، الأولى وهي الإيديولوجيا الليبرالية( تنادي بالمواطنة والديمقراطية) خطابهم ذو توجه أوربي فرنسي والداعي للعدالة والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان والمواطنة، يدعو للاندماج والتجنيس مع إبقاء الأحوال الشخصية، والثانية هي الإيديولوجيا الشيوعية (تنادي بالعدالة الاجتماعية) وَليدة الحزب الفرنسي الشيوعي والمنفصل عنه، يستمد مرجعتيه من الثورة البلشفية والمبادئ الماركسية ينادي بتحرير العمال ولا يعنيه الاستقلال، أما الثالث فهو تيار إصلاحي (المرجعية إلى الديني) مثلته جمعية العلماء المسلمين والتي كانت تدعو للحفاظ على الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري متأثرين بالتيار الإصلاحي المشرقي.

برز بعدها توجه رابع وصف بالراديكالية الوطنية المتمثل في الاتجاه الثوري بزعيمه مصالي الحاج وأتباعه (حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية) الذي تبنى البناء الثلاثي المتمثل في (المواطنة، العدالة الاجتماعية، الهوية الإسلامية) هذا الاتجاه كان يدعو إلى الاستقلال الفوري للجزائر والتي سينشق عنه فيما بعد المنظمة الخاصة[2] التي ستفجر الثورة باسم جبهة التحرير الوطني.

من خلال هذا العرض السريع نستنتج سعي الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها في المرحلة الكولونيالية نحو تأسيس وإنشاء دعامة دولة حديثة متشبعة بالحداثة مناهضة للسياسة الكولونيالية، والعمل من أجل

[1] من بين القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي قانون 1851، قانون سيناتوس كونسيلت1863، قانون فرنيي 1873.

[2]حسن رمعون ، **الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني و السياسي** ، مجلة إنسانيات الجزائر ، العدد 31 ، 2006 ، ص 17- 18.

تكوين دولة (نموذج الدولة المزمع بناؤها مستقبلا) باعتباره مشروعا سياسيا بديلا ومناهض للكولونيالية، فقد ظهر وكأنه دولة مضادة للدولة الاستعمارية تعبر عن عملية بناء وتجسيد معالم الدولة بطريقة وكيفية جديدة أكثر مما هو مجتمع جديد يحمل علاقات اجتماعية وسياسية مختلفة وعصرية مع تحديث مقومات الشخصية الوطنية الرافضة للإيديولوجية الكلونيالية، اعتبارا من أن الحركة الوطنية كانت الناطق الرسمي للمواطنين الجزائريين والمعبر الوحيد عن أرائهم رغم تعدد توجهاتها السياسية لكن يبقى هدفها واحد وهو البحث عن الهوية الجزائرية المفقودة بسبب الهيمنة الاستعمارية، ولعل ابرز ممثل لفكر الحركة الوطنية يتمثل في جبهة التحرير الوطنية باعتبارها ووريثة أفكار الحركة الوطنية فقد دعت في بيان أول نوفمبر **1954** إلى "ضرورة تطهير الحركة الوطنية وضرورة إرجاعها لنهجها الصحيح، إضافة إلى ضرورة تنظيم طاقات الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري"، [1]واعتبرت الجبهة إن الإسلام هو الإطار الحضاري المنظم للدولة المنشودة وللهوية الوطنية واعتباره المقوم الأساسي للثورة الجزائرية ومن خلاله يتم تشكيل الدولة الجزائرية الحديثة وخصوصيات نظامها السياسي القائم والمتمثلة في مبادئ الديمقراطية وهذا يبين إيمان وتكامل فكر جبهة التحرير الوطني، وهذا ما نجده في البيان المؤسس لثورة نوفمبر بأن الهدف من الاستقلال الوطني يكمن في:

أ – بناء الدولة الجزائرية السيدة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

ب – احترام الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني. وهكذا نرى إيمان الحركة الوطنية بمبادئ المواطنة منذ ميلادها على يد تيار الاندماجيين والداعيين للمساواة، وصولا إلى جبهة التحرير الوطنية الوريث الشرعي لجميع تيارات الحركة الوطنية، ودفاعها عن حقوق الأقليات الدينية، وذلك من خلال ما ورد في بيان نوفمبر الذي سيكون مرجعية كافة الدساتير الجزائرية.

كانت الانتخابات في هذه الفترة عبارة عن انتخابات خاصة، إذ سعت الإدارة الفرنسية إلى إبعاد الشعب الجزائري بشتى الطرق عن المشاركة في حكم بلاده، من أجل إخضاعه لحكم المستوطنين الأجانب حيث كان هناك غليان سياسي وإقدام الإدارة الأوروبية في الجزائر على تزوير الانتخابات البرلمانية والبلدية غيرت مجرى الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947م، فأدرك القادة السياسيون أن الإدارة الفرنسية مصممة على حرمانهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الجزائري أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة. كما عرفت الانتخابات في هذه الفترة بعدم النزاهة وغالبية التزوير وقد اشتهر بتزوير الانتخابات في الجزائر الحاكم" **مارسيل إدموند نايجلان Naegelen**" فالإدارة الفرنسية لم تكن تحترم قوانين

[1] وزارة الثقافة و الاعلام، **النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954– 1962**، الجزائر، 1979، ص 19.

الانتخابات.[1] حيث كانت غالبية المقاعد تكون خاصة بالأوروبيين في حين المقاعد المتبقية تقسم حسب مصالح الإدارة الفرنسية ( عملاء فرنسا )، وما دعم التفرقة العنصرية أكثر قانون 20 سبتمبر1947[2]، رقم 47-1853 الذي نص على عدم المساواة بين الأوربيين والجزائريين، بشكل واضح يظهر أن الإدارة الفرنسية تعطي قراراتها التعسفية الشرعية من أجل تطبيقها كقوانين أساسية.

**2. الانتخابات في مرحلة الدولة الوطنية:**

لقد حددت الحركة الوطنية أهدافا للمجتمع الجزائري تتوافق مع أفاق الأجيال التي تناضل من أجلها، كما لا يمكن إغفال مرور السياق السياسي للجزائر المستقلة بمرحلتين الأولى تميزت بوجود نظام الحزب الواحد ومرحلة ثانية عرفت التعددية الحزبية والانفتاح الديمقراطي فما محل الانتخابات في الجزائر في هاتين المرحلتين؟

**2. 1 الانتخابات في مرحلة الحزب الواحد:**

ما ميز هذه المرحلة وجود هيمنة الحزب الواحد على السلطة وتراجع دور المجتمع المدني كرفيق أساسي للمجتمع السياسي، حيث كرست كل محاولات التوثيق الدستورية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، نجد دستور 1963 في مادته 23 نص على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"[3] وما ميز هذه المرحلة وجود دستورين سنرى مبادئ الانتخابات من خلالهما، هما دستور 1963 ودستور أو ميثاق 1976.

**2 1.1. الانتخاب من خلال دستور 1963:**

كان اختيار نهج الاشتراكية وقيادة الحزب الواحد والوحيد، ورفض التعددية الحزبية والنظام الحر، أحد أهم المميزات التي عرفها دستور 1963 ووافق عليها، فقد أعطى الدستور صلاحيات لحزب جبهة التحرير الوطنية باعتبارها حزب الطليعة الواحد المكلف بتحديد سيادة الأمة وخصوصياتها، ومراقبة عمل المجلس الوطني باعتبارها تسعى لا نجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية، وذلك كله تحت قيادتها، يبين هذا أن النصوص المنصوص عليها في الدستور ما هي إلا أدوات في يد الحزب لتحقيق برنامجه السياسي لكن رغم هذا فإن دستور 63، اعترف بالكثير من الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أن يعترف بحق الملكية الفردية، بحيث لا يسمح لهذه الأخيرة بالمساس

[1] د. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر** الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ط2، 2005،ص 375.

[2] مرجع نفسه، ص 378.

[3] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة 08 ماي 45، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، ص 86.

باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطنية، بكل بساطة عدم المساس باشتراكية الجزائر ومبدأ أحادية الحزب (جبهة التحرير الوطني).

بعد انقلاب جوان 1965 أو ما يسمى بالتصحيح الثوري فقد ورث هذا الأخير مبادئ الدستور نفسها عن سابقه، بل يمكن ملاحظة عدة نقائص وتراجع أثر على مصلحة الشعب وهذا ما أشار إليه بوشعير سعيد في حديثه حول الحركة التي قامت بانقلاب جوان 65 بقوله مايلي" تركيز السلطة في يدهم وإبعاد الشعب من المشاركة الفعالة في تسيير شؤونه وفشلهم في إنشاء قاعدة اقتصادية فعالة تنافسية واتسام برامجهم بالطابع الارتجالي ومحاولة إرضاء كل الفئات، مما مهد لقيام طبقتين قويتين في المجتمع"[1] طبقة بيروقراطية طَوقت الإرادة الشعبية وطبقة برجوازية جديدة استطاعوا السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي الذي سيدفع بالجزائر إلى حدوث أزمة أكتوبر 1988، لكن لا ينكر وجود محاولات في إعادة بناء الدولة من القاعدة يشكل أحد الاهتمامات الرئيسية للمجلس الذي شكلته الحركة التصحيحية، وهو مجلس الثورة الذي كان يهدف إلى إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وبالتالي كسب ثقتهم.

### 2 .1 .2. الانتخاب من خلال الميثاق الوطني 1976:

أعتبر الميثاق الوطني أو دستور1976 بمثابة عقد بين الحكام والمحكومين ويتميز بكونه حمل المحاور الكبرى لبناء المجتمع الاشتراكي، ووحدة العلاقة بين الحزب الحاكم الواحد والدولة ودور الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن الوطن والمشاركة في التنمية، لكن كسابقه دستور 1963 (كانت خيارات تعطيل الديمقراطية التي تعتبر أساسا للحرية وحق في الإعلام، وأدت طبيعة هذا النظام السياسي والاقتصادي المنتهج في الجزائر الذي كان يقوم على تسيير الانفرادي والمركزي إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاسه طيلة هذه الفترة)، كما نجد أنه كان يدعي للقضاء على تعدد الأحزاب ومبدأ الفصل ما بين السلطات، المتمثلة في التناقضات القائمة في المجتمع بسبب الملكية الخاصة فقد رأوا أنه "يجب محاربة الملكية الخاصة المستقلة من أجل القضاء على التناقضات بين أفراد المجتمع فتتحقق الوحدة وتسوده العدالة "[2]، كون المجتمع الجزائري انبثق عن احتلال طويل فكانت النظرة أنه مجتمع منسجم اجتماعيا يخلو من الطبقات، وهنا يظهر الدعم الذي كان موجه للحزب الواحد، حيث أن التعددية سبق وبرهنت عن فشلها في تحرير البلاد إضافة إلى دعم ذهنية الأفراد التي كانت ترى في الرأسمالية سبب حرمانها وجوعها بفكرة رأسمالية استعمارية.

---

[1] المادة : 20،19،18،12، من دستور 1963

[2] سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، ط 2 ، 1993 ، ص 69 .

وهذا يناقض حرية التملك التي تنادي بها التعددية، لكن رغم هذا فقد أقر دستور 76 مجمل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن سواء ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي حيث تم " إقرار مبدأ المساواة بين جميع المواطنين وإلغاء أي تميز من أي نوع كان، بالإضافة إلى اعتبار القانون واحد بالنسبة للجميع ولابد من احترامه»[1] كما ضمن « الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية، بالإضافة اعتبار كل مواطن تتوفر فيه كل الشروط القانونية ناخبا وقابلا للانتخاب عليه " [2]. كما أقر الميثاق حرية المعتقد والدين والتعبير فنجد إقراره بهذا في مواده ذاكرا "حرية المعتقد وحرية الرأي، حرية التعبير والاجتماع وحرية انتماء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون" [3]، رغم ما وجد في مواد هذا الدستور من حقوق وواجبات تدعوا إلى ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها، بالتالي فاعلية الانتخابات لتكريسها، فقد دعا إلى عدم المساس بمبادئ الثورة والاختيار الاشتراكي مما جعل معظم هذه الحقوق والواجبات مجرد كلمات فارغة المحتوى والتطبيق في ظل تقييدها بعدد من الشروط والمحددات كما نجد تغييب المشاركة السياسية للمواطنين والتي تعتبر أيضا احد المقومات الأساسية فقد اقتصر حق الترشح في انتخابات التمثيل السياسي والشعبي على المناضلين داخل جبهة التحرير الوطني دون باقي المواطنين، بحيث يصير الولاء مربوطا بالحزب الواحد الحاكم وهذا ما ميز تلك الفترة إضافة إلى محاولة تسييس المجتمع المدني وكان ذلك من خلال المنظمات الجماهيرية خاضعة ومُؤطرة من طرف الحزب الواحد فظهر كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية...إلخ، وبالتالي سيطرة الحزب الواحد والمجتمع السياسي على المجتمع المدني ككل وتسييسه وتغييبه عن الساحة وبالتالي تراجع وتلاشي فكرة الانتخاب في تلك الحقبة.

عرفت الانتخابات خلال فترة دامت حوالي سبعة وعشرون سنة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1989" أنها انتخابات جرت في ظل شبه غياب للنصوص القانونية، حيث لا يمكن أن ننفي وجود القوانين ولكن تم وضعها بصورة استعجالية لسد الفراغ الذي كان موجود"[4]، يشير هذا إلى أن القوانين كانت شكلية ولم يكن لها صدى في الواقع، ولما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية بصورة خاصة ففي هذه الفترة لم تكن الصورة واضحة من حيث تسيير الجهة المركزية والجهات المحلية وتحديد طبيعة التكامل بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وجرت أول انتخابات محلية في شهر فبراير 1967 هذا بالنسبة للبلديات،

[1] – المادة 39 ، 40 من دستور 1976

[2] – المادة : 42 ، 58 من دستور 1976

[3] المادة : 53 ، 55 ، 56 ، من دستور 1976

[4] أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962– 2014** الجزائر **دار لالة** صفية للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص 12.

وبالنسبة للولايات فكانت أول انتخابات أيضا في 25 من شهر ماي 1969، وكان هذا بعد صدور التشريع الخاص بالبلدية والولاية، حيث ركز على التنظيمات الإدارية والإنتخاب واعتبر أول نص انتخابي بعد حوالي سبع سنوات من الاستقلال الذي سيرسم معالم الخريطة الانتخابية في الفترة الأحادية، مع هذا التشريع بدأت الصورة تتضح للانتخابات في الجزائر.

كان عدد مقاعد البلدية يخضع لعدد سكان البلدية " فعدد المقاعد أو النواب يبدأ بأصغر وحدة وهي تسع مقاعد لبلدية عدد سكانها لا يتجاوز 5000 نسمة، حيث لا يسمح القانون بتواجد اثنين أو أكثر من الأقارب والأصهار من الدرجة الأولى أن يكون معا نوابا بلديين في مجلس شعبي بلدي واحد "[1] فالقانون ضمنيا يعترف بالروابط العائلية وبالتالي يدعم الروابط القبلية.

استمر انتخاب الجماعات المحلية خلال هذه الفترة وفق أول قانون لتأسيسها، حتى مجيء دستور التعددية الذي سيعطي معنى آخر للانتخاب باعتباره حق حسب روسو "الانتخاب حق يمتلكه كل فرد بصفته مالكا لجزء من السيادة التي لا يمكن لأحد أن ينتزعها منه مهما كانت صفته "[2]

وكخلاصة لهذه الفترة حسب ما يقره **عيسى جرادي** " لقد مورست الأحادية السياسية في الجزائر بالأسلوب الذي فرضت به "[3] وهذا يوضح أنا معالم الأحادية السياسية كانت واضحة ومضبوطة منذ الوهلة التي تم فيها الإقرار بالنظام الاشتراكي كنظام حاكم في الدولة الجزائرية.

### 2 .2. الإنتخابات في مرحلة التعددية الحزبية :

عرفت هذه المرحلة عكس المرحلة السابقة انفتاحا سياسيا وذلك من خلال الإعلان عن التعددية الحزبية، وبالتالي يمكن الحديث عن عودة مسار الديمقراطية والانتخابات للمجتمع الجزائري، ومن هنا سنرى مسارها في هذه الفترة من خلال دستوري 1989 ودستور 1996.

---

[1] أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962– 2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15،16.

[2] عبد المومن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية: مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الألمعية للنشر و التوزيع،ط1، قسنطينة، الجزائر،2011.، ص 24.

[3] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرطبة لنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2007.مرجع سبق ذكره، ص،21.

### 2 .2 .1. الانتخابات من خلال دستور 1989:

كانت أحداث أكتوبر 1988 منعرجا حاسما في التاريخ الجزائري، فقد كانت الوضعية التي يعيشها المواطن في تراجع على كافة المستويات مما أدى إلى تزايد ظواهر عدة كالبطالة والمعاملات البيروقراطية السيئة، وتنامي الاختلاس وغيره مع بدأ تلاشي القيم الأخلاقية هذا ما أدى إلى تفجير تلك الأزمة، ودعا إلى ضرورة تغيير الدستور السابق وفتح الباب أمام بروز مرحلة جديدة وهي مرحلة التعددية الحزبية والدعوة إلى الديمقراطية الحرة، وبهذا تغيرت معالم الخريطة الانتخابية التي كانت كتابية فقط في دساتير مرحلة الأحادية، مع مجيء دستور 1989 المؤمن بالانفتاح والتعددية الحزبية فقد حل بموجبه مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية ومسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني محل مبدأ الحزب الواحد المحتكر للسلطة والفارض للنظام الاشتراكي، أحداث أكتوبر 1988 تعتبر زلزالا سياسيا هز أركان النظام القائم وأطاح به ممهدا للتغيير، فقد كان في نظر المواطنين أن السلطة قد انحرفت عن مبادئ وقيم نوفمبر 1954 " فتراكم النصوص الدستورية وعلى مدى ثلاثة عقود استقر في اعتقاد الناس أن الحزب الواحد هو القدر السياسي للجزائر"[1] فتكرست لديه ثقافة الخضوع والرضا لدرجة الاعتقاد أن تجاوز هذه القوانين مساس بقداسة الثورة والخروج عن المجتمع، فنجد **سعيد بوشعير** يعطي تعريف لأحداث أكتوبر فيقول: «فقد كانت أحداث أكتوبر بمثابة تعبير عن فصل للعلاقة القائمة بين المواطن والسلطة الدولة المبنية سابقا على قاعدة رفض معارضة هذه الأخيرة، وحدة الفكر والعمل والتصور، بغرض إقامة مجتمع مدني في إطار قيم المجتمع يشارك فيه كل المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرار السياسي».[2]

كانت هذه الأحداث بداية تثبيت دعائم النظام الديمقراطي الذي لا يبغي عنه الشعب بديلا، نظام تسوده الحرية والتنافس السلمي في ظل مبادئ ما سمي بالجمهورية الثانية أي مرحلة الثانية والتي تبدأ من التعددية الحزبية والمقررة في دستور 1989، فقد تعددت مصادر هذا الأخير بالنسبة لسابقيه فقد كانت مصادره (النظام البرلماني، النظام الرئيسي، النظام الفرنسي، دستور 1976، الشرعية، الإسلام )[3]. فالوضع الحرج الذي مرت به الجزائر رأى في الخيار الديمقراطي السبيل لتجاوز هذا الانسداد "الخيار الديمقراطي كان الرأي العام الوطني يأمل في اجتياز واقع المحنة مثلما يأمل في ترقية تجربة التعددية التي تمثل بالنسبة إليه كسبا ثمينا لم يأتي من فراغ بل أتى بعد تضحيات ومغارم مؤلمة جدا "[4]

---

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] – سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص .192

[3] المادة : 28 من دستور 1989

[4] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 06 .

ما يمكن استنتاجه من ذلك انه استبدلت الأولوية الثورية بأولوية الحرية والفصل بين السلطات والتعددية الحزبية، إضافة إلى الحرية التي يقرها الدستور الذي يؤكد على كرامة الإنسان وضمان ممارسة حقوقه وحرياته التي من بينها ممارسة الحكم وإقرار سيادة الأمة والشعب، وبهذا يمكننا القول بأن دستور 1989 في الجزائر، قد أقر بالحرية الشخصية والسياسية المبنية على نظرية السيادة الشعبية الهادفة إلى مساهمة أفراد المجتمع في ممارسة السلطة والاعتراف بحق الاقتراع العام والسري المباشر، ونجد من أهم المبادئ التي أقرها هذا الدستور ما يلي: حق الدفاع، الفصل بين السلطات، احترام حرية التعبير والرأي وحق الاقتراع العام نوجزها فيما يلي:

1- **حق الاقتراع العام والسري المباشر:** وقد أقر هذا المبدأ لضمان مشاركة كل المواطنين المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية لممارسة السلطة عن طريق الاختيار ممثليهم أو ترشيح أنفسهم وهذا ما ورد في الدستور من خلال مادتيه 95،86.

2- **المساواة:** يعتبر مبدأ المساواة أحد أهم مبادئ الديمقراطية، فهو ملازم لحقوق الإنسان والنظام الديمقراطي، فقد ورد في المادة 28 على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تميز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي"[1]. كما وردت عدة مواد تدعوا إلى هذا المبدأ مثل المواد 30، 47، 48 إضافة إلى تجسيد مفهوم الإصلاح السياسي، وذلك من خلال احترام حرية التعبير والابتكار طبقا للمادة 36 من هذا الدستور.

3- **احترام حرية التعبير والرأي:** طبقا للمادة 39 التي أقرها أيضا الدستور.

4- **حق التعددية الحزبية:** يعتبر أيضا مبدأ التعددية الحزبية أحد أهم ميزات هذا الدستور طبقا للمادة 40 منه والتي تعطي الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، شريطة عدم المساس بالمبادئ الأساسية والوحدة الوطنية، السلامة الترابية، استقلال البلاد، سيادة الشعب، نبذ الممارسات المنافية للخلق الإسلامي وقيم نوفمبر[2]، ورغم الانفتاح على التعددية الحزبية وتمثيلها جانبا من التطلعات الشعبية لكن بقاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عجز النظام عن معالجتها، قد يعود ذلك إلى بقاء بعض الأصوات المنددة بالنظام والداعية للتغيير، حيث أنه كان هناك تصدع على مستوى النظام فنجد فئتين متعارضتين فئة تنادي بالديمقراطية وتدعو إلى التغيير في حين الفئة الثانية وهي الفئة المحافظة التي كانت تسعى لبقاء النظام الاشتراكي، ما دفع بالعديد من المواطنين للارتماء في بعض أحضان هذه

[1] المادة : 28 من دستور 1989

[2] المادة : 40 من دستور 1989

الأحزاب المنددة كالجبهة الإسلامية للإنقاذ باتجاهها المتطرف، فبالرغم من الانتقال إلى نظام التعددية لم تتقدم البلاد في طريق حل مشاكلها. "استغلت هذه المشاكل من قبل الأحزاب لا لإظهار عجز النظام عن التسيير فقط، وإنما لعرقلته أيضا قصد تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي مستخدمة في ذلك كل الطرق القانونية وغير القانونية، وحتى طرق العنف لإدخال البلاد في دوامة الفوضى وإسقاط النظام في نهاية الأمر."[1]

5- **الفصل بين السلطات:** إن مبدأ الفصل بين السلطات كان الغرض منه تجنب تداخل السلطات والصلاحيات واحتمال استحواذ سلطة معينة على سلطات واختصاصات أخرى وذلك في عقد اختصاص التشريع للمجلس الشعبي الوطني بمفرده دون مشاركة جهة أخرى.

6- **مبدأ الشرعية وعدم الرجعية:** لقد اقر الدستور مواد عديدة تدعو إلى حماية الفرد أو المواطن من اعتداءات السلطة سواء تعلق الأمر بتوجيه التهمة لشخص أو أثناء إجراءات محاكمته وقد وردت عدة مواد تنادي بهذا المبدأ منها المادتين 43 و46 .

7- **حق الدفاع:** اقر دستور 1989 مبدأ حق الدفاع عن النفس كمبدأ أساسي لحماية الفرد والجماعة من اعتداءات السلطة، دون قيود طالما كان ذلك الحق يعمل للدفاع عن حقوق المواطن و حرياته الفردية والجماعية وهذا ما نجده في المادة 32 من هذا الدستور « الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية من الحقوق الأساسية للإنسان، والحريات الفردية والجماعية مضمون»[2] كما ضمن دستور 89 حق المواطن في الإضراب والاحتجاج ذلك إن المجتمع الديمقراطي يحق فيه للمواطنين الاجتماع بشكل سلمي والاحتجاجات على سياسات حكومتهم، وهذا ما نصت عليه المادة 54 من هذا الدستور ومما يلاحظ في دستور 89 هو فتوته واعتباره حجر الأساس للانتقال للجمهورية الثانية، وهذا ما ميز وجود عدة فراغات قانونية فيه، مثلا في القانون الذي ينظم الأحزاب السياسية والذي سنجده في التعديل الدستوري 1996، والذي يمنع من استعمال مقومات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية ) في تسمية أي حزب أو العمل بها أو تلقي أي تمويل خارجي والذي يمكن أن نقول أنه كان وراء الخلل الوظيفي الذي ضرب الجزائر والمتمثل في العنف المسيس، من طرف الإسلاميون عقب أحداث 1992 وبالتالي ظهور حالة من ألا استقرار وتدهور الوضع الأمني، والذي سيتداركه

[1] محمد حسن بلقاسم بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريح الوضعية ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993 ، ص 82.

[2] المادة : 32 من دستور 1989

8- التعديل الدستوري 1996 وخصوصا بعد توقف المسار الديمقراطي الشرعي بعد حل البرلمان يوم السبت 1992/01/04، وإقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإيقاف المسار الانتخابي الذي سيدخل البلاد في حرب أهلية [1].

ما ميز القانون الانتخابي التعددي هذه الفترة أن أول قانون كان في 07 من شهر أوت 1989م يعترف بالتعددية من خلال التجديد البارز في كل من "مشاركة المرشحين الأحرار ومرشحي الأحزاب وأيضا النظام الانتخابي النسبي والتصويت على القائمة "[2]، حيث أتاح هذا القانون إمكانية تقديم قائمة مرشحين، حيث كان من قبل ممثلا في أشخاص خاضعين لقرارات الحزب الواحد، كما خفض القانون من عدد أعضاء المجالس المنتخبة البلدية حيث أصبح ما بين سبعة وثلاثة وثلاثون بينما كان يتراوح في السابق خاصة مع أول قانون للبلدية سنة 1967م ما بين تسعة وتسعة وسبعون عضوا .

وفيما يخص التركيبة العددية للولاية مازالت منذ سنة 1969م تحافظ على العدد الذي يتراوح ما بين خمسة وثلاثون وخمسة وخمسون حيث تخضع للكثافة السكانية.

في ظل الفترة ما بين 1989 م و1990م جرت أول انتخابات محلية بعد التعددية في 12 من شهر جوان 1990م، أخذ كل من حزب جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ الصدارة في نتائج الانتخابات البلدية حيث كان من بين 1541 مجلس بلدي حصلت الحركة الإسلامية على 853، في حين الجبهة حصلت على 487 وتوزعت 201 من المجالس المتبقية على القوى السياسية المتبقية وكانت الجبهة قد حصلت على الأغلبية بالنسبة للانتخابات التشريعية التي كانت في 26 من شهر ديسمبر 1991م، أثار هذا الشك لدى الفاعلين السياسيين فاستدعت الضرورة إعادة النظر في القانون الانتخابي، هذه الفترة عرفت حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد وبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية الأصوات بالنسبة للمجالس البلدية والولائية ما يعادل نسبة 54% من الأصوات، بعدها مع انتخابات تشكيل البرلمان تدخلت السلطة من أجل دعم مصالح جبهة التحرير الوطني ورغم هذا التدخل للسلطة إلا أن الجبهة الإسلامية تفوز بالأغلبية من المقاعد، يتدخل الجيش وكنتيجة لهذا التدخل إعلان الرئيس استقالته ويوقف الجيش العملية الانتخابية، وهذه الفترة وحتي تعديل الدستور وكأنه فرصة للجيش أن يظهر في كل محطة ليوجه الأمور، لأن الجزائر كانت تغرق في دوامة الإرهاب راح ضحيتها الكثير من الأرواح إضافة إلى التخريب الذي مس مختلف القطاعات العمومية والخاصة.

---

[1] الحسن بركة، **أبعاد الأزمة في الجزائر، المنطلقات، الانعكاسات، النتائج**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص63.

[2] أحمد يعلاوي، **الانتخابات في الجزائر 1962-2014**، مرجع سبق ذكره،ص،26.

في هذه الفترة التي تميزت بعدم الاستقرار كان اللجوء إلى التعيين في المجالس البلدية والولائية هو الأنسب بدل الانتخاب، حتى صدور قانون 02 جويلية 1997م الذي عالج طريقة توزيع المقاعد حيث تخضع لمبدأ الأصوات التي تتحصل عليها كل قائمة وهو " فرصة الأقليات بمعنى القائمة التي تحصل على عدد قليل من الأصوات من منطلق مشاركتها في الحياة السياسية"[1]، عادت الدولة إلى الشرعية الانتخابية وأجريت بموجبه الانتخابات المحلية طبق نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة في الانتخابات المحلية الثلاث الأخيرة 23أكتوبر1997، 10أكتوبر 2002، 29 نوفمبر 2007، وكان من سلبياتها صعوبة فوز حزب بأغلبية المقاعد مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات لتكوين تسيير المجلس، إضافة إلى عدم حسم القانون في مسألة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي وتركها للقائمة الفائزة بحكم المادة 48 من قانون البلدية.[2]

### 2 .2 .2. الانتخابات من خلال التعديل الدستوري 1996:

بعد الأزمة التي ضربت الجزائر وفشل الاجتهادات السياسية المختلفة منذ جانفي 1992 والتي ركنت إلى أسلوب ( التعيين ) الضيق ووفق معايير ذاتية ( جهوية ومصلحية ) غير دستورية والتي كانت سببا في فقدان الشرعية، هذا ما دفع السلطة إلى ضرورة تعديل الدستور من جديد سنة 1996، « والجدير بالذكر إن التعديل الدستوري له أحكامه وضوابطه، ولا يتحقق إلا في إطار الشرعية ووجود مؤسسات دستورية، أبرزها رئيس الجمهورية الذي له (حق المبادرة بالتعديل الدستوري )... وأيضا وجود برلمان منتخب وهو المجلس الشعبي الوطني عندنا في الجزائر، وكذا المجلس الدستوري الذي يراقب مدى دستورية عملية التعديل... وأخيرا الشعب صاحب الاستفتاء والمشورة وله كلمة الفصل في الموضوع »[3]، إضافة إلى عودة المسار الانتخابي بعد الرئاسيات وفوز اليمين زروال بها وبالتالي فقد فرضت فكرة التعديل نفسها وخصوصا في تلك الحقبة المتأزمة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، فالتعديل الدستوري لسنة 1996 على غرار دستور 1989 رغم ما فيه من نقائص وتناقضات فهما يعتبران نقلة نوعية بالنسبة للجزائر، في مجال بناء الديمقراطية وبناء أسس المجتمع المدني والبحث عن الحداثة، ضبط التعديل الدستوري سنة 1996 الحقوق والوجبات أورد فيه الواجبات المترتبة على المواطن في فصل مستقل أخر، والملاحظ هنا هو رغم التغيير الكبير الذي مس دستور 1989، إلا أن التعديل الدستوري 1996 كان

---

[1] إسماعيل لعبادي، **أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ،المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص، 78،79.

[2] المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم، تنص على " يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيس للمجلس الشعبي البلدي....."

[3] الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر** ، **المنطلقات** ، **الانعكاسات** ، النتائج ،مرجع سبق ذكره، ص 157.

مكملا للبناء الديمقراطي الذي بناه دستور 89 وهذا بمعالجته للفراغات القانونية التي ظهرت فيما بعد هذا تفاديا للوقوع في الأخطاء التي وقعت فيما بعد دستور 1989،

ويتعلق الأمر هنا خصوصا بالمادة 42 والتي نصت على «حق إنشاء الأحزاب السياسية شريطة أن لا يكون ذلك ضربا وانتهاكا للحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، أمن وسلامة البلاد، سيادة الشعب، التلاعب بالطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، لكن ما ميز هذه المادة هو إتباعها بملاحظات صارمة وتأكيد صريح على عدم تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني ولغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي»[1].

وهكذا تم سد الفراغ الموجود في المادة 40 من دستور 1989، والذي ترك الأمر وجعله يتلاعب بالهوية الوطنية، كما أن نفس المادة حذرت على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية لمصالح أو جهات أجنبية وعدم قبولها لأي تمويل من جهات أجنبية، كما حذرت استعمال أي طابع من طبائع العنف والإكراه مهما كان شكلها، وذلك حفاظا على وحدة الأمة وحماية للسيادة الوطنية ومحاولة للحفاظ على سيادة الدولة الجزائرية، كما نجد مواد جديدة في هذا التعديل والتي سمحت بحرية التملك والحق في ممارسة الصناعة والتجارة [2]، وهذا ما نجده في المادة 37 من هذا التعديل كما نرى إرساء معظم الدول الداعية لبعث قيم ومبادئ المواطنة في دستور 1989 لنجدها أيضا في التعديل الدستوري لسنة 1996، فنجد مثلا المادة 29 الداعية إلى مبدأ المساواة أمام القانون والمادة 36 الداعية إلى حرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي والمادة 41 الداعية إلى حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع، ونجد المادة 56 والداعية إلى حق الاعتراف بالحق النقابي لجميع المواطنين، كما نجد أيضا ما تكرر في دستور 1996 على غرار سابقة من خلال المادة 61 في ضرورة حماية وصيانة استقلال البلاد، إضافة إلى المادة 62 والداعية إلى ضرورة احترام رموز الثورة وأرواح الشهداء والمادة 66 الداعية إلى حماية الملكية العامة واحترام ملكية الغير.

إن الملاحظ هو عودة المسار الديمقراطي إلى الجزائر، واستقرار الوضع وعودة بوادر المجتمع المدني إلى الواجهة وبدأ يظهر مشاركة الفرد في سياسة البلاد من خلال الانتخابات بشكل العام، والانتخابات المحلية بشكل خاص إلى هذا المجتمع، لكن يبقى ملاحظا هامشية المشاركة وتجسيدها الواقعي رغم هذه الترسانة القانونية والدستورية.

[1] المادة : 42 من دستور 1996

[2] المادة 37 من دستور 1996.

الانتخابات المحلية بعد التعديل الدستوري كانت في 23 من شهر أكتوبر 1997، أدت هذه الانتخابات إلى تنصيب هذه المجالس المنتخبة رغم ما تعرضت له من طعون من قبل الأحزاب، وكنتيجة يمكن القول أن البلاد بدأت تعرف نوع من الاستقرار.

في 10 من شهر أكتوبر 2002 تجرى ثالث انتخابات محلية في وضع غير مستقر عانت منه الجزائر على مختلف الأصعدة خاصة الوضع الأمني، شارك في هذه العملية الانتخابية 24 حزب سياسي، بلغت نسبة المشاركة 50 % فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بغالبية المقاعد حيث تمكن من أن يترأس 730 بلدية من بين 1545 بلدية على مستوى 48 ولاية. وكذلك بالنسبة للانتخابات التشريعية حيث عرفت هذه الانتخابات مقاطعة بالنسبة لكل من تيزي وزو وبجاية، حيث بلغت نسبة المشاركة 1.5% بالنسبة للأولى و2.5[1]% بالنسبة للثانية، كما نجد قرار الرئيس في 17 من شهر جويلية 2005م، والذي نص على حل المجالس البلدية في منطقة القبائل مقررا إجراء انتخابات جزئية وجرت الانتخابات الخاصة بهذه المنطقة في 24 من شهر نوفمبر 2005، حيث بلغت نسبة المشاركة 30.%

في 29 من شهر نوفمبر 2007م جرت الانتخابات المحلية من أجل التصويت على المجالس البلدية والولائية في جو سياسي تميز بالاستقرار بمشاركة 25 حزب أخذ فيها حزب جبهة التحرير الوطني الصدارة.

هذه الانتخابات المحلية الثلاث المتتالية التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي بالقائمة لم تحسم في من يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي وترك الأمر للقائمة الفائزة وهذا بالعودة إلى المادة 48 من قانون البلدية،[2] أدى نظام الانتخاب باستعمال القائمة المغلقة إلى ترتيب المرشحين في القائمة وتفضيل الأوائل وكان هذا دعما للجانب العائلي، القبلي والعروشي.

### 2. 2. 3 الانتخابات من خلال القانون الجديد 2012:

أعلن رئيس الجمهورية في 14 أفريل 2011م عن الاستعداد للقيام بإصلاحات سياسية من أجل دعم المسار الديمقراطي، من بين هذه الإصلاحات إصلاح القانون العضوي رقم "01- 12" المتعلق بالنظام الانتخابي والذي دخل حيز التنفيذ في 12 يناير 2012م، حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم المعدل والمكمل بموجب الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997م، كان هذا بهدف

[1] مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 173.

[2] المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم تنص على" يعين أعضاء القائمة التي أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي...".

ضمان نزاهة الانتخابات وفتح المجال للتمثيل ضمن المجالس المحلية المنتخبة لأكبر عدد من الأحزاب السياسية[1] وتجاوز انتقادات الأحزاب الصغيرة، حيث فتح النظام السياسي المجال لتشكيل أحزاب جديدة مع تخصيص كوطة للمرأة بنسبة 30%.

جاء هذا القانون مقسم إلى ثمانية أبواب خص الباب الثاني منه المادة 65 حتى المادة 131 الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية[2].

بعد صدور قانون الانتخاب في سنة 2012 م[3]. أعط فرصة التمثيل ضمن المجالس المحلية المنتخبة لعدد من الأحزاب السياسية، جرت أول انتخابات محلية عقب هذا القانون في 29 من شهر نوفمبر2012م بلغت فيه نسبة المشاركة 44.27%، حاول المسؤولون إرجاع هذه النسبة إلى الظروف الجوية الممطرة التي شهدتها المناطق الشمالية للبلاد وهذا حسب بيان وزارة الداخلية، فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة ما يعادل 7191 مقعد بلدي من بين 24191 مقعد[4]. ما كان يحدث أيام الاقتراع هو حضور ممثلي الأحزاب و يتم في آخر الفرز تسليم نسخة من المحضر لممثلي المرشحين على مستوى كل مكتب انتخابي بعد أن يتم تحريرها كخلاصة للفرز العلني الذي يتم بحضور مواطنين أحرار. ما ميز هذه الانتخابات فوز حزب الحركة الشعبية الجزائرية الذي احتل المرتبة الثالثة رغم أنه حزب جديد تم اعتماده قبل أقل من سنة.

**خاتمـــــة:**

تعتبر التجارب التي مرت بها الجزائر خطوات مهمة لترسيخ مبادئ الديمقراطية من جهة والسماح للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها عن طريق الشعب من جهة أخرى، الذي يعتبر المحور الأساسي، إلا أنه يلاحظ وجود مجموعة من الإخفاقات قد يعود ذلك لقصر التجربة الانتخابية في الجزائر من جهة، وطبيعة تركيبة المجتمع الجزائري التي يرى **عدي الهواري** أنها تركيبة معقدة، إضافة إلى التحولات السريعة التي عرفها هذا المجتمع منذ الاستقلال، كانت تحولات غير ناضجة وافتقرت نوعا ما إلى الوعي السياسي، وهذا ما أكد عليه **عيسى جرادي** " إن الديمقراطية ليست بضاعة جاهزة للإستراد وليست غرسا يستخلص من تربة أجنبية ولم تكن يوما مجرد نص قانوني ينتقل بحذافيره من دولة إلى أخرى أو حتى علامة تجارية يمكن المضاربة بها، بل هي قبل كل شيء قيمة إنسانية سامية تكتسب حرمتها من كونها

---

[1] أنظر : عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012.

[2] للمزيد من المعلومات أنظر: { HYPERLINK "http://www.arabaw.org" }

[3] **قانون عضوي** رقم 12-01 مؤرخ في 1 صفر عام 1434هـ الموافق ل12 يناير 2012م يتعلق بنظام الانتخابات .

[4] للمزيد من المعلومات حول محليات 2012 أنظر الموقع الالكتروني الأتي :**www.interieur gov.dz**

حقا فطريا من حقوق الإنسان و تجد جذورها في القيم الحضارية والتاريخية للمجتمع الإنساني"[1]، ما يمكن استخلاصه أن الديمقراطية مجموعة تجارب تعتمد على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع حتى تترسخ مبادئها وتصبح واضحة المعالم.

**قائمة المراجع:**


1- كوت جان بيار ، مونيي جان بيار ، **من أجل علم اجتماع سياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1985.

2- السويدي محمد ، **علم الإجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1990.

3- رمعون حسن ، **الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني و السياسي** ، مجلة إنسانيات الجزائر ، العدد 31 ، 2006.

4- بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر**،الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ط2، 2005.

5- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة 08 ماي 45 مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر.

6- بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، ط 2 ، 1993.

7- يعلاوي أحمد، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014** الجزائر **دار لالة** صفية للنشر و التوزيع، ط1، 2014.

8- بهلول محمد حسن بلقاسم ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريح الوضعية ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993.

9- بركة الحسن، **أبعاد الأزمة في الجزائر، المنطلقات، الانعكاسات، النتائج**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ط1997،1.

10- لعبادي إسماعيل ، **أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، المجلة العربية للعلوم السياسية.


[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

11- بلعور مصطفى ، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل 2011.

12- عبد العالي عبد القادر ، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012.

13- عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية : مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الألمعية للنشر و التوزيع،ط1، قسنطينة، الجزائر،2011.

14- عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرطبة لنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2007.

15- وزارة الثقافة و الاعلام، **النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962**، الجزائر، 1979،

16- المادة : 12،18،19،20، من دستور 1963

- المادة 39 ، 40 من دستور 1976.
- المادة : 42 ، 58 من دستور 1976.
- المادة : 53 ، 55 ، 56 ، من دستور 1976.
- المادة : 28 من دستور 1989.
- المادة : 40 من دستور 1989.
- المادة : 32 من دستور 1989.
- المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم، تنص على " يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيس للمجلس الشعبي البلدي....."

- المادة : 42 من دستور 1996

- المادة 37 من دستور 1996

- المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم تنص على" يعين أعضاء القائمة التي أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي...".

- للمزيد من المعلومات أنظر: { HYPERLINK "http://www.arabaw.org" }

- **قانون عضوي** رقم 12-01 مؤرخ في 1 صفر عام 1434هـ الموافق ل12 يناير 2012م يتعلق بنظام الانتخابات .

– للمزيد من المعلومات حول محليات 2012 أنظر الموقع الالكتروني الأتي : **www.interieur gov.dz**

# بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر: دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق

***The bureaucracy of the administrative system in Algeria: A study in structure of the concept and the reality of application***

**هجيرة أوبعيش [1]**

**[1]باحثة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.**

**البريد الالكتروني:** **oubaichehadjira23@gmail.com** { HYPERLINK "mailto:Oubaichehadjira23@gmail.com" }

**تاريخ الاستلام: 2019/03/05** **تاريخ القبول:2019/05/19**

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنظيم البيروقراطي في الجهاز الإداري الجزائري، بغية معرفة الانحرافات التي أدت إلى تحوله من مفهوم ايجابي إلى سلبي، وذلك من خلال عرض مفهوم الجهاز الإداري والبيروقراطية بصفة عامة، ثم الانتقال إلى واقع الإدارة الجزائرية ومعرفة مستويات التنظيم فيها وأهم الممارسات المنتشرة تحت مسمى البيروقراطية باعتبارها من الأمراض المكتبية، وفي الأخير تقديم مجموعة من الأساليب والطرائق الرامية لتحسين أداء الجهاز الإداري وتكيفه مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية.

كما توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ضرورة إعادة النظر في أساليب العمل المنتهجة والاهتمام بالمورد البشري باعتباره العنصر الذي يصنع الفارق في المنظمات باختلاف أنواعها، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة مع تفادي الإسقاط التام للنماذج الغربية على الإدارة الجزائرية حيث لا بد من تكييفها مع الواقع لتحقيق الفعالية والفاعلية في تقديم الخدمة العمومية.

الكلمات المفتاحية: جهاز إداري–بيروقراطية–أداء–مورد بشري–نماذج غربية.

**Abstract :**

This study aims at shedding light on the bureaucratic organization of the Algerian administrative body, with a view to identify the deviations that led to its transformation from a positive to a negative concept, through the presentation of administrative body and bureaucracy in general, then reality of Algerian administration besides defining the most relevant practices that involve the name of bureaucracy as an office disease, finally provide a range of methods to improve the performance of Algerian administrative body and adapt it to internal and external environment variables.

The study also provides several results, the most important one is to reconsider the method of work and pay attention to the human resource as the element that makes difference in

organizations, take into account the specificity of the environment by avoiding the complete projection of western models to the Algerian administration, it must be adapted to the reality to achieve effective and efficient public service delivery.

**Keywords:** Administrative body, Bureaucracy, Performance, Human resource, Western models.

**مقدمة:**

يعتبر الجهاز الإداري من الفواعل الرسمية التي تتولى عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة، لكونه الجهة التي تمتلك المعلومات الضرورية بسبب دورها المباشر في التنفيذ، ويختلف هذا الدور حسب طبيعة النظام السياسي. كما يتأثر الجهاز الإداري بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به والموارد المتاحة له أثناء قيامه بمهامه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

كما أن التعبير عن مدى نجاح الدولة أو فشلها في حل مشكلات المواطنين وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لا بد وأن يقترن بالإشارة إلى دور الجهاز الإداري الحكومي أو البيروقراطي، هذه البرامج والمشروعات وبالرغم من شيوع المفهوم سواء على مستوى الأوساط العامة أو المتخصصين إلا أنه ينطوي على غموض أكثر مما يثيره من وضوح، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التمييز بين خصائص البيروقراطية كنظام فرعي لا يتجزأ من نسق النظام السياسي العام، وبين الأمراض التي تصيب جهاز الخدمة العامة[1].

بالعودة إلى حالة الجهاز الإداري الجزائري نجد أنه يعاني أمراضا مكتبية لا تعد ولا تحصى يطلق عليها عامة مصطلح البيروقراطية (التعقيد البيروقراطي) بالرغم من أن البيروقراطية كأسلوب للتنظيم تحمل قيما تركز على الانضباط، انعدام الشخصانية في مجال العمل، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب...الخ التي تساعد على خلق بيئة مشجعة على العمل، إلا أن سوء فهم هذا التنظيم أدى إلى انحرافه عن جوهره الحقيقي واعتباره معيقا لتحقيق الأهداف والنتائج المخطط لها.

وعليه بات من الضروري البحث والتنقيب في هذا الموضوع لإدراك وفهم الجانب العلمي البحت لهذا الأسلوب وربطه بوظائف الجهاز الإداري لمعرفة الخلل الذي جعل البيروقراطية تأخذ صفة السلبية خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر.

[1] طاشمة بومدين(2015) ، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشؤ والتوزيع، ص 27.

**أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوع يعتبر من أكثر القضايا التي تشغل بال الباحثين والدارسين في هذا المجال، باعتبار الجهاز الإداري وسيطا بين المجتمع ككل والسلطة السياسية للدولة، والمسؤول الرئيسي عن عملية تنفيذ السياسات العامة وترجمتها على أرض الواقع فبدونه تبقى هذه السياسات حبرا على ورق، وأي خلل في التنفيذ ستنجر عنه نتائج سلبية تؤدي إلى فشل السياسات المتبناة من قبل الدولة وعليه لا بد من تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها الجهاز وعلى رأسها البيروقراطية التي اعتبرها عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" Max Weber النموذج الأمثل لتتحول فيما بعد إلى معضلة تعرقل مهام الجهاز الإداري في الدول النامية على غرار الجزائر ، فلا بد من إيجاد حلول فعالة تحسن من الأداء وتزيد من فاعلية مخرجات جهاز الدولة الإداري.

**أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى عرض أهم العراقيل التي تعيق الجهاز الإداري الجزائري أثناء تأديته لمهامه.
- معرفة المعالم الرئيسية للبيروقراطية من الناحية العلمية واستظهار المبادئ التي نادى بها هذا الأسلوب هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرض الممارسات البيروقراطية في الإدارة الجزائرية.
- التعرف على الطرائق التي من خلالها سيتمكن الجهاز الإداري الجزائري من وضع حد للتطبيقات السلبية للبيروقراطية.

**السؤال المركزي:** يمكن طرح السؤال الآتي: إلى أي مدى يؤثر التطبيق السلبي للبيروقراطية على مخرجات الجهاز الإداري الجزائري؟

**المناهج والمقتربات:** من بين المناهج والمقتربات التي تتناسب مع موضوع الدراسة ما يلي:

1- **منهج دراسة الحالة:** ويبرز توظيفه عند التطرق إلى الجهاز الإداري الجزائري وعرض مهامه.
2- **المقترب البيئي:** الذي يهتم بمعرفة تأثر الجهاز الإداري الجزائري ببيئته الداخلية والخارجية ما يساعد على معرفة أهم المشاكل التي تواجهه.
3- **المقترب المؤسساتي:** الذي يساعدنا على معرفة مهام ووظائف الجهاز الإداري على المستوى المركزي واللامركزي.
4- **المقترب القانوني:** الذي يهتم بمعرفة الجوانب القانونية للجهاز الإداري الجزائري ومدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية.

**هيكلة الدراسة:**

**أولا: الجهاز الإداري والبيروقراطية: إطار مفاهيمي معرفي.**

**ثانيا: الجهاز الإداري الجزائري ومظاهر البيروقراطية في الممارسة.**

## ثالثا: الأساليب والطرائق الحديثة لترقية أداء الجهاز الإداري الجزائري.

### أولا: الجهاز الإداري والبيروقراطية: إطار مفاهيمي معرفي

يعتبر الجهاز الإداري (جهاز الدولة الإداري) المسؤول الرئيسي لتنفيذ السياسات العامة للدولة، ولذلك يتبنى طرائق وأساليب تنظيمية مختلفة لإنجاز مهامه، وتعتبر البيروقراطية أسلوبا تنظيميا اعتبره ماكس فيبر نموذجا مثاليا لضمان السير الحسن للأعمال وعدم انحراف الأجهزة الإدارية عن سبب تواجدها الرئيسي المتمثل في تقديم الخدمة العمومية.

**1/1-مفهوم الجهاز الإداري:**

نقصد بالجهاز الإداري "مجموعة الأنماط السلوكية للأفراد (الموظفين في جهاز الدولة) وللجماعات (الوحدات التنظيمية المختلفة في الجهاز الإداري) مترابطة فيما بينها بموجب ضوابط سلوكية رسمية (القوانين واللوائح والتعليمات الرسمية ذات العلاقة) وغير السمية (العادات والتقاليد والأعراف...الخ ذات الأثر في هذا المجال) معينة وموجهة لتحقيق أهداف محددة متعلقة بتنفيذ سياسات الدولة ضمن الإمكانات المادية والبشرية المتاحة)"[2].

وللوصول لتعرف شامل وكامل للجهاز الإداري لا بد من الإشارة لنقطة مهمة وهي اتجاهات تعريف الإدارة العامة حيث أكد الاتجاه الثالث في تعريف الإدارة العامة على العلاقة بينها وبين الأجهزة الإدارية وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الآتي:

**الجدول رقم1: اتجاهات تعريف الإدارة العامة**

| الاتجاه الأول الذي يؤكد على العلاقة بين الإدارة العامة وتنفيذ السياسة العامة | الاتجاه الثاني الذي يؤكد على العلاقة بين الإدارة العامة والنشاط الإداري | الاتجاه الثالث الذي يؤكد على العلاقة بين الإدارة العامة والجهاز الإداري |
|---|---|---|
| ربط هذا الاتجاه الإدارة العامة بعملية تنفيذ السياسات العامة للدولة، فالإدارة تعمل على التطبيق العملي لما تم التخطيط له من طرف الدولة. | يرى أنصار هذا الاتجاه أن الإدارة العامة هي النشاط الذي تقوم به الحكومة وإداراتها التنفيذية والمؤسسات العامة. | يرى هذا الاتجاه الإدارة العامة بأنها جهاز إدارة الأعمال العامة وهي عبارة عن مجموعة المرافق العامة التي يتيح حسن تسييرها تحقيق الأهداف بواسطة السلطة السياسية. |

**المصدر:** تصميم الباحثة بالاعتماد على عبد اللطيف قطيش(2013)، **الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق-دراسة مقارنة-**، سوريا: منشورات الحلبي الحقوقية، ص.ص 23-24.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن كل اتجاه أغفل جانبا معينا فبالنسبة للاتجاه الأول أغفل الجانب العضوي للإدارة حيث عجز عن وضع الفرق والتمييز بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال خاصة بعد أن أصبح لهذه الأخيرة دورا في عملية تنفيذ السياسات العامة، وبالنسبة للاتجاه الثاني ففهم الإدارة العامة

[2] العزاوي نجيب وصال (2003)، **مبادئ السياسة العامة**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص 68.

محصور ومرهون بفهم النشاط الإداري وهذا شبيه بحلقة مفرغة، أما الاتجاه الثالث اعتبر الإدارة العامة أداة تسيير المرفق العام ومصطلح المرفق العام يشوبه جدل وخلاف ما أدى إلى غموض التعريفات التي تم تقديمها.

وعليه بناءا على ما سبق ستتبنى الدراسة التعريف الإجرائي **(operational definition)** الآتي للجهاز الإداري:

> **يعتبر الجهاز الإداري، جهازا للدولة تتمثل وظيفته الرئيسية في تنفيذ السياسة العامة المتبناة على أرض الواقع حيث يأخذ على عاتقه مهمة تحويل السياسة العامة من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها التنفيذية ويكون ذلك من خلال الموارد البشرية والمادية المتاحة مع تبني الأساليب التنظيمية الناجعة والملائمة لبيئة الجهاز الداخلية والخارجية التي تساعد بدورها في تحقيق الأهداف المرجوة.**

كما يوجد مدخلان أساسيان لا بد من الاستعانة بهما أثناء دراسة الجهاز الإداري:

**أولا: المدخل التنظيمي الوصفي**

يركز على دراسة تنظيم وتشغيل الجهاز الإداري، فيهتم بالهياكل التنظيمية للحكومات وخاصة الأجهزة الإدارية وشؤون العاملين، والنواحي المالية والقانونية لها وضمان التنسيق بين الوحدات والتسلسل القيادي والرقابة الجادة على العمليات الإدارية.

ومن الانتقادات الموجهة لهذا المدخل:

1- عدم الاهتمام بديناميكية العملية الإدارية.

2- لم يهتم بدراسة السلوك الإنساني للعاملين، مما يؤدي إلى عجز في تحليل العلاقات الاجتماعية بين العاملين داخل التنظيم.

3- لا يوضح دور الرأي العام ومنظمات الجماهير في توجيه حركة الأجهزة الإدارية بسبب عدم ربط الإدارة بالبيئة والمجتمع[3].

**ثانيا: المدخل النظمي**

النظام كيان كلي يتكون من أجزاء متداخلة متفاعلة يؤثر بعضها في البعض وفي الكيان الكلي، وإذا حدث تغيير في جزء منها حدث تغير –بدرجات متفاوتة–في الأجزاء الأخرى، ومن ثم في النظام كله ويعيش هذا النظام ويعمل في بيئة معينة حيث تحدث بينه وبينها أيضا علاقة تفاعل وتأثر وتأثير. لذلك فالأنظمة الإنسانية أنظمة مفتوحة، لأنها تأخذ من البيئة وتعطيها. وتتمثل هذه العلاقة في عناصر النظام، وهي المدخلات والعمليات والمخرجات التي تتآلف جميعا لتحقيق هدف معين. فيستخدم النظام مدخلاته من أفراد وأموال وخامات ومعدات وأفكار، من البيئة والمجتمع المحيط به. ويشغل هذه الموارد في عمليات معينة وفي

---

[3] الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية الاقتصاد والإدارة، مقدمة في الإدارة العامة.

{ HYPERLINK "http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158585" } شوهديوم: 2018/07/20 الساعة 17:25

أهدافه وطبيعة نشاطه –من صناعة أو تجارة أو صحة أو تعليم...الخ– ثم يقدم للبيئة نتائج أعماله وهي المخرجات، سلعة كانت أو خدمة أو أفكار أو مشروع. وبذلك يحقق النظام هدفه وهو إشباع بعض حاجات المجتمع.

الإدارة تستعين بتحليل النظم في التعرف على العوامل الداخلية التي توجد داخل الجهاز، والخارجية التي توجد في المجتمع من حوله. وفي تفهم طبيعة العلاقة بين هذه العوامل وتأثيرها على أهداف الجهاز وأنشطته وحركته ونتائجه...وبناءا على ذلك تستطيع أن تضع من السياسات والأساليب ما يستفاد من تفاعل هذه العوامل جميعا، وأيضا بما يحقق التفاعل الأفضل بين الجهاز وبيئته[4].

**2/1–دور الجهاز الإداري وأهدافه:**

يقدم الجهاز الإداري خدماته من خلال الموارد التي تقررها السلطة التشريعية في قانون الميزانية العامة سنويا. ويتميز بوضعه الاحتكاري في تحديد ما يقرره من سلع وخدمات عامة لا بد للحكومة من القيام بتوفيرها، حيث تتوافر لدى التكنوقراط العاملين في الجهاز الإداري الحكومي مختلف الخبرات والتخصصات اللازمة لاتخاذ مثل هذه القرارات. ولكن ذلك لا ينفي وجود أهداف خاصة متعددة لدى هؤلاء القائمين على العمل في الأجهزة الإدارية التابعة للدولة يعملون على تحقيقها من خلال السلطة والخبرة التي تتوفر لهم، "فالتكنوقراطية تعني سياسيا إنشاء حكومة من الفنيين المتخصصين في الهندسة والصناعة وإدارة شؤون البلاد على أساس التنظيم العلمي والفني في شتى فروع الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والتنمية، ورجال التكنوقراط متخصصون في المعرفة ويسخرون هذه المعرفة في توجيه السياسة والنهوض بالوطن ومجابهة الأخطار حيث يتلقون تدريبا إداريا خاصا ويباشرون ثورة إدارية باستخدام النواحي السياسية الفنية بعيدا عن الانتماء الحزبي الضيق فلا يتغيرون بتغير الحكومات."[5]

يلعب البيروقراطيون كذلك دورا مهما في صياغة وتنفيذ السياسات العامة مما يساعدهم على تحقيق مصالحهم الخاصة بشكل مقنن ومشروع وبحماية القانون، وبحكم ما يتوفر لهم من معلومات وخبرات لا تتوفر لغيرهم. إن مثل هذا الوضع يسهل على موظفي الإدارة العامة الحصول على تأييد أعضاء السلطة التشريعية لتمرير مشروعات القوانين التي تخدم مصالحهم الذاتية ولا تخدم بالضرورة المصلحة العامة، ولا تعكس

[4] لعزاوي نجيب وصال، **مرجع سابق**، ص.ص 69-70.

[5] عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل(2005)، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي)**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، ص 67.

اجتهادات أعضاء السلطة التشريعية. والخلاصة أن السياسات العامة قد تكون في النهاية خدمة مصالح ما يمكن تسميته بالمثلث الجديد من نواب وموظفي جهاز الإدارة العامة وجماعات الضغط، وليس خدمة المصلحة العامة كما من المفروض أن يحصل[6].

الجدير بالذكر أن أهداف الجهاز الإداري تحدد بصورة اعتيادية بواسطة السلطة السياسية وفي ضوء الفلسفة التي تتبناها وليس بواسطة الجهاز الإداري نفسه الذي تنحصر واجباته بالتنفيذ...إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مشاركة فعلية وواقعية من قبل الجهاز الإداري في تحديد الأهداف، وذلك من خلال ثلاث طرق أساسية تتمثل فيما يلي[7]:

1. يقوم جهاز الدولة الإداري بمشاركة السلطة السياسية في الدولة في عملية تحديد الأهداف عن طريق تزويد هذه السلطة بالمعلومات الفنية الأولية اللازمة لتحديد الأهداف العامة.
2. تزويد السلطة السياسية بالمعلومات الفنية عن ردود الفعل الإيجابية أو السلبية التي تبرز أثناء العمل من أجل تحقيق الأهداف التي حددت سواء كانت ردود الفعل هذه من البيئة الإدارية الداخلية لنفس الجهاز الإداري أو كانت من البيئة الخارجية لهذا الجهاز.
3. يشارك الجهاز الإداري في تحديد وصياغة أهداف الدولة الرسمية عن طريق ترجمة هذه الأهداف المحددة بإجراءات وواجبات أثناء العمل من أجل تنفيذها.

**3/1-مفهوم البيروقراطية:**

تعود كلمة "**البيروقراطية**" في أصلها إلى اللغة اللاتينية، حيث أنها تتألف من جزأين البيرو Bureau ومعناها المكتب، وقراطية أوقراسية Cratie، أي السلطة أو الحكم، وترجع إلى أصلها اليوناني القديم وهي مشابهة في تركيبها إلى الديمقراطية التي تعني حكم الشعب، والتكنوقراطية أي حكم طبقة الفنيين، أما البيروقراطية فهي حكم المكاتب، وللبيروقراطية استعمال سلبي حيث أنها تشير إلى عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يقوم بها الموظفون. وينظر إليها في الفكر الاشتراكي بأنها وسيلة بورجوازية تعوق أو تعرقل التحول الاشتراكي، وأن بقاءها يهدد التحول الاشتراكي[8].

برز الاستخدام العلمي لهذا المصطلح من خلال كتابات عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" **Max Weber**الذي حدد السمات الرئيسية للبيروقراطية الحديثة كنموذج مثالي **Ideal Type**. وفقا لرؤية فيبر

[6] القريوتي محمد قاسم(2015)، **السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل**، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص.ص 97-98.

[7] **المرجع نفسه**، صص 68-69.

وصل هذا النوع من المنظمات إلى أوج تطوره في التجمعات الدينية والسياسية ضمن إطار الدولة الحديثة فقط وفي ظل الاقتصاد المعتمد على الملكية الفردية ضمن إطار المؤسسات الرأسمالية الأكثر تقدما مقارنة بالنظم الاقتصادية الأخرى[9].

تمثل البيروقراطية أحد التطورات الرئيسية في نظرية التنظيم، وكانت هذه النظريات تستجيب لاحتياجات المنظمات الصناعية، وبرزت الحاجة للبيروقراطية وذلك من أجل تحقيق الكفاءة[10].

والجدير بالذكر أن هيغل كان يعتبر أن البيروقراطية هي أرقى شكل للعقلانية وهو يتفق مع فيبر الذي يقر بأنها إحدى أكثر الأدوات عقلانية وشرعية للسلطة[11].

ولقد حدد "فيبر" خصائص النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي في النقاط الآتية[12]:

- التصرف غير الشخصي والرسمي، إذا العلاقات المبنية على العوامل الشخصية والعاطفية تتعارض مع العقلانية والرشد، ولهذا يجب التخلص من المحسوبية والمحاباة لأنها تقوم على أسس لا تتصل بالأداء.
- التوظيف والترقي على أساس القدرة الفنية والأداء.
- التخصص النظامي في العمل وتحديد المسؤوليات، فينبغي أن يقسم كل العمل اللازم لانجاز المهام الخاصة بالمنظمة إلى مجالات اختصاص محددة.
- نظام مرتب جدا للقواعد والإجراءات التي تنظم أداء العمل.
- التدرج الوظائف بحيث تكون كل وظيفة محكومة بوظيفة أعلى منها، ويشغل الوظيفة العليا شخص له خبرة أطول.
- الفصل التام بين ممتلكات وشؤون المنظمة وبين الممتلكات والشؤون الشخصية لشاغلي الوظائف، إذ يعمل هذا الفصل على منع المطالب والرغبات الشخصية من التدخل في الأداء العقلاني لأعمال المنظمة.

---

[8] العايب سليم(2014)، إعادة فهم العقلانية البيروقراطية عند "فيبر"، **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، المجلد 2 (العدد4)، ص 142.

[9] Weber Max(1978), **Economy And Society**. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Los Angeles: The University of California Press, p 956.

[10] HYPERLINK }Max veber's theory of bureaucracy: "https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=2ahUKEwjettiRzcffAhUCM-wKHbHwB2YQFjAAegQIAhAC&url=http%3A%2F%2Fegyankosh.ac.in%2Fbitstream%2F123{456789%2F25435%2F1%2FUnit-6.pdf&usg=AOvVaw2Emv84-PPvMFDKwTWoBvZa"

[11] فرانك بيلي(2004)، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، مركز الخليج للأبحاث، ص 64.

[12] العايب سليم، **مرجع سابق**، ص.ص 153-154.

حاول فيبر من خلال ما سبق عرضه وضع أنموذج مثالي يضمن السير الحسن للمنظمة وذلك بصفة موضوعية مع تغييب الشخصانية في التعاملات، وما يلاحظ على النموذج البيروقراطي ارتباطه ارتباطا أساسيا ببيئة صاحبه، حيث أن النموذج البيروقراطي مقترن بتجارب ماكس فيبر وانتمائه (بروتستانتي وهي ديانة تقدس العمل وتؤكد على تطوير المجتمع، ألماني الجنسية حيث يعتبرون أنفسهم عرقا صافيا ويتميزون بحب العمل والدقة، ضابط في الجيش يتسم بالانضباط والصرامة في تنفيذ الأوامر.) ما أدى إلى نجاحه في البيئة التي انبثق منها، وفشل النموذج وانحرف عن مساره في دول العالم الثالث عند تطبيقه في بيئة مغايرة، فتحولت البيروقراطية من معناها الايجابي إلى معنى وسلوك سلبي.

### 4/1: علاقات الجهاز الإداري الداخلية والخارجية وفق التنظيم البيروقراطي

أما عن العلاقات الداخلية للجهاز الإداري وعلاقته بالمواطنين فيمكن رصد الآتي[13]:

**أولا: العلاقات الداخلية: وتصنف إلى:**

الحرفية **Professionnalisation**: وتعني ممارسة الأعمال الإدارية بواسطة أفراد متخصصين يمتلكون مؤهلات محددة بحيث تكون الوظيفة العامة مهنة تتطلب معرفة وتتميز بالآتي:

أ- الديمومة والثبات والحصانة المضمونة التي يحددها القانون.

ب-التخصص والتأهيل من خلال اختيار الموظفين بواسطة الاختبارات ووفق إجراءات قانونية محددة.

ج-روحية التضامن **Esprit de Corps** لتتميز الوظيفة العامة والجهاز الإداري عما هو خارجه، بمعنى التلاحم الداخلي بين منتسبيه والشعور بالانتماء إليه.

**التسلسل الهرمي Hiérarchie** : بمعنى نظام داخلي هرمي يجعل كل مستوى يقع تحت مستوى أعلى منه وتكون عملية الاتصال عمودية ومن مبررات ذلك:

أ- ضرورة فنية، إذ يتفق ذلك مع وحدة الأوامر وعملية التنسيق من الأعلى بين الأقسام الإدارية المختلفة، وقد ألح فيبر على فضائل هذا النظام كونه يوفر الدقة والسرعة والتعامل الرسمي. كما يرى

[13] دهام إبراهيم عبد الستار(2008)، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر: إطار نظري، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد الثاني، ص 7.

فيبر أنه بقدر ترك هامش أكبر للمبادرة على مستوى المرؤوسين بقدر تزايد حالات عدم التأكد والارتجال.

ب–ضرورة قانونية، إذ أن الجهاز الإداري خاضع للنظام القانوني الذي هو الآخر مبني بشكل هرمي.

**الوحدة ومركزية اتخاذ القرار:** ففي جميع الأجهزة الإدارية البيروقراطية يوجد اتجاهين من التقسيم:

الأول عمودي لتأمين البث المركزي للأوامر والقوانين إما على أساس وظيفي كالوزارات وتقسيماتها، أو على أساس جغرافي كالولايات وتقسيماتها، والثاني أفقي لتأمين عملية التكامل والتنسيق ووحدة الجهاز الإداري من خلال بعض المؤسسات كالمجالس واللجان المشتركة.

**ثانيا: العلاقة مع المواطنين:** تتسم علاقة الجهاز الإداري مع المواطنين وفق التنظيم البيروقراطي بما يأتي[14]:

**التحفظ:** بمعنى أن تكون مسافة فاصلة بين الجهاز الإداري والمواطنين لمنع أي تدخل في سير الأعمال الوظيفية الداخلية لتأمين حالة الاستقلال في عملية اتخاذ القرار وإصدار الأحكام دون تأثيرات خارجية طبقا لإجراءات قانونية محددة مسبقا بحيث يكون المواطن غير قادر على التدخل للتأثير في مضامين القرارات التي تخصه.

**السرية والغموض:** لكي يكون الجهاز الإداري في منأى عن النظر من خارجه إلى ما يدور في داخله، وبذلك يتخلص من الضغط الذي يمكن أن يتعرض له من الخارج.

**الهيمنة والخضوع:** وهذا نتيجة منطقية لمبدأ التحفظ إذ يكرس الجهاز الإداري سلسلة من الأوامر تلزم المواطنين بالخضوع لهذه السلطة الغامضة والمقتدرة دون التمكن من القيام بأي فعل مؤثر ضدها. وأن علاقة "الهيمنة/ الخضوع" تجد شرعيتها في النصوص القانونية.

ذلك هو أنموذج النظام البيروقراطي الذي تبنته أغلب الأجهزة الإدارية في العالم بوصفه التنظيم الأفضل والأكثر شمولية. وإذا كان هذا الأنموذج ينطوي على الكثير من الايجابيات، فإن الدراسات الحديثة والتطور الذي حصل في الفكر الإداري ونظرية المنظمة، أثبتت نقاط الضعف التي يعاني منها هذا الأنموذج في التطبيق حتى أصبحت الظاهرة البيروقراطية من أكبر المشاكل التي تواجهها الأجهزة الإدارية والمنظمات في البيئة المعاصرة.

[14] **المرجع نفسه**، ص 8.

## ثانيا: الجهاز الإداري الجزائري ومظاهر البيروقراطية في الممارسة

يختلف الجهاز الإداري الجزائري عن غيره، وذلك بسبب ما تفرضه البيئة الداخلية والخارجية، وعليه لا بد من معرفة الخصوصية التي يتمتع بها من خلال التطرق لمستوياته والممارسات المتواجدة داخله.

### 1/2: مستويات التنظيم الإداري الجزائري

إن تحديد مستويات التنظيم الإداري في أي دولة يكون من خلال زاويتين اثنتين، أولهما من خلال النظام الإداري المتبع مركزي أو لامركزي، وثانيهما من خلال الهيئات المكونة للتنظيم الإداري الهيئات المركزية واللامركزية[15]، وعليه لا بد من الإشارة لهذين المفهومين قبل التطرق لمستويات التنظيم الإداري في الجزائر.

**تعريف المركزية الإدارية:** تعبر المركزية عن تمركز أو جمع أو حصر السلطات بيد شخص أو عدد قليل من الأشخاص بحيث يصبح تصريف الأمور واتخاذ القرارات الكبيرة والصغيرة محصورا بيد تلك المجموعة[16].

**تعريف اللامركزية الإدارية:** تقوم اللامركزية الإدارية على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بالدولة بين السلطة المركزية وبين عدد من السلطات المحلية أو المرفقية المعترف لها بالشخصية المعنوية، مع ممارسة الأولى لنوع من الرقابة على الأخيرة تعرف بالوصايا الإدارية[17].

**السلطات الإدارية في النظام الإداري الجزائري:**

ويمكن تمثيلها في المخطط الآتي:

**الشكل (1): النظام الإداري الجزائري**

---

[15] بن ترجا الله علي(2018)، مستويات التنظيم الإداري الجزائري، **مجلة آفاق للعلوم: الجلفة جامعة زيان عاشور**، المجلد 4 (العدد 13)، ص.ص 29.

[16] المساعدة ماجد عبد المهدي وآخرون(2013)، **مبادئ علم الإدارة**، عمان: دار المسيرة، ص 149.

[17] المصري زكريا(2007)، **أسس الإدارة العامة التنظيم الإداري –النشاط الإداري (دراسة مقارنة) في التشريع والفقه وأحكام القضاء في مصر وليبيا وبعض الدول العربية والأجنبية**، مصر: دار الكتب القانونية، ص 201.

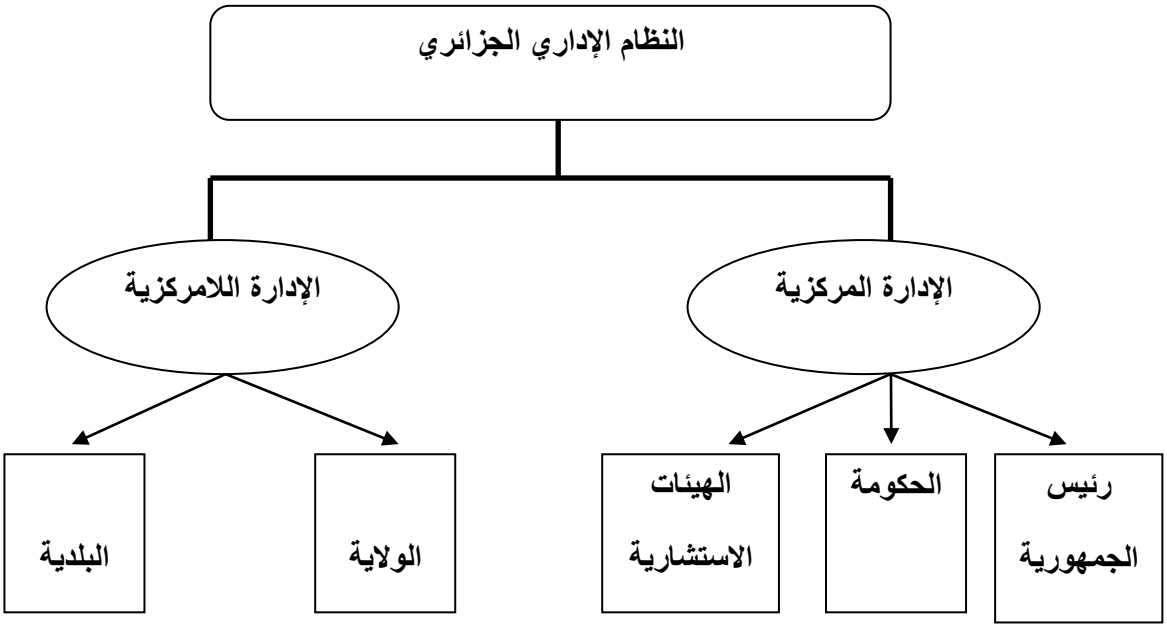


**المصدر:** إعداد الباحثة

**2/2-الإدارة المركزية:**

بالنسبة للإدارة المركزية نجد على أعلى الهرم:

**1-رئيس الجمهورية:** حسب المادة 48 من دستور 2016 يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة، وحدة الأمة وهو حامي الدستور[18]، في حين أن المادة 87 من الدستور توضح الشروط التي لا بد وأن تتوفر لدى المترشح لرئاسة الجمهورية وهي[19]:

- لم يتجنس بجنسية أجنبية.
- يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، ويثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب والأم.
- يدين بالإسلام.
- يكون عمره 40 سنة كاملة يوم الانتخاب.
- يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية.
- يثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط.
- يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشر سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح.
- يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942.
- يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا بعد يوليو 1942.
- يقدم تصريحا علنيا بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه.

---

[18] أنظر المادة 48 من دستور 2016 المعدل.

[19] أنظر المادة 87 من دستور 2016 المعدل.

**صلاحياته:**

يتمتع رئيس الجمهورية بمنزلة معتبرة إذ ينفرد بالسيطرة السياسية من جهة ومن جهة أخرى بالهيمنة السلطوية ويرد ذلك إلى وحدة السلطة والقيادة ناهيك عن فردية الهيئة التنفيذية ومن جانبيها الأسمى والفعلي دون منازع[20].

ومن سلطات رئيس الجمهورية التي تمس مباشرة الجهاز الإداري للدولة:

باعتباره رئيسا للجهاز التنفيذي يقوم رئيس الجمهورية بناءا على المادة 9/91 من التعديل الدستوري 2016 [21]، برئاسة مجلس الوزراء من خلال مناقشة مواضيع أساسية وذات أهمية بالغة بالنسبة للأمة واتخاذ القرارات بشكل جماعي بقيادته[22]، كالتعيين في الوظائف العليا، إضافة إلى إعداد الحكومة لمخطط عملها وعرضه على مجلس الوزراء والذي يعتبر كترجمة حقيقية لبرنامج رئيس الجمهورية، مما يسمح له بتعديله أثناء عرضه عليه من طرف الحكومة وبالتالي فالحكومة تمارس سلطات شكلية فقط ويبقى أعضاؤها في تبعية وخضوع لتوجيهات الرئيس باعتباره صاحب السلطة الفعلية[23].

كما يقوم الرئيس بتعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه، وتشمل سلطة التعيين وإنهاء المهام كذلك أعضاء الحكومة وذلك بعد استشارة الوزير الأول[24]، وهذا ما يترتب عنه إضعاف لمركز الوزير الأول في مواجهة الطاقم الحكومي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتباط كل أعضاء الحكومة برئيس الجمهورية[25]

**2-الحكومة:**

[20] بوقفة عبد الله(2011)، **الوجيز في القانون الدستوري: الدستور الجزائري نشأة- فقها- تشريعا**، ط5، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 60.

[21] راجع المادة 4/91 من القانون رقم 16-01.

[22] خلاف فاتح، شبري عزيزة (2016)، سلطات رئيس الجمهورية في الظروف العادية طبقا للتعديل الدستوري 2016، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، (العدد 2)، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى، ص 119.

[23] **المكان نفسه.**

[24] راجع المادتين 5/91 و 1/93 من القانون رقم 16-01 من دستور 2016.

[25] خلاف فاتح، شبري عزيزة، **مرجع سابق**، ص 118.

تعتبر السلطة السياسية والإدارية التي تحكم الدول، وتتألف من الوزير الأول والوزراء، كما تعتبر الجهاز التنفيذي في السلطة التنفيذية[26]،

تقوم الحكومة بإعداد مخطط عملها وذلك استنادا على مراجع وهي[27]:

**الدستور:** يعد الدستور المرجع الأول لعمل كل المؤسسات، وبالنسبة للحكومة فالدستور المراجع في شهر فبراير 2016، يشكل في حد ذاته مخطط أعباء حقيقي مادامت أحكامه قد جددت بل وأثريت ومادامت هذه الأحكام تقتضي بالتالي نقل عدد منها في شكل نصوص تشريعية كما تتطلب هذه الأحكام الدستورية الجديدة إقامة الهيئات المترتبة عنها أو ببساطة إدراجها ضمن الحكامة.

**برنامج رئيس الجمهورية:** هذا البرنامج الذي كلفت الحكومة بمواصلة تجسيده يتمحور حول الخطوط التوجيهية الآتية:

- تعزيز استقرار البلاد.
- ترسيخ ديمقراطية هادئة أكثر فأكثر.
- تنفيذ برنامج النمو الموجه.
- تعزيز الرصيد البشري للبلاد مع تحقيق قفزة نوعية لا سيما في مختلف قطاعات التعليم والتكوين والبحث العلمي.
- تعزيز الروابط بين البلاد والجالية الوطنية في الخارج.

**النموذج الجديد للنمو:** الذي لا بد من التذكير **بأهدافه** وهي المسار المتواصل للنمو مع مضاعفة حصة الصناعة التحويلية وعصرنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات. بالنسبة لمراحله فتتمثل في مرحلة الإقلاع (2016-2019)، مرحلة الانتقال(2020-2025) ومرحلة الاستقرار (2026-2030). أما وسائله فهي الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتحفيز على إنشاء المؤسسات واستكمال الإصلاح البنكي مع تطوير رؤوس الأموال.

أما بالنسبة للوزير الأول، فزيادة على السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى من الدستور يمارس الصلاحيات الآتية[28]:

---

[26] بلورغي منيرة(2014)، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 وأثره على النظام السياسي، **(مذكرة ماجستير) غير منشورة**، جامعة بسكرة، ص 96.

[27] راجع مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 على بوابة الوزارة الأولى:

HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-{
{action-du-gouvernement-2017-ar.html"

[28] أنظر المادة 99 من دستور 2016 المعدل.

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية.
- يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات.
- يرأس اجتماعات الحكومة.
- يوقع المراسيم التنفيذية.
- يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية، ودون المساس بأحكام المادتين 91 و 92.
- يسهر على حسن سير الإدارة العمومية.

**3-الهيئات الاستشارية:**

إن الاستشارة سواء تكون اختيارية أي غير ملزمة، أو إجبارية ملزمة وفي الحالة الثانية تكون الإدارة ملزمة باللجوء إلى طلب هذه الاستشارة. وهناك الاستشارة المتبوعة بالرأي الواجب الإتباع، أي الالتزام والتقيد بالرأي. وبالتالي تختص المؤسسات الاستشارية بتقديم الاستشارة للأجهزة والمؤسسات الإدارية التنفيذية حتى تتخذ قراراتها على دراية ودراسة من ذوي الخبرة.

**الهيئات الاستشارية الوطنية الرئيسية:**

**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:** تم إنشاءه بعد الاستقلال سنة 1968، وثم تم تعديله بموجب المرسوم الرئاسي 93-225. يتكون من 180 عضوا. يكلف المجلس في إطار مهامه كمؤسسة استشارية وإطار للحوار والتشاور في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومستشار الحكومة بما يلي[29]:

- توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين.
- تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتكوين والتعليم العالي والثقافة والبيئة ودراستها.
- عرض اقتراحات وتوصيات على الحكومة.

**مجلس الدولة** : بموجب التعديل الدستوري ف عام 1996، تبنت الجزائر مبدأ ازدواجية القضاء أي نظام قضاء عادي وعلى رأسه المحكمة العليا ونظام قضاء إداري على رأسه مجلس الدولة، كما كرست المادة 152 من الدستور إنشاء مجلس الدولة الذي يعتبر الجهاز المنظم لنشاطات الجهات القضائية الإدارية مع ضمان توحيد الاجتهاد القضائي عبر البلاد والسهر على احترام القانون، وتطبيقا للمادة 153 من الدستور

[29] راجع الموقع الرسمي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: { HYPERLINK "http://www.cnes.dz/ar/?page_id=1531" }
{

سن القانون العضوي 98/01 المؤرخ في 30 ماي 1998 الذي يحدد اختصاصات وتنظيم وسير هذه المؤسسة التي تم تنصيبها رسميا بتاريخ 17 جوان 1998. وبغض النظر على اختصاصه القضائي فهو يختص في الجانب الاستشاري. فهو يدلي برأيه حول مشاريع القوانين كاستشارة إلزامية. بخلاف المراسيم التي لا يتدخل فيها. وبالتالي بموجب المادة 119 من الدستور يجب على مجلس الدولة أن يبدي رأيه حول مشاريع القوانين التي تعرض عليه من قبل الحكومة قبل عرضها في مجلس الوزراء[30]

### 3/2-الإدارة اللامركزية:

بالنسبة للإدارة اللامركزية نجد:

**الولاية:** هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، ولها هيئتان المجلس الشعبي الولائي والوالي[31].

**البلدية:** وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. تمارس صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه.

تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض نشاطه السنوي أمام المواطنين[32].

---

[30] راجع الموقع الرسمي لمجلس الدولة: { HYPERLINK "http://www.conseildetat.dz/html_conseildetat/?p=fonctionconsultative"}

[31] أنظر المادتين 1و2 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

[32] أنظر المادتين 2و 11 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية.

أما بالنسبة للدائرة فيستنتج من خلال دراسة مستويات التنظيم الإداري الجزائري عدم التطابق والتوافق بين النص القانوني المتعلق بالتنظيم الإداري الجزائري وما يمليه واقع الممارسة، إذ أن مستويات التنظيم الإداري من وجهة نظر المشرع الجزائري توحي بأن الهيئات الموجودة على المستوى المحلي هي الولاية والبلدية، بينما التجربة الجزائرية على أرض الواقع تبين أن الدائرة تعتبر هيئة ضمن مستويات التنظيم الإداري، فقد أثبت الواقع أنها تلعب دورا مهما في الحياة الإدارية للمواطن وأن صلاحياتها المخولة تجعلها تصنف ضمن مستويات التنظيم الإداري الجزائري[33].

**4/2-الممارسات البيروقراطية (بمعناها السلبي) في الجهاز الإداري الجزائري:**

وتتمثل فيما يلي:

- تقديم الخدمات بمقابل وهذا ما يؤدي إلى فساد الموظف ومن صوره المنتشرة المطالبة بمبلغ مادي لتقديم خدمة تضمنها وتوفرها الدولة للمواطن بدون مقابل، هذا ما يسيء ويعرقل تنفيذ السياسية العامة للدولة.
- جمود الجهاز الإداري وعرقلة الأعمال.
- التسيب والإهمال من أهم صفات الجهاز البيروقراطي للدولة، إضافة إلى استفحال ظاهرة الفساد الإداري.
- المركزية الشديدة، ما يؤدي إلى عرقلة الإجراءات والتعقيد البيروقراطي إضافة إلى ضياع الوقت والجهد.

ومن مخلفات البيروقراطية على الموظفين الحكوميين الجزائريين مايلي[34]:

**العمل الإضافي:** والذي عرف انتشارا في الآونة الأخيرة سواءا عند الفئات الدنيا من الموظفين أو العليا فبعد انقضاء أوقات العمل الرسمية يتم اللجوء لأعمال حرة أو أعمال في القطاع الخاص بغرض زيادة الدخل والتي عادة ما تكون في الفترة المسائية، ولما صار الأجر الذي يتقاضاه الموظف من العمل المسائي أحسن من الراتب في وظيفته الحكومية أصبح يركز جهده وطاقته على العمل المسائي على حساب العمل الصباحي وللعمل الإضافي على حساب العمل الأساسي.

**التسرب الوظيفي:** يتمثل هذا البديل الثاني في ترك الوظيفة الحكومية التي يتقاضى منها تعويضا نقديا والحصول على وظيفة أخرى وهو ما يتم غالبا عن طريق الهجرة إلى الدول الأوروبية خاصة فرنسا، وهذا

[33] بن ترجا الله علي، **مرجع سابق**، ص 39.

[34] سمارة نصير، حمدي نجية(2018)، علاقة الحاجات بالأداء الوظيفي: تطبيق نظرية سلم الحاجات ل "ماسلو" على واقع الموظفين الجزائريين: 2016-2017، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد الخامس (العدد 2)، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، ص.ص 214-216.

النوع من الهجرة يعرف باسم "**هجرة الأدمغة**" التي تعد من أخطر أنواع الهجرة لما لها من آثار سلبية عديدة على جميع نواحي حياة البلد المصدر للكفاءات.

**استغلال الوظيفة الحكومية للمصلحة الشخصية:** أخذ بهذا البديل الثالث بعض الموظفين الحكوميين من أجل زيادة دخولهم، حتى يتمكنوا من سد الفجوة بين إمكاناتهم المالية واحتياجاتهم، فرغم كون الوظيفة العمومية تطمح لتحقيق الصالح العام، إلا أننا نجد أن أغلب الموظفين الحكوميين يعمدون تعقيد الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على مقابل. تزايدت هذه الظاهرة لعدة أسباب منها ضعف الرقابة، غياب الجدية في محاسبة وعقاب كل من الراشي والمرتشي.

**التعدي على ممتلكات الدولة:** رغم أن الإدارة هي الواجهة الأساسية التي تربط بين المواطن وأجهزة الدولة وضمان ديمومة مؤسساتها، ولكن لوحظ في السنوات العشرة أخيرة لدى الكثير من الموظفين وذلك بسبب غياب القيم الأخلاقية وانعدام ثقافة المواطنة، فخلال الفترة الممتدة بين 2014-2017 عالج القضاء الجزائري أزيد من 4523قضية متعلقة بالفساد المصنف في خانة الخطير جدا منها قضايا تتعلق بالرشوة والاختلاس ومنح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية.

**تقبل الهدايا والرشوة:** في غياب الإشراف الإداري ونسبة التراخي واللامبالاة من طرف عدد كبير من المسؤولين بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية والجمود في تفسير النصوص، أصبح من المستحيل إنجاز العمل بسرعة في غياب المتابعة الشخصية من قبل صديق أو قريب، وإذا لم تتوفر المتابعة الشخصية تصبح الهدايا والرشوة أمرا لازما لإنجاز العمل.

**ثالثا: الأساليب والطرائق الحديثة لترقية أداء الجهاز الإداري الجزائري**

اعتمدت الدولة ديناميكة لعصرنة الجهاز الإداري ترتكز على تعزيز اللامركزية والديمقراطية التشاركية، من أجل تقريب الإدارة من المواطن وإشراكه بصفة فعلية في تسيير الشؤون المحلية والوطنية . ويتجسد هذا المسعى من خلال إعادة تنظيم المرافق العمومية لإضفاء فعالية أكبر على طريقة سيرها، فضلا عن الولوج التدريجي لتقنيات الإدارة الالكترونية، اعتمادا على برنامج معتبر للرقمنة شمل الهيئات ذات الاتصال المباشر بالمواطن، على غرار البلديات (الحالة المدنية والتنظيم العام)، ومصالح البريد والتأمينات الاجتماعية[35]. لكن هذا ليس كافيا فلا بد من الاطلاع الجدي على الأساليب الإدارية الحديثة التي تتطلب معرفة واسعة وتواجد خبراء لتفعيلها على أرض الواقع وأهمها:

[35] راجع بوابة الوزارة الأولى على الموقع الآتي: {HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/politiques-publiques.html"}

**1/3-الإدارة الالكترونية:** نقصد بها تحول المصالح الحكومية وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتعلق بتقديم خدمات للجمهور أو فيما بينها من خلال استخدام تقنية المعلومات وتطور الاتصالات في أداء كل منهما، والتحول للإدارة الالكترونية أصبح حتمية فرضتها العولمة ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الالكتروني في النقاط التالية:

- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة التكلفة.
- ضرورة توحيد البيانات.
- ضرورة توفير البيانات المتداولة.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين[36].

**2/3-إعادة الهندسة:** برز مفهوم إعادة الهندسة كأحد الآليات المعتمدة من قبل المسيرين والمدراء لإحداث تغيير جذري وتحسين أداء المؤسسة وفيما يلي سنقوم بعرض العناصر الأساسية لإعادة الهندسة[37]:

**إعادة التفكير الأساسي:** أي إعادة النظر في أساليب وطرائق العمل ويكون ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة بطريقة علمية تساعد الشركات على الوصول إلى الإجابات الشافية وهي:

- لماذا نقوم بهذا العمل؟
- هل هذا العمل ذو قيمة للعملاء والشركة؟
- هل يمكن تقديم هذا العمل بصورة أفضل؟

**إعادة التصميم بصورة جذرية:** يعني البحث على فرص جديدة وتبني استراتيجيات تساعد على القيام بهذا التغيير ولابد أن يكون ذلك بصورة سريعة لتلبية حاجيات العملاء والزبائن المتزايدة

**العمليات:** يتميز مبدأ إعادة الهندسة بتركيزه على نظم العمل أو ما يعرف بالعمليات الرئيسية للشركات والمؤسسات المختلفة وليس الإدارات، إذ يتم دراسة وهندسة العمليات بكاملها ابتداءا من استلام طلب العميل إلى أن يتم إنجاز الخدمة المطلوبة.

---

[36] أوبعيش هجيرة(2018)، الثقافة التنظيمية كإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد2 (عدد1)، الجزائر: جامعة الوادي، ص 40.

[37] مهدي محمود دجلة(2007)، أثر إعادة الهندسة في تحقيق المزايا التنافسية، **مجلة التقني**، المجلد العشرون (العدد 2)، ص 6-7.

**مبادئ إعادة الهندسة:**

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها[38]:

- التحديد الواضح لأهداف واستراتيجيات المنظمة.
- إعادة التفكير في الوضع الحالي.
- التركيز على العمليات وليس الوظائف.
- شمول المنظمة ككل (العمليات، النظم، السياسات والهياكل)
- التعرف على عمليات القيمة المضافة والعمليات المساندة.
- حشد البيانات والمعلومات والمبررات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة.

**3/3-إدارة الجودة الشاملة:** صارت الحكومات تسعى إلى التنمية الشاملة وهذا ما أدى إلى إحداث ثورة على المفاهيم التقليدية وأنماط التسيير القديمة فكان الأخذ بإدارة الجودة الشاملة في المنظمات العمومية إحدى أهم البدائل المعول عليها لتحسين وترقية الخدمة العمومية وأداء الجهاز الإداري وتشكل المتغيرات البيئية تحديات رئيسية تقف أمام الأداء الجيد للإدارة في خدمة المواطن، ومن أبرز ما يبرر الأخذ بهذا الأسلوب ما يلي:

- الإجراءات الروتينية المعقدة أثناء تقديم الخدمة.
- كثرة وتنوع المشاكل التي يعانيها المواطن.
- انخفاض الدافعية للعمل لدى الموظف العام.
- انسداد قنوات الاتصال بين الإدارة والمواطنين[39].

كما لا بد من:

[38] بوحنية قوي(2007)، إعادة هندسة الأداء الجامعي: مقاربة معاصرة، **مجلة الباحث**، (العدد5)، ، ص 138.

[39] قميحة رابح، شرايطية محمد(2013)، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين أداء الإدارات العمومية، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، (العدد 1)، الجزائر: جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، صص 182-183.

**4/3-تفعيل نظام التضامن بين وحدات الإدارة المحلية وذلك من خلال الأخذ بما يلي**[40] :

- تفعيل نظام التضامن بين الوحدات المحلية بحيث لا يقتصر على آلية التضامن الحالية والمتمثلة في الصندوق المشترك للجماعات المحلية والعمل على توسيع مداه وأشكاله مثل إيجاد نقابة أو تجمع يمس المستوى الواحد أو المتعدد والمتفاوت مثلما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.
- تفعيل أدوات العمل المنتج المنصوص عليها في قانون البلدية والولاية مثل الإدارة المباشرة والمؤسسة العمومية والشراكة.
- العمل على جذب مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ونقابات العمل ووسائل الإعلام من اجل تفعيل نظام التضامن بين وحدات الإدارة المحلية ومختلف مكونات المجتمع.
- إذكاء روح التعاون بين الوحدات المحلية وبين أفرادها وإحلال ذلك محل التنافس والصراعات ذات الجذور السياسية والجهوية.

**5/3-تبني أنموذج الأمبودسمان ombudsmen:**

وهو مسؤول رسمي (موظف دولة) يتم تعيينه بواسطة الحكومة أو البرلمان ويعمل على تمثيل مصالح المواطنين لدى الإدارة وحمايتهم من التعسف وسوء استخدام السلطة والانحراف بها عن طريق التحقيق في الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين والتدقيق في الإجراءات وطلب الإيضاحات والتفسيرات حول تعطل خدمات المواطنين أو عدم تقديمها ويصنف بحق كآلية من آليات الرقابة والحكومة، فهو من أهم إسهامات النظام السياسي والإداري السويدي في إثراء علوم "فن الحكم"[41].

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن الجهاز الإداري الجزائري يتعرض لعدة ضغوطات من البيئة الداخلية والخارجية التي تلزمه على إجراء تغييرات وتحسينات من أجل القيام بوظيفته على أكمل وجه ويمكن إدراجها في الشكل الآتي:

**الشكل (2): تحديات البيئة الداخلية والخارجية التي تواجه الجهاز الإداري الجزائري**

[40] شريفي أحمد(2016)، نظام التضامن بين وحدات الإدارة المحلية في الجزائر وتأثيره على أدائها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، (العدد 9)، الجزائر: جامعة البليدة 2، ص397.

[41] فلاق محمد، حدو سميرة أحلام (2015)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري –تجارب دولية–، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 1 (العدد1)، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص 23.

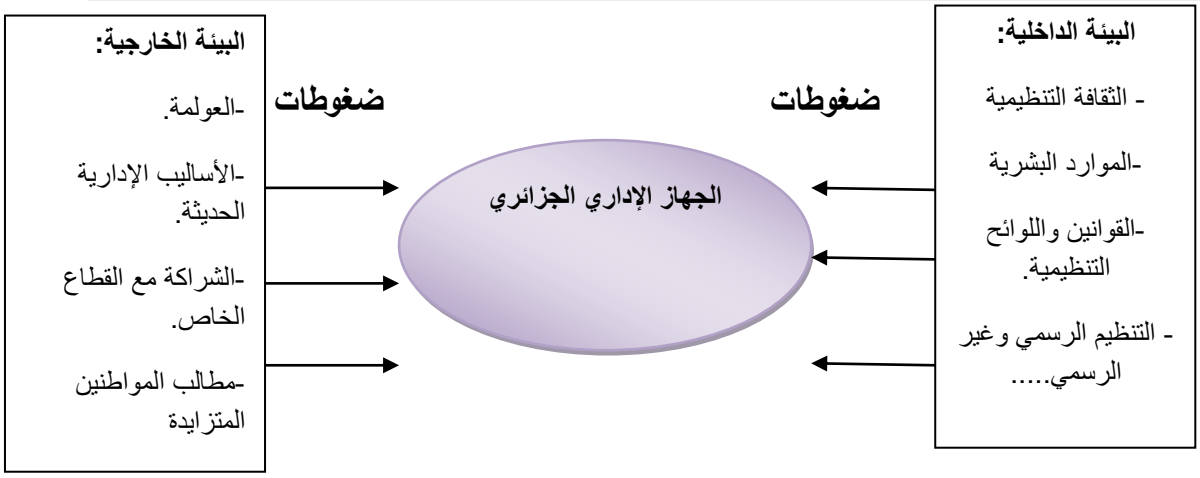


**المصدر**: إعداد الباحثة.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الجهاز الإداري الجزائري يتعرض لضغوطات من البيئة الداخلية على رأسها:

**الثقافة التنظيمية:** والتي تعبر على ما هو سائد في المنظمة من قيم وأساليب عمل وشعارات متبناة...الخ حيث يعتبرها البعض جنسية المنظمة التي تميزها عن غيرها فإذا كانت هذه الثقافة مشجعة على العمل والتشارك وتأدية المهام على أكمل وجه فهذا سيؤدي إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، أما إذا كانت ثقافة ضعيفة تشجع على الخمول، الاتكال وعدم تحمل المسؤوليات...الخ سيؤدي هذا إلى فشل المنظمة وزوالها، وما يلاحظ بالنسبة للثقافة التنظيمية السائدة في الأجهزة الإدارية الجزائرية أنها منغلقة ما أثر سلبا على سلوك الموظفين الذين يهتمون بالعلاقات الشخصية على حساب العلاقات المهنية، إضافة إلى العديد من مظاهر التسيب وعدم الالتزام وأصبحت هذه هي الصورة النمطية عند المواطنين على موظفي الجهاز الإداري.

**الموارد البشرية:** يعد العنصر البشري من أهم عناصر المنظمة سواء كانت عامة أو خاصة، حيث يساهم بطريقة مباشرة وفعالة في ازدهار المنظمات ورقيها وعليه لا بد من اختياره بناءا على أسس علمية وبالنظر إلى الكفاءات والمؤهلات التي يمتلكها، وما هو منتشر في الإدارات الجزائرية في معظم الأحيان غير ذلك، حيث نجد أن التوظيف يكون بناءا على المحسوبية والوساطة ما يؤدي إلى وضع الشخص غير المناسب للقيام بمهام معينة فيتدنى مستوى الأداء وينتج عن ذلك نوع من عدم الرضا عند المواطنين.

**القوانين واللوائح التنظيمية:** التي قد تعرقل سير العمل في الإدارة بسبب الجمود وعدم مطابقتها للواقع.

**التنظيم الرسمي وغير الرسمي:** حيث يهتم التنظيم الرسمي بالهيكل التنظيمي وسير العمل وتوزيع الاختصاصات على العمال...الخ، أما التنظيم غير الرسمي فهي العلاقات التي تنشأ بين العاملين بطريقة عفوية، ويجب ألا يتعارض ما هو رسمي مع ما هو غير رسمي لأن هذا سيؤثر بشكل سلبي على سير العمل والأداء.

أما البيئة الخارجية فتضغط على الجهاز الإداري في الجزائر من خلال:

**العولمة:** حيث حملت العولمة عدة تغييرات على الإدارة وفرضت عليها الكثير من التحديات التي أصبح من اللازم مواجهتها والتكيف معها لتحسين الخدمات خاصة بعد ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي فرضت تبني طرق وأساليب حديثة في الإدارة.

**الأساليب الحديثة في الإدارة:** بعد أن أثبتت الأساليب الكلاسيكية فشلها ومحدوديتها أصبح من اللازم الأخذ بالأساليب الحديثة التي تعتبر من مخلفات العولمة والتطورات الحاصلة في تقديم الخدمات العمومية وكسب رضا المواطنين.

**الشراكة مع القطاع الخاص:** حيث أصبحت من متطلبات التسيير العمومي الجديد خاصة بعد التغيير الحاصل في السياسات العمومية التي باتت تبحث عن طرق وأساليب ناجعة وفعالة لتسيير الأجهزة الحكومية وتحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية.

**مطالب المواطنين المتزايدة:** حيث تزايدت مطالب المواطنين التي لا بد من تلبيتها وذلك من أجل تجسيد مبدأ تقريب الإدارة من المواطن باعتبارها الفضاء الذي يعبر فيه عن احتياجاته وانشغالاته المتزايدة بفعل التطورات التي يشهدها المجتمع التي أدت إلى زيادة الضغوطات على المواطنين وبالتالي على الإدارة.

## خاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نستنتج أن الجهاز الإداري الجزائري يتمتع بخصوصية تنعكس بطريقة مباشرة على مخرجاته والمتمثلة في البيئة (الداخلية، الخارجية) التي تفرض أساليب عمل قد تتعارض مع طبيعة الجهاز والثقافة التنظيمية السائدة بداخله ما ينتج عنه انحراف وتطبيق سلبي وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المخطط لها على أرض الواقع.

هذا ما تم الإشارة إليه من خلال التطرق للتنظيم البيروقراطي وإسقاطه على التجربة الجزائرية، حيث أصبحت الممارسات الإدارية تأخذ طابع البيروقراطية بمعناها السلبي بانتشار مظاهر الفساد الإداري، المحسوبية، عدم إتقان العمل، الوساطة...الخ بسبب عدم فهم النموذج من جهة وعدم تطابقه مع البيئة المستوردة من جهة أخرى. كما أن البيروقراطية قد أثبتت محدوديتها خاصة بعد التغييرات التي طرأت على الإدارة بفعل العولمة وتكنولوجيا المعلومات فبرزت أساليب حديثة لا بد من العمل بها وتكييفها مع الأوضاع السائدة لتفادي سوء التطبيق وتحقيق الجودة في تقديم الخدمة العمومية خاصة بعد تزايد مطالب المواطنين واحتياجاتهم ويكون ذلك من خلال:

- ✓ ربط القوانين بالواقع بغية تفادي حدوث فجوة بين النص والممارسة ما ينتج عنه اختلال في تأدية الوظائف والمهام المنوطة بالجهاز الإداري.
- ✓ الاستثمار في العنصر البشري باعتباره المورد الذي يحدث الفارق ويساهم في التطبيق الفعال ويكون ذلك من خلال استقطاب اليد العاملة المؤهلة مع الاعتماد على التدريب وتحيين الكفاءات مع التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.
- ✓ الاهتمام بمستويات التنظيم الإداري في الجزائر من خلال التركيز على اللامركزية الإدارية وتوسيع صلاحيات الإدارة المحلية باعتبارها أكثر احتكاكا بالمواطنين.
- ✓ تفادي الوصفات الجاهزة والتطبيق الحرفي للأساليب المستوردة من الدول الغربية، الذي سيؤدي إلى الفشل وعدم مطابقة الواقع فلا بد من الدراسة الجدية والاستعانة بالخبراء والمختصين لتكييف النماذج مع خصوصية الإدارة في الجزائر.

**المراجع :**

**الكتب:**

1الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية الاقتصاد والإدارة، مقدمة في الإدارة العامة.

{ HYPERLINK "http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158585" }شوهديوم: 2018/07/20 الساعة 17:25

2 بومدين طاشمة (2015) ، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية للنشؤ والتوزيع.

3 بوقفة عبد الله(2011)، **الوجيز في القانون الدستوري: الدستور الجزائري نشأة- فقها- تشريعا**، ط5، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

4 العزاوي نجيب وصال (2003)، **مبادئ السياسة العامة**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

5 عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل(2005)، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي)**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

6 فرانك بيلي(2004)، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، مركز الخليج للأبحاث.

7 القريوتي محمد قاسم(2015)، **السياسة العامة رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل**، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

8 المساعدة ماجد عبد المهدي وآخرون(2013)، **مبادئ علم الإدارة**، عمان: دار المسيرة.

9 المصري زكريا(2007)، **أسس الإدارة العامة التنظيم الإداري –النشاط الإداري (دراسة مقارنة) في التشريع والفقه وأحكام القضاء في مصر وليبيا وبعض الدول العربية والأجنبية**، مصر: دار الكتب القانونية.

**القوانين والمراسيم:**

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة الثالثة والخمسون، مارس 2016.

2 القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية.

3 القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

المجلات:

1 أوبعيش هجيرة(2018)، الثقافة التنظيمية كإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد2 (عدد1)، الجزائر: جامعة الوادي.

2 بن ترجا الله علي(2018)، مستويات التنظيم الإداري الجزئري، **مجلة آفاق للعلوم:الجلفة جامعة زيان عاشور**، المجلد 4 (العدد 13).

3بوحنية قوي(2007)، إعادة هندسة الأداء الجامعي: مقاربة معاصرة، **مجلة الباحث**، (العدد5).

4 خلاف فاتح، شبري عزيزة (2016)، سلطات رئيس الجمهورية في الظروف العادية طبقا للتعديل الدستوري 2016، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، (العدد 2)، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

5 دهام إبراهيم عبد الستار(2008)، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر: إطار نظري، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد الثاني.

6 سمارة نصير، حمدي نجية(2018)، علاقة الحاجات بالأداء الوظيفي: تطبيق نظرية سلم الحاجات ل "ماسلو" على واقع الموظفين الجزائريين: 2016-2017، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،المجلد الخامس (العدد 2)، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية.

7 شريفي أحمد(2016)، نظام التضامن بين وحدات الإدارة المحلية في الجزائر وتأثيره على أدائها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، (العدد 9)، الجزائر: جامعة البليدة 2.

8 العايب سليم(2014)، إعادة فهم العقلانية البيروقراطية عند "فيبر"، **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، المجلد 2 (العدد4).

9 فلاق محمد، حدو سميرة أحلام (2015)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري –تجارب دولية–، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد 1 (العدد1)، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.

10قميحة رابح، شرايطية محمد(2013)، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين أداء الإدارات العمومية، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، (العدد 1)، الجزائر: جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله.

11 مهدي محمود دجلة(2007)، أثر إعادة الهندسة في تحقيق المزايا التنافسية، **مجلة التقني**، المجلد العشرون (العدد 2).

**المواد غير المنشورة:**

26 بلورغي منيرة(2014)، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 وأثره على النظام السياسي، **(مذكرة ماجستير) غير منشورة**، جامعة بسكرة.

المواقع الالكترونية:

1 مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 على بوابة الوزارة الأولى:

HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.html"

2 الموقع الرسمي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: HYPERLINK "http://www.cnes.dz/ar/?page_id=1531"

3 الموقع الرسمي لمجلس الدولة: HYPERLINK "http://www.conseildetat.dz/html_conseildetat/?p=fonctionconsultative"

4 بوابة الوزارة الأولى على الموقع الآتي: HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/politiques-publiques.html"

المراجع باللغة الأجنبية:

Weber Max(1978), **Economy And Society**. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Los Angeles: The University of California Press, p 956.

HYPERLINK }Max veber's theory of bureaucracy: "https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=2ahUKEwjettiRzcffAhUCM-wKHbHwB2YQFjAAegQIAhAC&url=http%3A%2F%2Fegyankosh.ac.in%2Fbitstream%2F123456{789%2F25435%2F1%2FUnit-6.pdf&usg=AOvVaw2Emv84-PPvMFDKwTWoBvZa"

# جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

***Algeria's efforts for promoting small and medium entreprises***

**حروش سلمى[1]**

**1 طالبة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**البريد الإلكتروني:**doct_selma .harr@hotmail.com

**تاريخ الاستلام: 2018/06/18** **تاريخ القبول: 2019/05/20**

**الملخص:**

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا استراتيجيا تعول الجزائر عليه للنهوض باقتصادها من حيث التّنويع والتنافسية وخلق القيمة، لذا فقد سخّرت له برامج تأهيل ومؤسسات دعم مالي وهياكل مرافقة متنوعة، تتيح للمستثمرين فرص إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والحصول على المتابعة والدعم والتأهيل إلى غاية القدرة على المنافسة في السوق. غير أن النتائج المحققة في هذا القطاع لا تعكس الأهداف المرتبطة به ولا الموارد المخصصة له.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ مؤسسات الدعم والمرافقة، مؤشرات الاقتصاد الكلي.

**Abstract :**

Small and medium enterprises sector is considered to be a strategic alternative Algeria is relying on to take off its economy through variety and competition and value creation. To have this goal done, it provided rehab- programs and institutions of financial support and different sustaining structures. Permitting for investors to create small and medium enterprises and get follow-up, support and qualification until they get the ability to compete in the market. However, results achieved are reflecting neither the intended objectives nor the resources provided.

**Key words**: small and medium enterprises, institutions of support and sustainability, macro-economy indicators

**مقدمة:**

تبذل الجزائر منذ مطلع التسعينات جهودا وإصلاحات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والتجاري، نظرا للمرحلة الانتقالية التي يشهدها الاقتصاد الوطني وضرورة التكيف مع نتائج الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة. ونظرا لما تفرضه متطلبات هذه المرحلة من تنويع في مصادر الدخل الوطني، فقد تم الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعويل عليه. فهو يعتبر مصدر ظهور الصناعات القوية، المتخصصة، والمتنوعة. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية اهتمت الجزائر بالتأهيل المستمر لهذا القطاع من خلال برامج تأهيل وطنية، تساهم في تأهيل المؤسسات بحد ذاتها وتأهيل محيط نشاطها أيضا عبر توفير مؤسسات دعم مالي وهياكل مرافقة متنوعة. انعكاسات ومجال تأثير إيجابي واسع، لا يقتصر فقط على قطاع المؤسسات الصغيرة و م و لكنه يمس الاقتصاد الوطني ككل.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضّوء على الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل الارتقاء بقطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، وتقييم مدى فعاليّتها، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

**ما مدى فعاليّة جهود الجزائر للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة؟**

**محاور الدراسة:**

I. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم الخصائص والأهمية.
II. واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
III. أهم آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى فعاليّتها.

**المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم الخصائص والأهمية**

أوّلا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يواجه تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا واسعا، لذلك تعذر تحديد تعريف واحد متفق عليه. فالخصائص الاقتصادية التقنية والتنظيمية تختلف من بلد لآخر، كما تختلف من حيث نوع النشاط ومرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها كل دولة. لهذا ظهرت عدة معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسمت إلى معايير كمية وأخرى كيفية:[1]

[1] غدير أحمد سليمة, **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**, مذكرة ماجستير (غير منشورة), تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, فرع العلوم الاقتصادية, قسم العلوم الاقتصادية, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, الجزائر, 2007, ص 6.

**المعايير الكمية:** وتصنف إلى نوعين: التصنيف النقدي: يضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، حجم الاستثمارات...؛ التصنيف الاقتصادي أو التقني: يضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج والقيمة المضافة...

**المعايير النوعية:** ومن أهمها : المسؤولية: وهي تقع على عاتق المالك أو المدير في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت كالإنتاج، الإدارة، التمويل... في حين أن المؤسسات الكبرى توزع المهام و المسؤوليات على عدة أشخاص؛ الملكية: تعود الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات عائلية وفردية يلعب فيها المالك دورا كبيرا على جميع المستويات؛ طبيعة الصناعة: إن نوع الصناعة الذي تمارسه المؤسسة وما يتطلبه من عتاد وآلات أثناء العملية الإنتاجية يلعب دورا كبيرا في تحديد حجمها.

**تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من القانون التوجيهي الجزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 كما يلي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص؛ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛ تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن توضيح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري**

| المعايير / المؤسسة | العمالة الموظفة ( عمال) | رقم الأعمال السنوي ( مليون دينار) | الحصيلة السنوية( مليون دينار) |
|---|---|---|---|
| **مصغرة** | 09-01 | أقل من 20 | أكثر من 10 |
| **صغيرة** | 49-10 | أقل من 200 | أقل من 100 |
| **متوسطة** | 250-50 | مابين 200 و 2 مليار | مابين 100 و 500 |

المصدر: القانون رقم 18/01, المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, العدد 77, المنشورة في 2001/12/15, ص 6.

**ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نلخصها في :

- صغر الحجم وقلة التخصص: حيث يتم تحديد حجمها انطلاقا من عدد العمال، رقم الأعمال، رأس المال، القيمة المضافة، الحصة من السوق، حجم المسؤوليات...
- لا يتطلب إنشاؤها رأس مال كبير وهو ما يسهل عملية التمويل
- هي مؤسسات عائلية، يكون المالك فيها هو المسير وصاحب القرار، ويساعده في التسيير والأعمال أفراد العائلة أو المعارف، وهذا ما يجعل طبيعة العلاقة بينهم غير رسمية.
- سهولة الإنشاء والتنفيذ وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق.
- قلة التدرج الوظيفي، نتيجة لقلة عدد العاملين وقلة التخصص في العمل ما يجعل هياكلها التنظيمية تتميز بالبساطة وعدم التعقيد.
- الاعتماد على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي.
- القدرة على الانتشار بين الأقاليم نظرا لقدرتها على التأقلم مع الخصوصيات المحلية والجهوية.
- تعتبر مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وتوزيع المنتجات. كما تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاولة من الباطن.
- الكفاءة والفعالية الناتجة عن قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت تنافسي، وتحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير والعاملين والعملاء والموردين.
- لا تنافس المشروعات الكبيرة من حيث الأسواق، مكثفة للعمالة، نظرا لعدم استخدامها للتكنولوجيا المعقدة ووسائل الإنتاج المتطورة التي قد تحل محل الأيدي العاملة.
- تعتبر أداة للتدريب الذاتي والإبداع التكنولوجي، فلها دور بارز في طرح الأفكار التقنية الجديدة.
- رغم الخصائص الإيجابية العديدة للمؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة التي ذكرناها سابقا، غير أنه يجب علينا عدم إغفال بعض الخصائص التي يمكن أن تكون سلبيّة، وعلى رأسها الحساسيّة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة اتّجاه بيئة نشاطها، وسهولة توقّف نشاطها "موتها" بقدر سهولة إنشائها.

**ثالثا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:** تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية استراتيجية في نسيج أي اقتصاد، وتتمثل أهمية هذه المؤسسات في العناصر الموالية:

- عمليات الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب طرق إنتاج متطورة ووسائل إنتاج ذات تكنولوجية عالية، بل تتميز بالبساطة وهذا ما يجعل كثافة العمل فيها مرتفعة وبالتالي زيادة التشغيل والمساهمة في تخفيض نسب البطالة.
- سهولة إنشاءها وسرعة تكيفها مع خصائص محيطها والموارد المتوفرة فيه يجعلها ذات انتشار جغرافي واسع، وهذا ما يساهم في التقليل من التفاوت الإقليمي وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن قربها أو بالتعامل معها. وهذا ما يعمل في مراحل لاحقة على القضاء على مشكل البطالة في المناطق الداخليّة والجنوبيّة وبالتالي توليد دخول حقيقية للأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهم، ما يساهم في التقليل من ظاهرة الفقر والقضاء عليه تدريجيا، وبالتالي الحدّ من ظاهرة النزوح نحو المناطق الشمالية بحثا عن فرص عيش أفضل.
- إن قربها من السوق والعلاقات التي تربطها بمختلف المتعاملين فيه يجعلها تعرف متطلبات وميول المستهلكين وهذا يساعدها على تقديم منتجات وخدمات متخصصة تلبي حاجاتهم.
- المساهمة في تنمية المناطق المعزولة وتخفيف التمركز في العواصم والمدن الرئيسية وذلك من خلال خلق فرص عمل واستثمارات فيها.
- تساهم في استخدام الموارد المحلية من مواد أولية غير مستعملة ومدخرات مالية عاطلة.
- القدرة على الاستفادة من المواد الخام ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تلبي احتياجات المستهلكين من خلال تركيزها على إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الاستهلاكية والغذائية الصغيرة. وهذا ما يساهم في التقليل من الحاجة للاستيراد وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- سرعة التطور التكنولوجي والتطور المستمر في التقنيات الإنتاجية المستخدمة في عدة صناعات خلق الحاجة لإقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية، على أن يركز كل مصنع في

[1] بتصرف من المراجع التالية,علي سالم أرميص, "**مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**",( الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, يومي 17 و 18 أفريل 2006, الجزائر)،ص 101. حكيم شبوطي, "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ", **أبحاث اقتصادية و إدارية**. العدد :03, جوان 2008, ص ص 215,216.

إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة. وهذا ما يساهم في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

**المحور الثّاني: واقع قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة بالجزائر:**

**أوّلا: مسيرة تطوّر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**

شهد الاقتصاد الوطني مجموعة من التحوّلات التي أثرت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أخذت تلك التّحولات شكل قوانين، واتّفاقيات إقليميّة ودوليّة، وتعديلات دستوريّة، وخيارات استراتيجيّة نوجز أهمّها فيما يلي:

- بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1882/02/21.
- 1983 إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتّنسيق للاستثمارات الخاصة 0SCIP.
- 1987 فتح الغرفة الوطنيّة للمستثمرين الخواص.
- مسيرة تحول الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي أسس له دستور 23 فيفري 1989، وصدور قانون 10- 90 الخاص بالنقد والقرض سنة 1990 .حيث تضمن هذا القانون حرية استثمار رأس المال الأجنبي في كل القطاعات غير المخصصة صراحة للدولة، إضافة إلى حرية إنشاء البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية، ويعد هذا القانون حجر أساس تطبيق مبادئ اقتصاد السوق.[1] بالإضافة للتعديلات الكبيرة التي مست قوانين المالية لسنوات 1992-1997-1998، والمتضمنة لامتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع منحها إجراءات وتدابير تشجيعية. وقد كانت بمثابة انطلاقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان مهمّشا في ظل النظام السابق.
- 1991 تحرير التّجارة الخارجيّة بموجب المرسوم 91\37 الصّادر في 19\02\1991.
- 1993 تطوير الاستثمارات بموجب المرسوم 93\12 الصادر في 05\10\1993.
- الشراكة الأورومتوسطية: تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ضمن مسعى إنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم بالإضافة لدول الاتحاد الأوروبي، الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا، نظرا لحاجة الدول الأوروبية لتوسيع أسواقها في سبيل ضمان نمو اقتصادي مستمر، بالإضافة للسعي إلى إدماج دول الحوض المتوسطة النامية "كدول شمال إفريقيا" ضمن ذلك التكتل، وإعادة هيكلة اقتصادياتها وتقديم مختلف أشكال الدعم لضمان مسايرتها لمتطلبات ذلك

[1] ميلوس صبرينة، **الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدة لنيل سهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص شؤون اقتصادية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014 ، ص 40.

الاندماج. وقد عرفت الجزائر مسيرة طويلة من المفاوضات للانضمام لهذه الاتفاقية، انطلقت في10 جوان 1996، غير أنهها واجهت العديد من الصعوبات نظرا لتضارب مصالح الأطراف المتفاوضة. وبعد العديد من جولات المفاوضة (17 جولة) توصل الطرفان الجزائري والأوروبي إلى اتفاق كلل في 22-04-2002 بالتوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الإسبانية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بعد مصادقة البرلمان الجزائري عليها.

- سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وذلك منذ تقديمها ملف طلب الانضمام في 05 جوان 1996. وما قد ينجر عنه من إغراق للأسواق الجزائرية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية من شأنها تهديد الصناعة المحلية التي لم تصل بعد إلى مستوى التنافسية العالمي، وهذا ما أظهر ضرورة بناء قاعدة اقتصادية قوية، والحرص على تأهيلها باستمرار لتحسين قدرتها التنافسية، بالإضافة لضرورة تكييف الاقتصاد الوطني بما يتوافق وشروط الانضمام للمنظمة من خلال إجراء منظومة متكاملة من التغييرات والإصلاحات للوصول إلى النموذج الذي يلقى قبولا لدى جميع أطراف المنظمة العالية للتجارة.
- صدور القانون رقم 01-18 المتضمّن القانون التّوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، في 12 ديسمبر 2001. وهو قانون يهدف للتّعريف بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.
- تم سنة 2002 إلحاق الصّناعات التّقليديّة بقطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة. إضافة لإصدار مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 2002/11/11، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبداية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2003/02/27 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أفريل 2003، فتح مكاتب جهويّة لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة تجسيدا لبرنامج التأهيل.
- خوض الجزائر لتجربة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر خيار استراتيجي توجهت إليه الجزائر في سبيل الرفع من تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد انطلقت برامج التأهيل سنة 2007 بالشراكة مع أطراف أجنبية " الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" واستمرت البرامج في هذا الإطار لغاية سنة 2014.
- إصدار الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 10 جويلية 2009 المتضمن للقانون التكميلي الهادف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف.
- قامت الجزائر منذ مطلع التسعينات وفي إطار إعادة تأهيل المحيط الاقتصادي الجزائري بمجموعة من التعديلات القانونية المتعلقة بالاستثمار قصد تكييفها مع واقع تحرير السوق والانفتاح الاقتصادي وضرورة تشجيع المستثمرين الوطنيين على إنشاء مشاريع قوية قادرة على المنافسة في البيئة

التنافسية العالمية. ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الجديد رقم 16-09 الصادر في03 أوت 2016 خلاصة تلك التعديلات والإصلاحات، حيث يحمل مزايا استثمارية جذابة بالنسبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب. كما يحمل مزايا وإعفاءات جبائية وإجراءات تحفيزية تمس الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صدور القانون رقم 17-02 المتضمّن القانون التّوجيهي لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في 10 جانفي 2017، وهو قانون يهدف إلى التّعريف بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدّعم والآليات المخصّصة لها فيما يتعلّق بالإنشاء والإنماء والدّيمومة. وقد جاء هذا القانون كنتيجة لعمليّة المراجعة الشّاملة والجذريّة التي تعرّض لها القانون التّوجيهي السّابق 01-18 في سبيل تكييف قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة مع الأهداف والتّوجهات الاستراتيجيّة الجديدة واستحداث مؤسّسات دعم جديدة وتكييف مؤسسات موجودة بما يخدم تلك الأهداف، وبعث ديناميكيّة جديدة تقوم على مؤسّسات ووسائل دعم كفيلة بإضفاء بعد جديد للنّمو يفسح المجال أمام المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة لاستكمال دورها كمحرّك لعمليّة النّمو والتّنمية للاقتصاد الوطني.

**ثانيا: مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج ومخطّطات التنمية الوطنية**

**برنامج التنمية الخماسي 2010-2014[1]**

**التّعريف بالبرنامج:** يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكيّة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت منذ سنة 2001 ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. خصّص لهذا البرنامج غلاف مالي قدّر ب 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، تشمل شقّين:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بغلاف مالي قدره 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

**مكانة قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة ضمن هذا البرنامج:**

- ✓ خصّص هذا البرنامج ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من خلال إنشاء مناطق صناعيّة، والدّعم العمومي للتّأهيل وتسيير القروض البنكيّة التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ✓ في أطار استحداث مناصب شغل فقد خصّص هذا البرنامج غلاف مالي قدره 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخرّيجي الجامعات ومراكز التّكوين المهني ودعم إنشاء المؤسّسات المصغّرة.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24ماي 2010,

**البرنامج الخماسي لتوطيد النّمو 2015-2019:** تمّ وضع البرنامج الخماسي لتوطيد النّمو في إطار تشجيع ودعم مسيرة النّمو والتّنمية التي انطلقت منذ أكثر من 10 سنوات. وقد خصّص لهذا البرنامج غلاف مالي قدّر ب22,100 مليار دج، أي ما يقدّر ب280 مليار دولار.[1] وقد شملت أهداف هذا المخطّط مجالات استراتيجيّة متنوّعة وعديدة، سنذكر منها المجالات التي تمس قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة وتؤثّر عليه، ومن أهمّها:

- ✓ تنمية الصّناعات الغذائيّة من خلال تعزيز الإنتاج الزّراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المتوجات ذات القيمة المضافة؛
- ✓ نظرا للأهمية المزدوجة للصناعات الحرفية، في التنمية الاقتصادية من ناحية وفي تأصيل التراث التاريخي من ناحيةٍ أُخرى، وضعت الحكومة اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغُرَف الحِرَفية، ودعم الحِرَفِيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛
- ✓ إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجْل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجْل ضمانِ استدامة الخدمات والمرافق العُمومية بما يتماشى مع المتطلّبات المتزايدة؛[2]

## المحور الثّالث: آليات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى فعاليّتها

### أولا: آليّات النهوض بقطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة

### البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر

تم بلورة ووضع مفهوم التأهيل من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI من أجل التأكيد على أهمية ترقية تنافسية مؤسسات القطاع الصناعي لمواجهة تحديات العولمة، حيث وضعت هذه البرامج خصيصا للدول النامية التي يشهد اقتصادها مرحلة انتقالية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتكيف مع متطلباته ومتغيراته. وعرّفت المنظمة التأهيل بأنه **عملية مستمرة** تهدف إلى:[3]تحضير وتهيئة وتكييف المؤسسة ومحيطها بما يتلاءم و متطلبات التبادل الحر، مساعدة المؤسسات على تجاوز بعض القيود التي تجوب بيئة الأعمال، مساعدة المؤسسات على تحقيق التنافسية على مستوى الأسعار والابتكار

[1] { HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html" } , consulter le 24-05-2018 à 15h00.

[2] { HYPERLINK "https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120" }, consulter le 24-05-2018 à 13h30.

[3] Arléne ALPHA,Enseignement de quelques programmes de mise a niveau pour une application au secteur agricole et agroalimentaire en Afrique de l'Ouest , **Séminaire régional sur la détermination des mesures d'accompagnement et de mise à niveau pour le secteur agricole et alimentaire dans le cadre de l'APE Afrique de l'Ouest**, Dakar – 3 au 5 juillet 2007, p3.

والجودة ، وإكسابها القدرة على مواكبة تقنيات السوق والتحكم فيها، إدراج منهجية للنمو والتقدم من خلال دعم وتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط ضعف المؤسسة.

**البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة 2010-2014:** يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مخطط التنمية الخماسي 2010-2014، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بإعداد برنامج وطني للتأهيل خصص له غلاف مالي يقدر ب 386 مليار دج بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، وعلى رأسها السعي للرفع من تنافسية 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية، وترقية محيط نشاطها. بالإضافة لرغبة الوزارة الوصية بإنشاء خلال نفس الفترة 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي بينته في بلاغ المجلس الوزاري المنفذ في 11 جويلية 2010.[1] يرتكز هذا البرنامج على مجموعة من المحاور تتمثل في[2]: تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛ تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والإبداع؛ تأهيل نوعية المؤسسات؛ دعم الاستثمارات المادية للإنتاج؛ تأهيل الموارد البشرية.

إن أهم ما ينتظر من تنفيذ هذا البرنامج هو تحقيق تنمية سوسيو-اقتصادية متكاملة ومستدامة على المستويين المحلي والوطني، من خلال بناء نسيج مؤسساتي ذو قدرة تنافسية عالية من خلال التقليل من الضعف التنظيمي والتسييري للمؤسسات، مما يضمن تحقيق قيمة مضافة أعلى وخلق فرص عمل أكبر وتحقيق تنويع في مصادر الدخل الوطني.

مع نهاية السداسي الأول لسنة 2016، قامت 4783 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بتقديم طلب الاشتراك في البرنامج الوطني للتأهيل، وفاق عدد المؤسسات التي حصلت على قبول تأهيلها من قبل الوكالة نصف عدد الطلبات الكلية. تجدر الإشارة هنا لأن المدّة المخصصة لتنفيذ أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديدها ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، غير أنه ونظرا لعدة أسباب تعذر على الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذه الفترة، وبالتالي تمّ تمديد فترة تنفيذ البرنامج إلى غاية نهاية سنة 2018.

**ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمّ بالموازاة مع البرنامج الوطني للتأهيل إنشاء العديد من مؤسسات الدعم وآليات المرافقة التي من شأنها تحفيز الخواص على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومساعدتهم على تسييرها، ودعمهم ماليا ولوجستيا من أجل ضمان استمرارية مؤسساتهم في ظل المنافسة القوية. ومن أهم تلك المؤسسات:

[1] حسين يحيى ، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] نفس المرجع السابق، ص 216.

**مؤسسات الدعم المالي:**

**الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006. حيث يعتبر الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني للتّأهيل، كما يغطي نشاطات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها. وتمّ تخصيص مبلغ 1 مليار دج لتنفيذ البرنامج، ويعتبر الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآمر الرئيسي بالصرف. تتمثل مهام الصندوق في: [1] المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين؛ تمويل الدراسات القطاعية؛ تقديم الدعم للمراكز التقنية؛ المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلى تطوير تنافسية المؤسسات ص و م.

**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** تم إنشاء هذه الوكالة في 22 جانفي 2004. ويندرج القرض المصغّر ضمن السّياسة الاجتماعيّة للدولة الهادفة لمقاومة البطالة والتّهميش والإقصاء الاجتماعي من خلال استهدافها بمنح قروض مصغرة للنساء الماكثات بالبيت، وللفئات بدون دخل، أو ذات الدخل غير الثابت أو غير المنتظم، لاقتناء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 30000دج تسترجع في مدة لا تتجاوز 15 شهر وهو كذلك سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50000 إلى 40000 دج ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما.[2] وبالتالي فإن هذا القرض يعمل على محاربة فكرة الاتكال، ويشجع المبادرات الذاتية ومبدأ الاعتماد على النفس والتّشجيع على الولوج في ميدان المقاولاتيّة من خلال دعم تلك الفئات على إطلاق مشاريع مصغرة.

وقد بلغت عدد القروض الممنوحة من طرف الصندوق نهاية سنة 2016، 785.317 قرضا ساهم في إنشاء 1.177.976 منصب شغل وهذا يعكس مدى فعالية الصندوق في استحداث مناصب شغل وإنشاء مؤسسات مصغّرة[3]، فإذا قارناها مع إجمالي مناصب الشغل المستحدثة من قبل القطاع ككل والمقدرة ب 2.540.698، فإن هذا الصندوق يكون قد ساهم بنسبة 46,36 %من إجمالي مناصب الشغل نهاية سنة 2016.

---

[1] البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص8.

[2] وافية زاير، ريم لبوزي، آليات تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،**يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: الممارسات و التحديات**، جامعة البليدة 02، 2016 ص15.

[3] وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية،**نشرية المعلومات الإحصائيّة الخاصة بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة رقم 29**، ص31.

كما قدّرت إجمالي القروض المقدّمة نهاية سنة 2016 ب48789924867,33 دج. خصص منها 38,53% لقطاع الصناعات الصغيرة جدا، و 20,88% لقطاع الخدمات، و 17,41% للحرف والصناعات التقليدية، و14,18% للقطاع الزراعي. وهذا ما يفسّر أيضا ارتفاع نسبة المؤسسات المصغرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي قدّرت في نفس السنة ب 97,7 %.

**صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ([1](FGAR):** تم إنشاؤه في 11 نوفمبر 2002، بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، وتسهيل حصولها على القروض البنكية قصيرة الأجل لمواجهة مراحل انطلاقها وتوسعها، وذلك من خلال اتفاقها مع البنوك على تعويضها في حالة عجز هذه المؤسسات عن التسديد في الآجال المحددة.[2]

وقد بلغ عدد المشاريع الذي ساهم الصندوق في إنشائها خلال الفترة 2004-جوان 2016 ب 1672 مشروع، ساهمت في إنشاء 57.015 منصب شغل.[3]

**صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [4](CGCI):** تم إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 19 أفريل 2004. وهو يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها. ويكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان هو 50 مليون دج. يغطي الصندوق المخاطر المتعلقة بعدم تسديد القروض الممنوحة، بالإضافة للتسوية أو التصفية القضائية للمقترض. وقد بلغ عدد الملفات المعالجة من قبل الصندوق نهاية سنة 2015،

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد :74، الصادرة في 8 رمضان 1423هـ الموافق ل 13 نوفمبر 2002)، ص 13.

[2] محمد زيدان، الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. العدد :07, ص 127.

[3]: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائيّة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29**، 2016، ص45.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص وم** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادرة في 8 ربيع الأول 1425هـ الموافق ل 28 أفريل 2008)، ص 30.

811 ملف، كما قدّر مبلغ الضمانات الممنوحة لتمويل تلك الملفات المعالجة **38.307.729.784 دج.** وهذا ما ساهم في استحداث 13231 منصب شغل.[1]

**هياكل وآليات من شأنها دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** يعتبر تبسيط الإجراءات الإدارية لبدأ النشاط الاستثماري وتخفيف الإجراءات البيروقراطية، أحد أهم الإجراءات التي من شأنها تحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب على اتخاذ قرار الاستثمار في تلك البيئة الإدارية الملائمة. في هذا الإطار تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 20 أوت2001. وهي مؤسسة حكومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات، وهي تساهم في عملية امتصاص البطالة من خلال دورها في مساعدة المستثمرين في استيفاء التشكيلات اللازمة لإنشاء مشاريعهم وذلك على المستوى التقني والمالي والجبائي. وتتكفل الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية.[2]

**الجدول رقم02 : توزيع المشاريع المصرّح بها من طرف الوكالة خلال الفترة 2013، السداسي الأول 2016**

| | عدد المشاريع المصرّح بها | المبلغ (مليون.د.ج) | عدد مناصب الشّغل المستحدثة |
|---|---|---|---|
| **السداسي الأول 2016** | 3.653 | 930.426 | 81.004 |
| **2015** | 7.950 | 1.473.414 | 143.330 |
| **2014** | 9.904 | 2.192.530 | 150.959 |
| **2013** | 8.890 | 1.716.135 | 148.943 |

المصدر :وزارة الصّناعة والمناجم، نشريّات المعلومات الإحصائيّة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة رقم: 29،28،26.

**آليات مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يقصد بالمرافقة متابعة ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ الإنشاء وإلى غاية أن تصبح المؤسسة قادرة على المنافسة. وتعتبر مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، الهياكل المكلفة بعملية المرافقة.[3]

[1] وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدّراسات الاقتصادية والإحصائيّات، **نشريّة المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة**، ص27.

[2] القانون رقم16-09 المؤرخ في 29 شوال1437 الموافق ل3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم46 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 22.

[3] غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، **الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 10.

**أولا: مراكز التسهيل (CF):**[1] هي عبارة عن مراكز تضطلع بمهام تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع وهذا ما يساهم في تجاوز الصعوبات التي يواجهونها، خاصة في مرحلة انطلاق المشروع، مما يساهم في بروز مشاريع مبدعة. وقد تم إنشاء مراكز التسهيل في 25 فبراير 2003.

**الجدول رقم03 : حصيلة نشاط مراكز التّسهيل على المستوى الوطني خلال الفترة الممتدّة بين سنة 2013 والسّداسي الأول من سنة 2016**

| مؤشّرات الأداء | 2013 | 2014 | 2015 | السداسي الأول 2016 |
|---|---|---|---|---|
| عدد حاملي المشاريع | 2528 | 4,373 | 3,158 | 1,144 |
| عدد حاملي المشاريع الذين تم مرافقتهم | 1455 | 1,735 | 1,550 | 533 |
| عدد مخطّطات الأعمال المنجزة | 197 | 245 | 301 | 146 |
| عدد المؤسّسات المنجزة | 366 | 675 | 957 | 101 |
| عدد مناصب الشّغل المستحدثة | 2,190 | 3,128 | 3,418 | 2,207 |

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدّراسات الاقتصادية والإحصائيّة، نشريّتي المعلومات الإحصائيّة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة رقم24و 28 و29.

ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المقدمة في هذا الجدول هو الفارق الكبير بين عدد حاملي المشاريع وبين عدد المؤسّسات التي تمّ إنجازها فعليّا. ففي سنة 2013 مثلا بلغ عدد حاملي المشاريع 2528 غير أنه تمت مرافقة 1455 حامل مشروع، أي أنّه تم التخلي عن 1073 مشروع. كما أنّه وفي نفس السّنة تمّ إنجاز 366 مؤسّسة من أصل 1455 مشروع مرافق.

إنّ هذه الأرقام توجهنا لطرح تساؤلات عديدة حول أساليب اختيار المشاريع المرافقة إلى غاية إنجاز المؤسسة فعليّا. فهل تعود الأسباب لطبيعة المشاريع ومدى نجاعتها، أم تعود إلى خلل في عمليّة المرافقة " عدم كفاءة خدمات المرافقة، عدم كفاية الطّاقة الاستيعابية لمراكز التسهيل." غير أنّه ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص و م**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد:13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003), ص 18.

مطّرد في عدد المؤسّسات المنجزة وعدد مناصب الشّغل المستحدثة، ويمكن إرجاع ذلك لإنشاء مراكز تسهيل جديدة موزّعة عبر التّراب الوطني.

**ثانيا: المشاتل:**[1] مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها في 25 فبراير 2003. تأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية: المحضنة، وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات. ورشة الربط، وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية. نزل المؤسسات، وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. تتراوح فترة حضانة المشاريع على العموم ما بين 24 إلى 36 شهر وترتبط الفترة بدرجة نضج المشاريع، وحاجات المرافقة التي يطلبها حاملوا المشاريع. ويعتبر عدد المشاريع المحتضنة أفضل مؤشّر يمكن أن يعكس لنا أداء المشاتل في الجزائر.

**جدول رقم04: عدد المشاريع المحتضنة والمؤسسات المنشأة خلال فترة 2013-السداسي الأول 2016**

| السنوات | عدد المشاريع المحتضنة | عدد المؤسّسات المنشأة |
|---|---|---|
| **السداسي الأول 2016** | 93 | 37 |
| **2015** | 135 | 84 |
| **2014** | 120 | 75 |
| **2013** | 134 | 104 |

المصدر: وزارة الصّناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، النشرات الإحصائية الخاصة بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة رقم 26و 28 و29.

**جدول رقم05: وضعيّة إنجاز مراكز التّسهيل ومشاتل المؤسّسات على المستوى الوطني:**

| نوع الهيكل | مراكز التّسهيل | مشاتل المؤسّسات |
|---|---|---|
| **الهياكل النّاشطة** | 16 | 30 |
| **الهياكل قيد الإنجاز** | 04 | 11 |
| **إجمالي الهياكل** | 20 | 41 |

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائيّة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة رقم 29، السداسي الأول لسنة 2016.

إن إنشاء هياكل دعم ومرافقة جديدة من شأنه زيادة الفرص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، وذلك بفضل تقريب تلك الهياكل من أكبر عدد من المستثمرين عبر التراب الوطني إضافة لتخفيف الضغط على

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المتعلق بتعريف مشاتل المؤسسات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**, (الجريدة الرسمية، العدد :13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003), ص 13.

المراكز الناشطة والتي قد ترفض مرافقة بعض حاملي المشاريع بسبب عدم كفاية طاقاتها الاستقبالية والتأطيرية.

**مدى فعاليّة آليات الدعم المسخّرة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من أجل التّأكد من مدى فعاليّة آليّات الدّعم والمرافقة التي سخّرتها الدّولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنستعين بالمؤشّرات الكليّة لأداء قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة لسنة 2016. ومن أهمّها: العدد الإجمالي للمؤسسات؛ العمالة الموظّفة؛ النّاتج المحلّي الإجمالي، القيمة المضافة المحقّقة.

**الجدول رقم06: تطور عدد المؤسسات لاصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2013- 2016**

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| العدد الإجمالي للمؤسسات ص و م | 777.816 | 852.053 | 934.569 | 1.022.621 |
| عدد المؤسسات المنشأة في السنة | 66.584 | 76.551 | 84.223 | 108.538 |
| كثافة المؤسسات ص و م غدد المؤسسات ص و م لكل 1000 نسمة | 21 | 21 | 23 | 25 |
| عدد الوظائف المستحدثة | 2.001.892 | 2.157.232 | 2.371.020 | 2.540.698 |

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة يعكس لنا حجم الإقبال على إنشاء مؤسّسات جديدة.

وقد بلغت نسبة التّطور في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2001 و2016: 316,80 % " حيث قدّر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 245.348 سنة2001". أي أنّ عدد المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة ازداد خلال هذه الفترة بما يفوق 3 أضعاف. كما بلغت نسبة التطور في التّشغيل خلال هذه فترة 2013-2016 نسبة 26,91 %، وهي نسبة إيجابية تعكس مدى فعاليّة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل.

يمكننا إرجاع هذا التطور للتّسهيلات المقدّمة ومؤسّسات الدّعم والمرافقة التي تمّ إنشاؤها وتطويرها بالتّدريج خلال هذه الفترة، وهذا ما بيّنّاه سابقا عند تتبّعنا لمسيرة تطوّر قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة منذ نهاية التّسعينات وإلى غاية سنة 2017. غير أننا عند مقرنتنا لإجمالي مناصب الشغل المستحدثة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015، والتي قدّرت ب 2.371.020 عامل، مع إجمالي الفئة "القوة" العاملة في الجزائر والتي قدّرت في سبتمبر 2015 ب

11.932.000 عامل[1] ، فإننا نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التّشغيل خلال هذه السنة قدّرت ب 19,87 % ، وهي نسبة منخفضة لا تعكس التوقعات والأهداف المرتبطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاعتماد عليه كقطاع خالق للقيمة ومستحدث لمناصب الشغل.

**الجدول رقم07: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حسب الحجم" خلال الفترة 2013-2016**

| السنة | 2013 | | | | 2014 | | | | 2015 | | | | 2016 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع المؤسسة | مصغرة | صغيرة | متوسطة | المجموع | مصغرة | صغيرة | متوسطة | المجموع | مصغرة | صغيرة | متوسطة | المجموع | مصغرة | صغيرة | متوسطة | المجموع |
| عدد المؤسسات | 555.415 | 19.990 | 2.411 | 777.816 | 827.514 | 21.898 | 2.641 | 852.053 | 907.659 | 24.054 | 2.855 | 934.569 | 993.170 | 26.281 | 3.170 | 1.022.621 |
| النسبة | 97,12 | 2,57 | 0,31 | 100 | 97,12 | 2,57 | 0,31 | 100 | 97,12 | 2,57 | 0,31 | 100 | 97,12 | 2,57 | 0,31 | 100 |

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2013-2016**

| قطاع النشاط | السنة | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الزراعة | 4.823 | 0,62 | 5.368 | 0,63 | 5.805 | 0,63 | 6.311 | 0,63 |
| المحروقات، الطاقة، المناجم | 2.178 | 0,28 | 2.300 | 0,27 | 2.647 | 0,28 | 2.770 | 0,27 |

[1] Activité, emploi & chomage en septembre 2015 , n° 726, { HYPERLINK "http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf" }, consulter le 08-06-2018 à 11h00.

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **والخدمات ذات الصلة** | | | | | | | | |
| **البناء والأشغال العمومية** | 132.929 | 17,09 | 153.625 | 18,03 | 168.595 | 18,04 | 174.876 | 17,10 |
| **الصناعة التحويلية** | 67.669 | 8,70 | 76.514 | 8,98 | 83.862 | 8,97 | 89.694 | 8,77 |
| **الخدمات** | 385.019 | **49,50** | 415.803 | 48,80 | 456.373 | 48,83 | 513.647 | 50,23 |
| **الحرف والصناعات التقليدية** | 185.198 | **23,81** | 198.443 | 23,29 | 217.287 | 23,25 | 235.242 | 23 |
| **المجموع** | **777.816** | **100** | **852.053** | **100** | **934.569** | **100** | **1.022.621** | **100** |

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يغطي نصف المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الخاصّة الناشطة سنة 2016، بنسبة 50,23%. ليليه بعد ذلك قطاع الحرف والصّناعات التّقليديّة بنسبة 23%، ليليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17,10 % من إجمالي المؤسسات.

يمكننا إرجاع ارتفاع نسبة المؤسسات المصغّرة 97,7% مقارنة بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة لسهولة إنشائها من حيث قيمة رأس المال وعدد المستخدمين الواجب توظيفهم كحد أدنى. وهذا ما يجعلها محلّ إقبال من طرف المستثمرين الصّغار وأصحاب الحرف والمهن الحرة، نظرا لعدم قدرتهم على تقديم ضمانات بنكيّة كافيّة للحصول على قروض مناسبة لإنشاء استثمارات صغيرة أو متوسّطة، خاصة في القطاع الصّناعي الذي يتطلّب عتاد ومواد أوّليّة... وهذا ما يفسّر أيضا الارتفاع في نسبة المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الناشطة في قطاع الخدمات والتي فاقت النصف 50,23%نهاية سنة 2016. حيث أنّ قطاع الخدمات وخاصّة النّقل "الذي يحتل غالبيّة الاستثمارات" في قطاع الخدمات لا يتطلّب عدد مرتفع من العمّال، إضافة لأنّ الاستثمار في هذا القطاع يتميّز بدرجة منخفضة جدّا من المخاطرة ما يجعله محلّ جذب صغار المستثمرين.

كما أنّنا نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار في قطاع الصّناعة التّحويليّة التي قدّرت في نهاية سنة 2017 ب 8,75%، وقطاع المحروقات والطّاقة والمناجم والصناعات المختلفة التي قدّرت في نفس السّنة ب 0,27%.

**بالنسبة لتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية نهاية السداسي الأول 2017:** فقد قدرت نسبة التركز في المنطقة الشمالية 69% بعدد 415.242 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. في حين قدّرت نسبة التركز في منطقة الهضاب العليا ب 22% بعدد 129.767 مؤسسة. أما منطقة الجنوب فقدرت نسبة التركز على مستواها ب 9% بعدد 50.801 مؤسسة.[1] إن هذه النسب تعكس غياب التوازن الإقليمي في كثافة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن، حيث قدّرت نسبة التمركز في الشمال 69 % في حين لم يحظى الجنوب الكبير إلا بنسبة 9%.

إنّ هذا الواقع يعكس لنا عدم كفاية الجهود المبذولة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الداخليّة والصحراويّة نظرا لارتفاع نسبة المخاطرة على مستواها وعدم توفّر عوامل الجذب الكافية فيها. نظرا لما تتميز به من مناخ جد قاسي، وافتقارها للبنى التّحتية الكافية والضرورية لإقامة حركية استثمارية، إضافة لانتشار الفقر وتركّزه في هذه المناطق من الوطن، ما يعتبر المسبب الرئيسي للعزوف عن الاستثمار على مستواها.

كما أنه يمكننا تفسير سبب انخفاض نسبة الاستثمار في المناطق الجنوبية والدّاخليّة مقارنة مع المناطق الشّماليّة لانخفاض الكثافة السّكانية على مستواها. حيث تم تقدير درجة كثافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لكل 1000 ساكن حسب المناطق كما يلي: 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في المنطقة الشمالية؛ 13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في منطقة الهضاب العليا؛ 16 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في المنطقة الجنوبية.[2]

إنّ هذا الواقع أجبر السّلطات على اتّخاذ تدابير جديدة لجذب المستثمرين وتحفيزهم على اتّخاذ قرار الاستثمار في المناطق الدّاخليّة والجنوبيّة، وذلك من خلال قانون الاستثمار الجديد الصّادر في 03 أوت 2016. من بين تلك التّدابير إعفاءات جبائيّة أهمّها في هذا السّياق: تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا، وبنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.[3]

[1] المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية، نشريّة المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة رقم29، 2016، ص 13.

[2] وزارة الصناعة والمناجم، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 31**، 2017، ص 12.

[3] { HYPERLINK "http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise" } 08-01-2017 à 11 :20

**مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الناتج الخام للقطاع الصّناعي خلال سنة 2014**

ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 بقيمة ناتج خام قدّرت ب 1547 مليون دج، وتطوّرت قيمة الناتج الخام المحقق سنة 2014 بنسبة 11,91% ، حيث قدّرت ب 1731,4 مليون دج.[1] أمّا بالنسبة للناتج الخام للقطاع الصناعي ككل خلال هاتين السنتين فقد قدّر ب:[2]2343,1 مليون دج لسنة 2013، وبالتالي فقد قدّرت نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام للقطاع الصناعي ب 66,02%. 2593,1 مليون دج لسنة 2014، وبالتالي فقد قدّرت نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام للقطاع الصناعي ب 66,77%.

إن هذه النسب تعكس لنا حجم مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام الإجمالي، وهذا يعكس أهميته الاستراتيجية في خلق القيمة المضافة.

**تطور القيمة المضافة (مليون دج) لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2013-2014**

حقق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 قيمة مضافة قدّرت ب 296 مليون دج، أما سنة 2014 فقد سجّل تطورا في القيمة المضافة بنسبة 31,48% ، حيث قدّرت قيمتها ب 389,2 مليون دج.[3]

**خاتمة:**

حاولنا من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها السلطات العمومية في سبيل تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء به إلى بديل حقيقي لمصدر الدخل الوطني الوحيد المتمثل في الريع البترولي. كما حاولنا تقييم تلك الجهود من خلال إبراز حجم تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومن خلال ما تم تقديمه يمكننا القول بأن البرامج والسياسات الدعم المالي والمؤسساتي " المرافقة والتأهيل" هي برامج قيمة من حيث الأهداف المسطرة والوسائل المسخرة. فالأغلفة الماليّة المخصصة لتنفيذ تلك البرامج جد كافية، إضافة لتنوع صيغ الدعم المالي التي يمكن لجميع أنواع المستثمرين " في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة" الاستفادة منها.

---

[1]وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

[2] وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.**

[3]المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

غير أن واقع التنفيذ بعيد كل البعد عن الأهداف المحددة، فرغم تحقيق نتائج إيجابية على العموم إلّا أنها تفتقر للفعالية إذا ما قارنّاها مع الموارد المالية والمؤسسية المسخرة للقطاع ككل، وهذا يعكس عدم كفاءة في تنفيذ تلك البرامج. وهذا يستدعي إعادة النظر في عملية تنفيذ تلك السياسات والبرامج خاصة من حيث كفاءة الموارد البشرية المكلفة بالتنفيذ في جميع مستوياته، إضافة لضرورة تفعيل الرّقابة على عملية التنفيذ منذ انطلاقها لتفادي هدر الأموال العمومية، والتقييم المستمر لضمان تصحيح الانحرافات بمجرد حصولها.

وهذا ما يحيلنا إلى ضرورة البحث في أهم المعوقات التي تحول دون قدرة مؤسسات الدعم والمرافقة على إنجاز الأهداف الموكلة إليها، إضافة إلى البحث عن أهم المعوقات التي تواجه المستثمرين خلال نشاطهم والتي قد تؤدي بمؤسساتهم إلى الاختفاء من الأسواق.

## قائمة الهوامش:

[1]غدير أحمد سليمة, **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**, مذكرة ماجستير (غير منشورة), تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, فرع العلوم الاقتصادية, قسم العلوم الاقتصادية, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, الجزائر, 2007, ص 6.

[1]بتصرف من المراجع التالية,علي سالم أرميص, "**مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**",( الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, يومي 17 و 18 أفريل 2006, الجزائر),ص 101. حكيم شبوطي, "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ", **أبحاث اقتصادية و إدارية**. العدد :03, جوان 2008, ص ص 215,216.

[1]ميلوس صبرينة، **الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدة لنيل سهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص شؤون اقتصادية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014 ، ص 40.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24ماي 2010,

[1] { HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html" } , consulter le 24-05-2018 à 15h00.

[1] { HYPERLINK "https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120" }, consulter le 24-05-2018 à 13h30.

[1] Arléne ALPHA,Enseignement de quelques programmes de mise a niveau pour une application au secteur agricole et agroalimentaire en Afrique de l'Ouest , **Séminaire régional sur la détermination des mesures d'accompagnement et de mise à niveau pour le secteur agricole et alimentaire dans le cadre de l'APE Afrique de l'Ouest**, Dakar – 3 au 5 juillet 2007, p3.

[1]حسين يحيى ، مرجع سبق ذكره، ص215.

[1]نفس المرجع السابق، ص 216.

[1] البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص8.

[1]وافية زاير، ريم لبوزي، آليات تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،**يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: الممارسات و التحديات**، جامعة البليدة 02، 2016 ص15.

[1]وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية،**نشرية المعلومات الإحصائيّة الخاصة بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة رقم 29**، ص31.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, **مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد :74، الصادرة في 8 رمضان 1423هـ الموافق ل 13 نوفمبر 2002)، ص 13.

[1] محمد زيدان، الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. العدد :07, ص 127.

[1]: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائيّة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29**، 2016، ص45.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص وم** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادرة في 8 ربيع الأول 1425هـ الموافق ل 28 أفريل 2008)، ص 30.

[1] وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدّراسات الاقتصادية والإحصائيّات، **نشريّة المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة**، ص27.

[1]القانون رقم16-09 المؤرخ في 29 شوال1437 الموافق ل3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم46 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ص 22.

[1]غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، **الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 10.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص و م** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد:13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003), ص 18.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المتعلق بتعريف مشاتل المؤسسات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**, (الجريدة الرسمية، العدد :13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003), ص 13.

[1] Activité, emploi & chomage en septembre 2015 , n° 726, { HYPERLINK "http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf" }, consulter le 08-06-2018 à 11h00.

[1]المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية، نشريّة المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة رقم29، 2016، ص 13.

[1] وزارة الصناعة والمناجم، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 31**، 2017، ص 12.

[1] { HYPERLINK "http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise" } 08-01-2017 à 11 :20

[1]وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

[1] وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.** [1] وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيحية والدراسات الاقتصادية والإحصائيّة، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

# تأثير الهجرة غير الشرعية على علاقة الجزائر بمنظمات حقوق الإنسان الدولية

*The impact of illegal immigration on Algeria's relationship with international human rights organizations*

آمال فاضل[1]

[1]أستاذة محاضرة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03

البريد الإلكتروني: fr.amoula_fa2002@yahoo

تاريخ الاستلام: 2018/07/26 تاريخ القبول: 2019/03/25

**ملخص:**

تواجه الجزائر أزمة دبلوماسية غير مسبوقة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، وبالأخص منظمة العفو الدولية بسبب قضية الهجرة السرية للأفارقة القادمين من دول الساحل جنوب الصحراء. هذه الأزمة ظهرت ملامحها بعد التقارير الصادرة عن هذه المنظمة، والتي تتهم الجزائر بالترحيل الجماعي لهؤلاء المهاجرين، دون احترام لكرامة الإنسان، ودون رعاية لوضعهم السياسي كلاجئين، على اعتبار أن دولة مالي تشهد اضطرابات سياسية تشكل تهديدا لحياتهم .

وللتصدي للحملة التي تستهدف سمعة الجزائر الدولية، قررت الحكومة الرد عن هذه التقارير بإبراز الجهود المبذولة من أجل مواجهة شبكات الإجرام الإتجار بالبشر، إلى جانب التأكيد على أن ترحيل هؤلاء المهاجرين يأتي بعد الاتفاقية ثنائية مع دولتي النجير ومالي، اللتان تشكلان المصدر الأساسي لهؤلاء المهاجرين.

**الكلمات المفتاحية:**

دبلوماسية –حقوق الإنسان –منظمة العفو الدولية–ترحيل جماعي للمهاجرين – الأمن القومي.

**Abstract:**

Algeria faces an unprecedented diplomatic crisis with international human rights organizations, in particular Amnesty International, over the issue of clandestine migration to sub-Saharan Africans. This crisis has emerged after the leading reports of this organization, which accuses Algeria of mass deportation of these migrants, without respect for human dignity, and without taking care of their political status as refugees, considering that the state of Mali is witnessing political unrest that poses a threat to their lives.

In response to the campaign targeting Algeria's international reputation, the government has decided to respond to these reports by highlighting efforts to counter crime and human trafficking networks, and to confirm that the migration of these migrants comes after the bilateral agreement with Nigeria and Mali.

**Key Worlds :** Diplomacy- Human rights- Amnesty International- Mass deprtation of migrants- National Security.

**مقدمة**

امتازت الجزائر منذ الاستقلال بدبلوماسيتها، حيث حققت عدة انتصارات على الصعيد الدولي بفضل مواقفها الثابتة خاصة في نصرة القضايا العادلة، كحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومواجهة كل أشكال الاستعمار والعبودية، إلى جانب تفضيل الحوار كآلية لحل النزاعات سواء الداخلية منها أو الدولية.

لكن المفارقة تكمن في أنه بقدر ما كان أداء الدبلوماسية الجزائرية مع الدول موفقا إلى حد بعيد، بالنظر للعلاقات الممتازة مع الاتحاد الأوروبي أو الدول الإفريقية أو العربية وحتى دول آسيا وأمريكا اللاتينية، بقدر ما كان هذا الأداء دون ذلك مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، سواء الدولية منها أو الحكومية وكذا غير الحكومية، إذ عادة ما يميز التشنج هذه العلاقة، تعكسها التقارير السلبية الصادرة عن هذه الهيئات ضد الجزائر، آخرها التقارير التي تنتقد تعامل السلطات الجزائرية مع قضية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، والاتهامات الموجهة إلى الحكومة بطردها لهؤلاء المهاجرين، وعدم احترام القوانين الدولية في هذا الشأن. ورغم محاولات السلطات الجزائرية الدفاع عن نفسها والتأكيد على احترامها الدائم لحقوق الإنسان في تعاملها مع المهاجرين، إلا أن ذلك لم يمنع منظمات حقوق الإنسان العالمية من مواصلة انتقاداتها للجزائر، فاتخذت هذه الأخيرة موقفا دفاعيا في هذه القضية، اكتفت من خلاله بالرد على التقارير المنتقدة لطريقة تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية بطريقة لم تقنع هذه المنظمات المهتمة بملف حقوق الإنسان.

هذه الورقة البحثية، تبحث عن سبب تدهور العلاقة بين الحكومة الجزائرية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، من خلال طرح الإشكالية التالية: **لماذا اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية موقفا دفاعيا إزاء منظمات حقوق الإنسان الدولية في تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية للأفارقة؟**

## 1- مفهوم الهجرة غير الشرعية ودوافعها

مثلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على امتداد التاريخ البشري تعبيراً على رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة التي يعرفها، والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم. وبما أن خيار الهجرة قد يكون آخر الخيارات المتاحة أمام كثير من الأفراد، أصبحت هذه الظاهرة حاجة ضرورية حتى ولو كانت بصورة سرية أو بطريقة غير شرعية أو ما يطلق عليها اسم الهجرة غير الشرعية. وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية والأمنية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للهاجرين، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين. قبل الخوض في تعريف الهجرة غير الشرعية، وجب التطرق ولو بشكل مختصر إلى

مفهوم الهجرة بشكل عام، ثم تعريف الهجرة الشرعية أو القانونية قبل الخروج بتعريف عام عن الهجرة غير الشرعية.

**1-1 تعريف الهجرة غير الشرعية**

تعني الهجرة من منظور علم الديموغرافيا الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أما دينيا أم سياسيا[1]. هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال، ويضع العاملين الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها، ثم عدد عوامل أخرى هي التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو الدولة، تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، ومن ثم يدفعها إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى، حيث مزيد من الفرص وتحقيقا لإشباع حاجياتهم.

ومن المنظور السياسي، ينظر للهجرة على أنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما. [2]

وفيما يخص الهجرة غير الشرعية، فقد ورد بشأنها عدة تعاريف أهمها ما يلي: تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط أو الشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.[3] وهي أيضا التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.[4] وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة. ومن منظور دولي، فقد عرفها تقرير يورو ميد للهجرة على أنها سلسلة من الظواهر المختلفة، وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة. وتشمل، المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح، وضحايا التجارة غير المشروعة والإتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم، والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه[5].

كما عرفتها المفوضية الدولية لشؤون الهجرة على أنها الدخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة

[1]– محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط – المخاطر واستراتيجية المواجهة.** (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص 21.

[2]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] – محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". **مجلة الأمن والحياة**، (العدد 257 صفر 1432،) ص 63.

[4] - محمد غربي وآخرون، **نفس المرجع**، ص 23.

للسفر أو الاعتماد على تزويرها واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور، بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية، سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا[1]. بينما أضافت المفوضية الأوروبية لهذه التعاريف خاصية دخول عدد من الأشخاص الدول المستقبلة لهم بطريقة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيقيمون دون الحصول على موافقة السلطات، إلى جانب طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة ومع ذلك يبقون.[2] أما المكتب الدولي للعمل "BIT" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرًا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[3]." من جهتها، تعتبر المنظمة الدولية للعمل (OIT) الهجرة غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من: [4]

*– الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

*– الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

*– الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

هناك تعريف جامع لظاهرة الهجرة غير الشرعية، يعتبرها دخول أي بلد بدون تأشيرات أو دون إذن للدخول المسبق أو اللاحق. ويستخدم المهاجرون غير الشرعيين أساليب عديدة للوصول إلى الدول الصناعية التي تتوفر فرص العمل، منها التعاقد مع شركات تهريب، والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي، وبطاقات عبور الحدود، إضافة إلى أن بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة، لتصبح إقامتهم غير مشروعة في هذه الحالة.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين المهاجر واللاجئ. فالمهاجر هو الشخص الذي ارتضى الانتقال إلى دولة جديدة والاستقرار بها، وعادة ما يكون له مركز قانوني في الدولة الجديدة. أما اللاجئ فليس له مركز قانوني في الدولة الجديدة التي لجأ إليها، بحيث يفقد الحماية الدبلوماسية لدولته الأصلية، ويكون سبب

---

[5] - يورو ميد للهجرة 2، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**. (2008–2011)، ص 39.

[1] - محمد غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص81.

[2]- عثمان الحسن محمد نور، **الهجرة غير المشروعة والجريمة.** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008)، ص 92.

[3] - Bureau International du Travail. **Une Approche équitable pour les travailleuses migrants dans une Économie mondialisée.** Conférence internationale du BIT 92em session. Rapport n° 6. Genève. 2004. pp 15-21.

[4] - BIT, **Ibid**, p 11.

لجوئه إما سياسيا أو عنصريا أو اقتصاديا أو بسبب الحروب.[1] وعليه، فإن معيار التمييز بين اللاجئ والمهاجر هو أن الأول له الحق في الاستفادة من الحماية الدولية، على عكس المهاجر الذي يغادر لأسباب اقتصادية وليس له الحق في الحماية الدولية، كما أن علاقة المهاجر بدولته تظل علاقة طبيعية، عكس اللاجئ الذي قد لا يستطيع العودة في أي وقت لبلده أو قد لا يستطيع إطلاقا، كذلك يتوافر عنصر الاختيار لدى المهاجر، أما اللاجئ فإن الظروف تجبره على التواجد بعيدا عن وطنه[*]. هناك نوعان من الهجرة غير الشرعية، الهجرية السرية إلى داخل البلاد والثانية إلى خارج البلاد. فالهجرة غير الشرعية إلى داخل البلاد هي التي تطلق على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلة للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها أو لاتخاذها كمركز عبور للذهاب إلى جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم بمدن تمنراست والجزائر العاصمة وغيرها، حيث هناك من يتخذ الجزائر كبوابة عبور إلى أوروبا. وما يلاحظ على هؤلاء أنه غالبا ما تكون وثائق سفرهم، تأشيراتهم وأختام الدخول والخروج مزورة. أما الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد، فهي التي يطلق على جملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلدانهم باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش.[1]

### 2-1 صور ومنافذ الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية:

يتخذ المهاجرون الأجانب إلى الجزائر بطريقة غير قانونية من الحدود البرية أفضل منفذ للوصول إلى الدول الأوروبية، فيما يستعمل الشباب الجزائري الحدود البحرية أيضا كسبيل للوصول إلى مبتغاهم، في حين على مستوى الحدود الجوية، فيتم تسجيل محاولات العبور باستعمال وثائق أو تأشيرات مزورة. إن طول الحدود البرية والموقع الجغرافي للجزائر جعل منها محطة لأنظار المهاجرين من الدول المجاورة، فبالنسبة للحدود الشمالية الشرقية، والغربية، تنحصر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الرعايا التونسيين والمغاربة. أما المناطق الجنوبية والتي تتصدرها ولايات تمنراست، إليزي وأدرار من حيث عدد المهاجرين السريين القادمين من البلدان المجاورة وهي مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد وغيرها، والتي يعتبرون الجزائر محطة عبور للتوجه بعدها إلى

---

[1]- حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار.** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص 29.

[*]– عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين اللاجئ على أنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو أرائه السياسية، أو لا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة لمثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.

المرجع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، برنامج التعليم الذاتي رقم 05**، المجلد الأول، 2006، ص 18.

[1] - Guillant Michelle**. La Mosaïque des migrations africaines**. (Revue Esprit N° 160. Aout-September 2005. Paris). p165.

ولايات الشمال ثم أوروبا بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية. كما تعتبر الحدود البرية من أكثر الطرق استعمالا للتسلل، بالنظر لشساعتها وصعوبة مراقبتها من قبل قوات الأمن والحراسة[1].

ومن صور الهجرة غير الشرعية، تلك التي تتم عن طريق اصطناع جوازات سفر مزورة تتضمن تأشيرات دخول مزورة. وتكثر هذه الظاهرة في المطارات والمنافذ البرية، وغالبا ما يكون وراء ذلك جماعة إجرامية منظمة، تخصصت في تقليد جوازات وتأشيرات الدخول المزورة. وفي حالات أخرى أيضا يكون دخول الشخص للبلاد بشكل شرعي، بأن يكون حاملا لجواز سفر صحيح وتأشيرة دخول للدولة صحيحة، بموجب عقد اتفاق لأداء عمل معين محدد المدة مع إحدى الشركات بدولة الاستقبال. وبانتهاء العقد يتمكن بعض الأشخاص من البقاء بالبلاد متجاوزين مدة إقامتهم[2].

وبغض النظر عن الطرق المستعملة في الهجرة غير الشرعية، فإن أول ما يقوم به المهاجر الذي يستطيع الوصول إلى هدفه هو التخلص من الوثائق الشخصية، وذلك لكي لا يتم التعرف عليه في حالة إيقافه من طرف شرطة البلد الأجنبي، حيث أنه في هذه الحالة يقدم هوية أخرى فلا تستطيع السلطات المحلية طرده لعدم التحقق من هويته.[3]

## 2- أصل الأزمة بين الجزائر والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان

تعود بداية الأزمة بين الجزائر ومنظمات حقوق الإنسان الدولية خاصة منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى شهر فيفري 2018، حيث أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي، انتقدت من خلاله ما سمته "استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل رعايا إفريقيين"، متهمة السلطات الجزائرية بشن حملة قمعية على أساس تمييزي والقبض على رعايا إفريقيين وترحيلهم قسرا إلى النيجر ومالي. وأشار تقرير المنظمة الحقوقية إلى أن السلطات الجزائرية لم تحاول التأكد إن من حق هؤلاء المهاجرين الإقامة في البلاد أم لا، سواء عن طريق تفحص جوازات سفرهم أو سواها من الوثائق، إلى جانب ترحيل رعايا يملكون تأشيرات دخول سارية المفعول.

### 2-1 اتهامات ضد الجزائر بدون أدلة حقيقية

استعرض تقرير منظمة العفو الدولية عدة إحصائيات تخصص عدد المرحلين منذ سنة 2016، وجنسياتهم مدعمة هذا التقرير بصور تظهر تجميع هؤلاء الرعايا بمخيم زرالدة، قبل نقلهم عبر حافلات إلى ولاية تمنراست

(1)- محمد غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 25.

(2)- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

(3)- سيد الأهل، **مرجع سابق**، ص 31.

ومنها يتم إيصالهم إلى الحدود مع نيجر ومالي على حد سواء تحت إشراف الهلال الأحمر الجزائري ومراقبة لقوات الدرك الوطني[1]. ويمكن استخلاص أهم الملاحظات حول هذا التقرير فيما يلي:

1- اتهامات بالتمييز العنصري:

اتهمت منظمة العفو الدولية الجزائر بالتمييز العنصري، على اعتبار أن عملية الترحيل الجماعي للرعايا الإفريقيين، تمت على أساس لون بشرتهم، ولم يشمل رعايا من دول أخرى مثل سوريا التي يتواجد عدد معتبر من مواطنيها في الجزائر منذ اندلاع الحرب الأهلية في هذا البلد.

2- ترحيل الرعايا دون حقهم في الطعن في القرار:

شدد التقرير أنه بموجب المعايير الدولية، لا يجوز ترحيل أي شخص قسراً إلى أي بلد دون إعطائه فرصة عادلة لكي يطعن في قرار ترحيله. كما أنه لا يمكن إعادة أي شخص إلى بلد يواجه فيه خطراً حقيقياً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما لم تأخذ به السلطات الجزائرية حسب التقرير، حيث لم تعالج ملف المهاجرين حالة بحالة.

3- نمو خطاب كراهية الأفارقة في المجتمع:

ورد في التقرير مصلح خطاب الكراهية ضد الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، وهو اتهام صريح من قبل المنظمة الحقوقية للسلطات الجزائرية، وحتى السكان المحليين بإبداء كراهية شديدة لهؤلاء المهاجرين وعدم القبول بهم في المجتمع، وعدم مساعدتهم على الاندماج فيه.

4- الدعوة إلى إصلاح القوانين المتعلقة بحق العمال المهاجرين في البقاء بالبلاد:

ذكرت منظمة العفو الدولية أن الجزائر دولة طرف في "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"، التي تحظر في مادتها الـ22 الطرد الجماعي للعمال المهاجرين وأسرهم، بغض النظر عن وضعهم، وتنص على أنه يتعين تفحص كل حالة ترحيل فردية على حدة.[2] كما تحظر المادة 12 من "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (ميثاق بانجول)، الذي صادقت الجزائر عليه، الطرد الجماعي لغير المواطنين[3].

5- افتقار الجزائر لتشريع خاص باللجوء: يعيب التقرير على الجزائر افتقارها لتشريع خاص باللجوء، بالرغم من كونها دولة طرفاً في "اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين"، وأعاب أيضا على السلطات الجزائرية عدم توفيرها الحماية الكافية للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى "المفوضية السامية للاجئين" في البلاد. بينما

---

(1)- منظمة العفو الدولية، "الجزائر: استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكثر من 2000 من المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء"،

{ HYPERLINK "https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/10/algeria-mass-racial-profiling-used-to-deport-more-than-2000-sub-saharan-migrants/" }تاريخ التصفح: 06 جويلية 2018 سا: 22.00

(2)- منظمة الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 158/اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990.

(3)- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي (كينيا) جوان 1981.

يعامل القانون رقم 08-11 لسنة 2008 الهجرة غير الشرعية على أنها جرم جنائي يعاقب مرتكبوه بالسجن خمس سنوات. [1]

## 2-2 الحقائق التي أغفلها تقرير منظمة العفو الدولية

تقرير منظمة العفو الدولية مصدره شهادات حية لبعض ممن تم إعادتهم إلى بدلهم، حيث اتصلوا بمفوضية اللاجئين سواء في النيجر أو مالي، وعرضوا روايتهم حول ما حدث لهم من تعنيف من قبل قوات الدرك الجزائرية على حد تعبيرهم، إلى جانب عدم تركهم فرصة الاتصال بممثليتهم القنصلية أو سفاراتهم في الجزائر، أو حتى جمع أغراضهم ومدخراتهم.

بعض الشهادات التي استندت إليها المنظمة الحقوقية، تدعي أن السلطات الأمنية الجزائرية أوقفتهم في محتشدات تفتقر لأدنى شروط الإقامة، وأنهم كانوا يفترشون الأرض للنوم، قبل نقلهم بالقوة إلى الحدود مع النجير أو مالي، ثم تركهم وحدهم في الصحراء عرضة لهجمات الجماعات الإرهابية، أو المافيا التي تتجر بالبشر.[2]

تحليل هذه الشهادات يدل على انحياز منظمة العفو الدولية أو منظمة هيومن رايتس ووتش للطرف الثاني في القضية، وهم الرعايا الإفريقيين المرحلين، لأن هذه المنظمتين الحقوقيتين لم تجريا بحثا معمقا عن حقيقة تواجد هؤلاء الرعايا، ولم تذكرا في تقريرهما تواجدهم منذ فترة طويلة في الجزائر دون تعرضهم لأي مضايقات، سواء من السلطات الأمنية أو من السكان. كما افتقد التقريران لعدة حقائق يمكن إيجازها فيما يلي:

1- توقف عملية الترحيل أثناء الحرب الأهلية بمالي

لم يذكر تقرير منظمة العفو الدولية أن ترحيل السلطات الجزائرية للأفارقة خلال السنوات الأخيرة (2014 تحديدا) إلى موطنهم الأصلي ماهي إلا استئناف لمثل هذه العملية التي شرع فيها منذ سنة 2010، حيث توقفت سنة 2012 بسبب نشوب الحرب الأهلية في مالي، وهو ما أكده عصار حسين، مدير برنامج التكفل النفسي بالمهاجرين السريين الأفارقة التابع للاتحاد الأوروبي في الجزائر، ومقره الإقليمي تمنراست، حيث قال "تعد هذه عملية الترحيل الأولى الجماعية لمهاجرين سريين من دول إفريقية منذ شهر مارس 2012". وأضاف "وزارة الداخلية الجزائرية قررت في مارس 2012 وقف ترحيل المهاجرين السريين من دول إفريقية إلى بلدانهم بسبب الحرب في مالي، وعدم وجود سلطة قانونية في شمال مالي المتاخم للحدود، حيث سيطرت جماعات انفصالية وجهادية على المنطقة، وقد أدى الإجراء إلى تعطيل الجزائر العمل بالبرنامج الأوروبي لترحيل المهاجرين السريين الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية عبر الجزائر". وأشار إلى أن الجزائر قررت "العودة تدريجيا للعمل

---

[1]- منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق**.

[2]- هيومن رايتس ووتش، معاملة غير إنسانية للمهاجرين في الجزائر، تقرير صادر بتاريخ 28 جوان 2018. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/28/319691

بالاتفاقيات الدولية الخاصة بترحيل المهاجرين السريين التي وقعتها مع دول أوروبية، والسبب دائما هو تزايد أعداد المهاجرين السريين الموجودين في الجزائر".[1]

2- عدم الإشارة إلى تواجد شبكة دولية لتهريب الأفارقة

لم يذكر التقرير الحقوقي كيف وصل هؤلاء الأفارقة إلى الجزائر، رغم بعد المسافة وشساعة الصحراء الجزائرية. إذ تؤكد التقارير الأمنية تواجد شبكات لتهريب البشر، تنشط في الصحراء بعيدا عن رقابة الأجهزة الأمنية الجزائرية، ولم تذكر منظمة العفو الدولية الطريقة التي يصل بها هؤلاء الأفارقة إلى الجزائر. وكيف يدرك هؤلاء الأماكن التي يمكن أن يتجمعوا فيها خاصة في ضاحية الأربعاء بولاية البليدة، أو في الحراش بالعاصمة، أو في بشار وغيرها من المناطق التي أصبحت تعرف بأنها مناطق لإقامة هؤلاء المهاجرين.

3- تجاهل الممارسات السلبية للمهاجرين

أغفل القائمون على إعداد هذا التقرير ذكر بعض الحقائق عن هؤلاء المهاجرين. إذ في الوقت الذي يشتغل العديد منهم في ورشات البناء أو في الأسواق العمومية، فإن الكثير منهم لا يعمل بل يكسب قوت يومه من التسول عبر طرقات أكبر المدن. إذ يصطف هؤلاء على حافة الطرقات من الصباح إلى المساء، شيوخا وعجائز، وحتى أطفال وكهول وشبان. يطلبون الأموال دون خشية من أي مضايقة لرجال الأمن أو الدرك. هذا المشهد تعود عليه الجزائريون الذين لا يتوانون في مساعدة هؤلاء الأفارقة من باب الإنسانية، في وقت تحدث التقرير عن حقيقة مغايرة، وهي تنامي خطاب الكراهية لدى الجزائريين ضد المهاجرين. ومن الممارسات السلبية لهؤلاء المهاجرين، هو تشييدهم لخيم شوهت المنظر العام للمدن الجزائرية، بل وصل الأمر إلى شجارات يومية مع السكان المحليين، وهو ما لم يشر إليه تقرير منظمة العفو الدولية.

وحذرت تقارير رسمية من تنامي نشاط جماعات مافياوية تقوم باستغلال المهاجرين واستعباد الأطفال، الذين غالبا ما تستغلهم تلك العصابات في شبكات التسول، وهو ما وقفت عليه مصالح الأمن التي اكتشفت أكثر من 10 آلاف طفل نيجري كانوا ضحية تلك العصابات المافاوية. وتشير تقارير رسمية إلى تزايد عدد المهاجرين المتورطين في جرائم متعددة داخل التراب الوطني، وبحسب أرقام رسمية، بلغ عدد المهاجرين الذي أصدرت ضدهم أحكام قضائية خلال الخمس سنوات الأخيرة 56 ألف مهاجر، بينهم 30 ألف رعية من دولة مالي و 20 ألف من دولة النيجر و 6 آلاف من جنسيات إفريقية مختلفة[1].

4- عدم الإشارة إلى جهود الجزائر في حفظ كرامة المهاجرين

أشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى انتهاكات لحقوق المهاجرين الأفارقة، من ذلك اقتيادهم ما سمتهم محتشدات، يتم خلالها تجميع هؤلاء المهاجرين قبل نقلهم إلى المناطق الحدودية مع النيجر ومالي. وكشف

---

[1]- الجزائر تعود للعمل باتفاقيات ترحيل المهاجرين السريين بعد تجميدها لأشهر، **موقع المغاربية**. 8 نوفمبر 2014، https://almagharibia.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

[1]- وليد رمزي، "الجزائر تستعد لترحيل رعايا من النيجر وترد على الانتقادات الغربية"، **tsa عربي**، 27 جوان 2018 – 18:03، https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

التقرير عن مركز واحد هو زرالدة. هذا الأخير في حقيقة الأمر ليس بمحتشد، بل مخيم يملك كل المستلزمات التي تحفظ كرامة الإنسان. إذ يحتوي على عدة غرف بها أسرة ومطعم ومركز صحي. وهو ما لم يذكره تقرير المنظمة الحقوقية. كما أن الحافلات التي تم اختيارها لنقل هؤلاء الأفارقة مكيفة وتضمن الراحة لهم، بخلاف ما ذكره التقرير الذي تحدث عن نقل هؤلاء المهاجرين عبر الشاحنات، وتركهم في الصحراء دون حماية.

وفي هذا الصدد، أبرزت السيدة فافا سيدي لخضر بن زروقي، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن السلطات الجزائرية وفرت كل الإمكانيات للتكفل بالمهاجرين في مجالات الإيواء والإطعام ونقلهم في حافلات مكيفة وضمان لهم تغطية صحية"، مؤكدة أن "الجزائر منعت ترحيل كل امرأة حامل وتمنح لكل طفل يولد في الجزائر دفتر للتلقيح مثلهم مثل الأطفال الجزائريين." وترى رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان "أن التقارير التي قدمت حول المهاجرين في الجزائر مبنية على شهادات فقط"، داعية "الذين يحررون هذه التقارير إلى التقرب إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعمل في شفافية ولا يخفي أي شيء".[2]

ولم توضح المنظمات الحقوقية الأجنبية سبب هذه الانتقادات الموجهة إلى السلطات الجزائرية، في وقت ترتبط الجزائر مع النيجر باتفاقيات لتنظيم الهجرة بين البلدين، ولم تذكر هذه المنظمات أن عملية الترحيل التي تحدث هي بطلب من السلطات النيجيرية لإعادة رعاياها. كما لم تدافع هذه المنظمات عن إعلان السلطات الفرنسية عن ترحيل رعايا مغاربيين بينهم 10 آلاف جزائري مقيم بطريقة غير شرعية، ولم تنتقد قرار السلطات والبرلمان الفرنسي. وتجهل المنظمات الأجنبية أن عملية توطين هؤلاء الأجانب يلزم على الجزائر تغيير كل منظومتها القانونية في العمل والسكن والصحة لإدماج الأفارقة.

5- تسعة ملايين أورو لإعادة المهاجرين إلى أوطانهم

أغفل تقرير منظمة العفو الدولية عن ذكر التكلفة المالية لإعادة هؤلاء المهاجرين السريين إلى أوطانهم. رغم أن السلطات الرسمية الجزائرية أعلنت عن المبلغ المخصص لهذه العملية. وفي هذا الصدد، كشفت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، فافا سيدي لخضر بن زروقي، أن الجزائر خصصت 9 ملايين أورو من أجل ترحيل ما لا يقل عن 10 ألاف امرأة وطفل إفريقي نحو بلدانهم الأصلية في ظروف تضمن كرامتهم. وأكدت رئيسة المجلس في تصريح للصحافة، على هامش يوم دراسي حول العنف ضد المرأة في إفريقيا، أن الجزائر "بحكم موقعها وتقاليد الجوار والتزاماتها اتجاه إفريقيا، وخاصة دول جنوب الصحراء، قامت بدور فعال في تقديم كل المساعدات الممكنة للمهاجرين الأفارقة، وذلك بحسب إمكاناتها التضامنية وعبرت عن استعدادها لمعالجة هذه الظاهرة من جذورها وإيجاد الحلول المناسبة[1].

---

[2]- رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "الجزائر تتعامل مع المهاجرين بكل كرامة و إنسانية"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 04 جويلية 2018،

{ HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/58452-2018-07-04-16-43-57" } تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2018 سا: 16.00

[1]- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " 9 ملايين أورو صرفت لترحيل 10 ألاف امرأة وطفل افريقي نحو بلدانهم "، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 02 نوفمبر 2017، { HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/50295-9-10" } تاريخ الاطلاع: 07 جويلية 2018 سا 22.00

6- إعادة الرعايا الأفارقة يتم بموافقة سلطات بلدانهم

لم يشر تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن قرار إعادة الرعايا الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية تم بطلب من السلطات السياسية لتلك البلدان. فمنذ جويلية 2016، والجزائر تتفاوض مع جيرنها من دول الساحل من أجل توقيع اتفاقية لترحيل المهاجرين الأفارقة. فقد أوفدت الحكومة الجزائرية العديد من مسؤوليها إلى دول نيجر ومالي والتشاد، لإجراء مفاوضات في هذا الخصوص بحضور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الأممية، مما يعني أن هذه الأخيرة كانت على علم بالسياسة المنتهجة من قبل الجزائر في هذا الإطار. هذه المفاوضات جمعت حتى أعلى السلطات الرسمية في الجزائر ومالي، من ذلك وزير الداخلية والجماعات المحلية من الجانب الجزائري، ووزير التضامن والعمل الإنساني وإعادة الإعمار المالي بمناسبة الدورة الـ12 للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية – المالية.

هذا الطرح أكده سفير النيجر بالجزائر، والقائم بالأعمال لدى سفارة التشاد بالجزائر خلال ندوة تحت عنوان "بوتفليقة وإفريقيا .. ستون سنة من الصداقة والتضامن والتعاون". فقد كشف سفير النجير أن عودة المهاجرين غير الشرعيين الى بلدهم (النيجر) جاءت "بناء على اتفاق مع الجزائر". وأوضح أن "الجهات التي تنتقد الجزائر في هذا الملف يجب عليها أن تعرف أن القانون يمنع على كل أجنبي دخول تراب دولة ما دون تأشيرة." وفي السياق ذاته، أكد القائم بالأعمال لدى سفارة التشاد أن الجزائر "أعادت منذ عدة سنوات أزيد من 500 رعية تشادي الى بلدهم بطريقة إنسانية وقانونية." [(2)]

### 3- الرد الجزائري الرسمي على تقارير المنظمات الحقوقية

تعاملت الجزائر مع تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية حول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بطريقة سلبية في البداية، جعلها في موقف ضعف إزاء المجموعة الدولية، خاصة وأن تقارير منظمة العفو الدولية كثيرا ما يتم الأخذ بها من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. هذا التعامل تراوح بين التجاهل ثم الرد المحتشم وأخيرا التنديد بمحتوى تقرير منظمة العفو الدولية خاصة.

### 3-1 من التجاهل إلى الرد المحتشم على تقرير منظمة العفو الدولية

في بداية الأزمة، لم ترد الجزائر على تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، وفضلت سياسة التجاهل على أساس أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تقرير لا يستحق الرد عليه. هذا المنهج كثيرا ما اعتمدته الجزائر في تعاطيها الدبلوماسي مع الكثير من القضايا[(*)]. فمن منطلق أن التقرير صادر على منظمة حقوقية، فإن

---

(2)- تشاد والنيجر تؤكدان ان ترحيل المهاجرين من الجزائر كان بطلب منهما. **الإذاعة الجزائرية**، 2018/07/11. المصدر: { HYPERLINK "http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180711/146053.html"} تاريخ الاطلاع: 12جويلية 2018 سا 16.00

(*)- يمكن الاستشهاد في هذا الإطار بقضيتين كثيرا ما شغلتا الرأي العام الوطني في الجزائر:

1- قضية الاتهامات الموجهة إلى أنصار المنتخب الجزائري لكرة القدم بالاعتداء على نظرائهم المصريين على خلال مباراة المنتخبين في نوفمبر 2009 لحساب تصفيات كأس العالم 2010 بأم درمان السودانية، وهي الاتهامات التي وجهتها وسائل الإعلام المصرية ودفعت بالسلطات الرسمية بمصر إلى التنديد بهذه الاعتداءات، في حين كان رد فعل السلطات الرسمية الجزائرية

الأمر لا يستحق الرد عليه بل تجاهله هو أفضل رد في نظر المسؤولين الجزائريين. لكن مع تكرر الخرجات الإعلامية لمسؤولي المنظمات الحقوقية حول قضية المهاجرين السريين الأفارقة، أصبحت القضية تشكل مصدر إزعاج للسلطات الرسمية، سواء عند جيرنها الأفارقة أو حتى لدى الأوروبيين الذين كثيرا ما كانوا يستفسرون من الوزراء الجزائريين عن حقيقة أوضاع المهاجرين الأفارقة بالجزائر، وهو ما دفع بالسلطات الرسمية إلى تغيير استراتيجيتها في التعامل دبلوماسيا مع هذه القضية.

بداية التعامل "الجدي" مع تقرير منظمة العفو الدولية كان من خلال تكليف إطار سام في وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالرد على هذا التقرير، حيث أكد في هذا الإطار حسن قسيمي، رئيس خلية العمليات المسؤول على ملف الهجرة بوزارة الداخلية، بأن كل ما تروجه دوائر غربية بهذا الخصوص "كاذبة"، وقال في تصريح صحفي خلال زيارة وفد إعلامي لمخيم زرالدة الذي يأوي اللاجئين المرشحين للترحيل، بأن الجزائر تقوم بعمليات ترحيل بالاتفاق مع السلطات النيجرية، مضيفا بأن المرحلين ينقلون عبر حافلات إلى داخل الأراضي النيجرية بمخيم اغاديس، مشيرا بأن الأطفال واللاجئين الذين يجدون أنفسهم تائهين في الصحراء هم في الغالب ضحايا تلك العصابات التي تتاجر بالبشر والتي تلقى بهم على مقربة من الحدود الجزائرية.

وأكد نفس المسؤول أن الجزائر لن ترضخ لكل الشائعات والأكاذيب التي تروجها بعض المنظمات الدولية، بشأن عمليات الترحيل التي تقوم بها الدولة بالاتفاق مع السلطات النيجرية، وأضاف بأن "الحديث عن طرد جماعي للمهاجرين وتركهم يهيمون في الصحراء أكاذيب".[1]

وأكد نفس المسؤول أن بلاده لن تفتح أبوابها أمام موجات تدفق المهاجرين الأفارقة، وأن الجزائر لا يقلقها المهاجر غير الشرعي بقدر ما يقلقها ما وراء هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين، لا سيما أن الأوضاع حالياً تشهد إعادة تصميم العالم وتوازن القوى، بخاصة في قارة إفريقيا التي تزخر بكثير من الثروات". وأشار قاسمي إلى أن "الجزائر تستقبل ما معدله 500 مهاجر يومياً من الحدود الجنوبية، خصوصاً في ولايتي أدرار وتمنراست الحدوديتين مع مناطق شمال النيجر ومالي. يقطع الآلاف من المهاجرين صحراء شمال مالي وصحراء شمال النيجر، ليتم تهريبهم من قبل شبكات تهريب البشر على طريقي أغاداس وباماكو، أو عن طريق شمال النيجر". ويصل هؤلاء المهاجرون إلى الجزائر في حالة إرهاق نفسي وجسدي كامل، وبحسب المسؤول الجزائري "يتم التكفل بالحالات الإنسانية في المراكز الحدودية، وتتم إعادة الباقين من حيث أتوا".

وأكد المكلف بملف الهجرة في وزارة الداخلية أن "الجزائر لا يمكنها أن تفتح أبوابها للجميع، كما لا تتحمل المسؤولية عما يتعرض له المهاجرون غير الشرعيين في الصحراء. الحكومة اتخذت إجراءات مهمة لضمان أمن

هادئا، حيث اكتفى حينها الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى بالقول: " ربما عدم الرد على بعض التصريحات التي لا منطق لها كان أقوى من الرد عليها".

2- قضية الاتهامات الموجهة من قبل السلطات المغربية إلى الجزائر بكونها وراء الأزمة بين البلدين بسبب الصحراء الغربية، ودعمها لجبهة البوليزاريو ، حيث في كل مرة يتسم الرد الجزائري بأنها تلتزم بلوائح الأمم المتحدة التي تعتبر الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار.

[1]- وليد رمزي، "الجزائر تستعد لترحيل رعايا من النيجر وترد على الانتقادات الغربية"، **مرجع سابق**.

الحدود، لا سيما الحدود الجنوبية التي تشهد ارتفاعاً مضطرداً لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومواجهة المشاكل المتعددة تتطلب تعبئة لجميع الإمكانيات على حد تعبيره[1].

**3-2 إقحام السلطات الجزائرية لهيئات حقوقية للتخفيف من حدة الضغوط**

في محاولة للتخفيف من حدة الضغوط التي تعرضت لها، كلفت السلطات السياسية بعض الحقوقيين بالرد على منظمة العفو الدولية، انطلاقا من مبدأ الانتماء إلى نفس العائلة الحقوقية. وفي هذا الصدد، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بيان له صدر يوم 11 جويلية 2018 على أن عملية ترحيل المهاجرين النيجريين إلى وطنهم، والتي ضمت 355 مهاجرا تم نقلهم من مدينة زرالدة نحو تمنراست مرورا بولايتي الأغواط وغرداية والولاية المنتدبة عين صالح، قد تمت في ظروف جيدة تحت مراقبة ممثلي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالجزائر المعنية بمسألة الهجرة، على غرار المفوضية السامية للاجئين، والمنظمة الدولية للمهاجرين، وذلك بهدف الملاحظة الميدانية للظروف التي جرت فيها عملية الترحيل. وحسب ذات المصدر، فقد جندت السلطات الجزائرية لهذه العملية فريق متعدد الاختصاصات من أطباء، مربين، مساعدين اجتماعيين ونفسانيين، إلى جانب الوسائل المادية المتكونة من إحدى عشرة حافلة، وشاحنتين لنقل المؤونة والألبسة وكذا شاحنة مخصصة للوقود لتأمين راحة وأمن المهاجرين المرحلين. وشدّد المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي رافق القافلة الإنسانية المكلفة بإعادة المهاجرين النيجريين إلى وطنهم على مدى أربعة أيام، على حرصه على التأكد من ظروف الإيواء ورعاية المهاجرين في هياكل العبور المعدة خصيصا لهذا الشأن، لا سيما بالنسبة للفئات الهشة. مؤكدا على حرص الجزائر على احترام كرامة المهاجرين الأفارقة.[2]

كما أكد الرئيس الأسبق للجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، فاروق قسنطيني، أن السلطات الجزائرية مدت يد المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة، مشيرا إلى التعامل الشفاف والإنساني للحكومة معهم. ودعا قسنطيني الهيئات الدولية التي اتهمت الجزائر بالتعامل القسري واللاإنساني مع المهاجرين واللاجئين الأفارقة بالنزول ميدانيا والتحقق بأنفسهم من الأمر، مجددا التأكيد على أن التقارير التي وصلتهم مغلوطة ولا أساس لها من الصحة، كما أن الأفارقة المرحلين إلى بلدانهم قد غادروا الجزائر بطلب من حكوماتهم. ويرى الرئيس الأسبق للجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان أن الجزائر تلتزم بالاتفاقات الدولية في هذا الشأن وهي تقدم المساعدات للاجئين الأفارقة وفق قدراتها المتاحة[1].

---

[1] - عثمان لحياني، "مسؤول جزائري: لن نفتح الأبواب أمام موجات المهاجرين الأفارقة"، **صحيفة العربي الجديد**، 23 أفريل 2018. www.alaraby.co.uk/society/2018/4/23/مسؤول-جزائري-لن-نفتح-الأبواب-أمام-المهاجرين-الأفارقة

[2]- خيرة بوعمرة، " المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الجزائر احترمت كرامة المهاجرين الأفارقة عند ترحيلهم"، **موقع TSA عربي.** 11 جويلية 2018.
https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-

[1]- نسرين محفوف، "حقوقيون: الجزائر تتعامل إنسانيا وقانونيا مع المهاجرين واللاجئين"، **صحيفة الجزائر**، 19 مارس 2018، https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86

كما دافعت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، سعيدة بن حبيلس، هي الأخرى عن الجزائر، مؤكدة أن الترحيل لم يشمل سوى المواطنين الذين طلبت حكومة بلدهم باسترجاعهم، أما بقية المهاجرين غير الشرعيين فليسوا معنيين بعملية الترحيل، وأن ما حدث هو أن السلطات قررت نقلهم من العاصمة والمدن الكبرى إلى مدينة تمنراست. وفي هذا السياق قالت بن حبيلس إن كل الهيئات الإنسانية الدولية والعربية سبق أن أعلنت أن "الجزائر عاصمة الإنسانية"، مشيرة في هذا الصدد إلى كل من المجموعة الدولية الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والفدرالية الدولية للصليب والهلال الأحمر والمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر. واعتبرت أيضا أن السلطات الجزائرية أحسنت معاملة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين منذ دخولهم إلى البلاد، وأنها تغاضت عن إقامتهم بطريقة غير شرعية فوق التراب الجزائري، خاصة أن عدداً منهم هرب من النزاعات والحروب والإرهاب والجوع، ما جعل السلطات تغض الطرف عن تواجدهم غير الشرعي، كما أنها عملت على توفير كل ظروف العيش من خلال فتح مراكز إيواء، دون أن يكونوا مجبرين على البقاء فيها مثلما هو الحال في أوروبا، إذ يمكن للمهاجرين أن يأتوا إليها للأكل والراحة والعلاج ويمكنهم أن يغادروها متى شاءوا، كما أن الأطفال الأفارقة استفادوا من التلقيح ومن العلاج اللازم(2).

### 3-3 من التصريح إلى التنديد والرد من أعلى السلطات

عدم نجاح السلطات الجزائرية في الرد على تقرير منظمة العفو الدولية وتصحيح الرؤية حول حقيقة قضية المهاجرين الأفارقة بالجزائر، دفعها إلى التعامل مع هذا الملف عن طريق القنوات الرسمية ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية، خاصة وأن سمعة الجزائر في ميدان حقوق الإنسان أصبحت في خطر بفعل تقرير منظمة العفو الدولية.

وفي هذا الصدد، نددت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بما اعتبرته "افتراءات" منظمات غير حكومية تتهم الجزائر بـ "عدم التزام واجباتها الدولية فيما يتعلق بالتضامن والاستقبال والضيافة تجاه المهاجرين من دول الساحل".

ونددت الوزارة بشدة بـ "الاتهامات الخطيرة التي تهدف إلى المسّ بصورة الجزائر وعلاقاتها مع جيرانها في الجنوب، التي ترتبط معهم بعلاقات متينة تستند الى الاحترام المتبادل والتضامن والمصير المشترك". وأكدت أن "الجزائر باعتبارها عضواً في أهم آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، تنفذ واجباتها الدولية بحرص وفي ظروف، وكرّست في دستورها مبدأ عدم التمييز بين المواطنين والأجانب المقيمين بطريقة شرعية ويتمتعون بحماية قانونية".

ومنذ اتخاذ قرار تغيير الاستراتيجية التي ينبغي بها التعامل مع هذا الملف، أصدرت الحكومة خمسة بيانات توضيحية بشأن هذا الملف. وتعتقد الوزارة بأن تقارير منظمات حقوقية دولية "حملة منظمة لا تحتمل البراءة"، لذا غيّرت تعاطيها الإعلامي مع الملف، وباتت تعلن أرقاماً وتقدم توضيحات رسمية بسرعة. وأفادت بأن الجزائر "واجهت على غرار دول العالم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر اتخاذ إجراءات قانونية في

(2) - نفس المرجع.

إطار واجباتها الدولية الهادفة الى حماية المواطنين والأجانب المقيمين. ورحلت بالتالي عدداً من المهاجرين الى بلدانهم بعد اجراء مشاورات ثنائية معها، مع التشديد على احترام كرامة وحقوق هؤلاء الأشخاص وتأكيد ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"(1).

إضافة إلى البيانات الرسمية، لم يفوت وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل أي فرصة ليبدي هو الآخر رأيه بخصوص هذا الملف، حيث أشار في حوار مع راديو "آر أف إي" الفرنسي بتاريخ 27 جوان 2018، أن انتقادات بعض المنظمات غير الحكومية حول تسيير الجزائر لأزمة الهجرة "لا يلزم" سوى هذه المنظمات، وأن هذه الانتقادات "غير بريئة". وأكد السيد مساهل "الآن والجزائر تتلقى انتقادات نعلم في أي مقام نواجه هذه الانتقادات لكنها غير بريئة، فهي حملة يحاول البعض القيام بها ضد الجزائر"، مضيفا "نحن هادئون جدا لأن كل ما نفعله نقوم به في إطار القوانين، ونقوم به في ظل احترام الكرامة الانسانية وفي إطار التشاور مع بلدان العبور". (2)

تغير استراتيجية الجزائر في التعامل مع ملف الهجرة بدت ملامحه من خلال تصريحات وزير الشؤون الخارجية حول هذا الملف، إذ انتقل من موقف المدافع عن سياسة الحكومة القائم على احترام القوانين الداخلية والتزامات الجزائر الدولية، إلى موقف المهاجم لتقارير المنظمات الحقوقية الدولية، وكذا من تسبب في مثل هذه الأزمة. فخلال ندوة دولية حول دور المصالحة الوطنية والوقاية ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، انعقدت بالجزائر يوم 10 جويلية 2017، اتهم الوزير شبكات منظمة تقف وراء تهجير الأفارقة نحو الجزائر، مؤكدا على أن الظاهرة أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري. وحول مخاوف الجزائر من المهاجرين غير الشرعيين، قال مساهل إنّ لها علاقة بالإرهاب، إذ من بين المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية "يوجد 5 آلاف إفريقي وهو رقم كبير جدا" حسب رأيه، مشيرا إلى أن "إحصائيات الأمم المتحدة تفيد بأن قيمة عائدات التهريب تقدر سنويا بـ800 مليون دولار وهي أموال تستخدم في تمويل الإرهاب."

وفي هذا السياق، قال مساهل إن الجزائر "تتابع عن قرب ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف النازحين الأفارقة الذين أصبحوا يعتبرونها وجهة"، مؤكدا أن هذا التهديد تمثله "مافيا منظمة تضم جزائريين وتؤطر عمليات الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر بعد أن أغلق المعبر الليبي بفعل تواجد القوات الأجنبية وممثلي المنظمة الدولية للهجرة." وأوضح أن " شبكات تهريب البشر لها علاقات مباشرة مع بعض المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وأمام هذا الوضع "أصبح من واجبنا حكومة وجزائريين أن ندافع عن سيادة الجزائر وأمنها وهو حقنا"، مشيرا إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية في ذات الإطار.

وواصل رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن "الجزائر لديها قوانين تمنع الهجرة غير الشرعية عبر ترابها"، مضيفا أن ذلك لا يمنع "حفاوة الاستقبال ومعاملة الأخوة الأفارقة إنسانياً." وأضاف في هذا السياق أن الجزائر ملتزمة أمام

---

(1)- عبد السلام سكية، " الجزائر ترفض اتهامات منظمات غير حكومية بسوء معاملة المهاجرين الأفارقة"، **جريدة العرب**، 26 ماي 2018. https://alwatannews.net/article/773776/Arab/

(2)- أزمة الهجرة: "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاز "، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 27 جوان 2018.
{ HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-57" } تاريخ الاطلاع: 11 جويلية 2018 سا 21.00

دول المصدر، مثل النيجر والمالي، وتقوم دوريا بإعادة الآلاف من المهاجرين بطريقة منظمة، مشيرا إلى التفاوض مع دول أخرى لإعادة رعاياها في إطار الاتفاقيات الدولية المعروفة.(1)

يتضح جليا من تحليل تصريحات رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن الهدف منها هو الرد على الاتهامات الموجهة إلى الجزائر بخصوص المهاجرين الأفارقة السريين، لكن الأهم من ذلك هو محاولة إثارة انتباه الرأي العام الدولي حول قضية جد مهمة، وهي تواجد عصابات تتاجر بالبشر وتنظم عمليات الهجرة إلى الجنوب الجزائري، وهي قضية في نظره لا تقل خطورة على الإرهاب أو انتشار الجريمة المنظمة، وهي القضايا التي غالبا ما تقلق الدول الأوروبية، وتعتبر القارة الإفريقية مصدرا لها.

ومثلما نادت الجزائر خلال فترة التسعينيات بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه من أوروبا، ومحاربة التطرف بكافة أشكاله، على اعتبار أن هذه الآفات تشكل خطرا على كافة الدول دون استثناء، تنادي حاليا بضرورة التصدي لظاهرة الهجرة غير السرية للأفارقة ومحاربتها من المنبع، محذرة من الشبكات الإجرامية التي تتاجر بالبشر.

## 4- مقاربة الجزائر في معالجة ملف أزمة المهاجرين

لا تشكل قضية المهاجرين الأفارقة السريين أزمة بين الجزائر ومنظمة العفو الدولية فقط، بل امتدت لتشمل حتى بعض الدول الأوروبية المعنية بهذه المعضلة، خاصة تلك الواقعة في جنوب المتوسط على غرار فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. هذه الأزمة نشبت بعد اقتراح الاتحاد الأوروبي إقامة محتشدات في دول شمال إفريقيا لتجميع المهاجرين السريين، وهو المقترح الذي عارضته الجزائر بشدة، وبقيت فرنسا متمسكة به كحل لوقف امتداد هجرة الأفارقة إلى أراضيها.

الموقف الجزائري عبر عنه وزير الشؤون الخارجية السيد عبد القادر مساهل وأيده فيه الوزير الأول أحمد أويحيى. فالأول أكد أنه من المستبعد أن تفتح الجزائر أي منطقة احتجاز، مشيرا إلى أن بلده تواجهه نفس مشاكل أوروبا. وأكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية في حوار مع راديو آر أف إي أجراه بتاريخ 27 جوان 2018، أن الجزائر تقوم بعمليات ترحيل للمهاجرين السريين وفقا للترتيبات المتفق عليها مع الدول المجاورة، مشددا على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار اتفاقيات الامم المتحدة، وفي إطار الترتيبات المتفق عليها مع البلدان الأصلية وبلدان العبور.(1)

أما الوزير الأول، أحمد أويحيى، فقد اختار عاصمة موريتانيا نواكشوط ليساند وزير الخارجية من خلال تأكيده خلال الدورة الـ 31 لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي جرت يومي 01 و02 جويلية 2018، أن الجزائر لن تقبل بإقامة مراكز للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها. وقال أويحيى أن موقف

(1)- ع. سمير، "وزير الخارجية عبد القادر مساهل يصرح: شبكات مافياوية وراء نزوح المهاجرين إلى الجزائر"، **صحيفة النصر**، 11 جويلية 2017، { HYPERLINK "https://www.djazairess.com/annasr/175535" }: تاريخ الاطلاع عليه: 07 جويلية 2018 سا 15.00

(1)- أزمة الهجرة، "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاز (مساهل)"، **وكالة الأنباء الجزائرية**. 2018/06/27، { HYPERLINK "http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-5"} تاريخ الاطلاع 06 جويلية 2018 سا 18.30

الجزائر حول هذا الموضوع قد عبر عنه وزير الشؤون الخارجية، السيد عبد القادر مساهل، ولن تقبل الجزائر بإقامة مراكز من هذا النوع. مضيفا أن الأوروبيين بصدد البحث عن مكان لإقامة مراكزهم[2].

تملك الجزائر مقاربة مختلفة عن الأوروبيين في معالجة أزمة المهاجرين السريين الأفارقة، ففي الوقت الذي تدعو أوروبا إلى إقامة محتشدات في دول شمال إفريقيا، لوقف تدفق المهاجرين، ترفض الجزائر مثل هذه الخطوة، وتقترح مقاربة شاملة لحل هذه المشكلة من جذورها، وهو وقف الهجرة السرية من خلال معالجة بؤر التوتر في إفريقيا، على غرار مبادرتها لإنهاء الأزمة في شمال مالي وإقرار المصالحة الوطنية في هذا البلد، وكذا مساعدة دول الساحل الإفريقي على ضمان احتياجاتهم الغذائية والتنموية.

هذه الرؤية عبرت عنها الجزائر في عدة مناسبات دولية رسمية، على غرار النقاش المخصص لبحث ميثاق عالمي للهجرة في مدينة نيويورك بتاريخ 24 فيفري 2018، حيث قال صديق شهاب النائب في المجلس الشعبي الوطني، أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن يتم وفق احترام مبادئ حقوق الإنسان والكرامة البشرية، مشددا على أن الجزائر حريصة على معاملة المهاجرين بطريقة إنسانية، سواء كانوا فوق ترابها، أو لما تقوم بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية تنفيذا لطلبات من هذه الأخيرة. وأضاف خلال مشاركته في هذا النقاش ممثلا لبلاده أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم وفق مقاربة شاملة، تقوم على الوقاية والتعاون والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول المصدرة للمهاجرين، وبين دول العبور والدول التي يسعى المهاجرون للاستقرار فيها.

واعتبر النائب الجزائري أن المقاربة يجب أن تأخذ في الاعتبار العلاقة الإيجابية بين إعادة توزيع اليد العاملة وبين تسريع وتيرة النمو. وأوضح أنه بعيدا عن التأثير العاطفي لمآسي المهاجرين غير الشرعيين في البحر أو في الصحراء، فإن مسألة الهجرة غير الشرعية يجب أن تأخذ مكانها في الأجندات السياسية مع الأخذ في الاعتبار موضوع التنمية، مشددا على أن الجزائر مقتنعة أن معالجة مشكل الهجرة غير الشرعية يفرض العودة إلى جذور المشكل، وهو قساوة الظروف المعيشية في بعض المناطق وغياب التنمية، وأنها تشجع التعاون الدولي والإقليمي والثنائي، والذي يعتبر ضمانة حقيقية لنجاح أي مقاربة في معالجة هذه الظاهرة، وتشجيع الهجرة الشرعية، والتي من شأنها المساهمة في مسار التنمية سواء في الدول التي تستقبل المهاجرين أو التي ينطلقون منها.

وذكر شهاب صديق أن الجزائر تعرضت إلى انعكاسات بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين عليها، باعتبارها تقع بين الدول التي تعاني الفقر وللاستقرار والدول التي تنعم بالأمن والازدهار، الأمر الذي جعلها تستقبل في السنوات القليلة الماضية أعدادا متزايدة من المهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء أو من دول عربية وحتى آسيوية، والذين أجبرتهم الظروف التي تمر بها بلدانهم على مغادرتها، وأن الجزائر باعتبارها دولة منبع وعبور

---

[2]- "الجزائر لن تقبل بإقامة مراكز إنزال للمهاجرين غير الشرعيين (أويحيى)" **مصالح وزارة الشؤون الخارجية**،2018/06/28، { HYPERLINK "http://www.mae.gov.dz/news_article/5611.aspx" } تاريخ الاطلاع: 006 جويلية 2018 سا 19.00

واستقرار، استقبلت عددا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين، ما فتئت تدعو إلى اعتماد مقاربة شاملة في معالجة هذه الظاهرة[1].

هذه المقاربة التي تعتبرها السلطات الجزائرية متوازنة، تعالج الظاهرة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، الأولى إنسانية بتقديم الرعاية الصحية اللازمة لهؤلاء المهاجرين وإطعامهم، ثم نقلهم إلى الحدود المتاخمة للنيجر ومالي عبر حافلات مكيفة، وهذا بغرض تسليمهم إلى سلطات بلادهم وفق الاتفاق الثنائي المبرم مع كل من سلطات هاذين البلدين. أما البعد الثاني، فهو تنموي من خلال مد يد المساعدة لهذه الدول من أجل تجاوز ازماتهم الداخلية، خاصة السياسية منها والتنموية، بينما البعد الثالث فهو أمني، إذ تعمل الجزائر على تأمين حدودها الجنوبية لمنع تسلل الإرهابيين وكل شبكات الجريمة من المتاجرين بالأسلحة والمخدرات.

**خاتمة**

مما سبق، يتبين أن أزمة المهاجرين الأفارقة أضحت ورقة تضغط بها أوروبا على دول شمال إفريقيا، من أجل الاستجابة إلى مطالبها خاصة فيما يخص مواجهة الإرهاب. فتقرير منظمة العفو الدولية يحمل في طياته مغالطات، تصدت إليها الجزائر عبر دبلوماسيتها، بحيث رفضت مطالب الأوروبيين بإقامة محتشدات على أراضيها لتجميع المهاجرين الأفارقة، كما تبقى تتمسك بحقها في ضمان الأمن بعدما تبين للمسؤولين الجزائريين أن الأمر لا يتعلق بهجرة سرية لبعض الأفراد المعزولين فقط، بل يتعدى ذلك إلى شبكات تحترف عملية تهريب البشر قصد المتاجرة بهم، وهو ما تريد التصدي له بفضل تعبئتها لمختلف الأجهزة الأمنية وتسخير دبلوماسيتها لشرح وجهة نظرها خاصة أمام المسؤولين الأفارقة، وتذكيرهم بأن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الحقوقية بعضها يحوي مغالطات لا يمكن تقبلها.

إن الانتقادات التي توالت على الجزائر خاصة من قبل منظمة العفو الدولية، قابلها رد يمكن وصفه بالدفاعي من قبل الدبلوماسية الجزائرية، بحيث وجد المسؤولون أنفسهم يبررون جميع خطواتهم بترحيل المهاجرين السريين، ومنعهم من التسلل عبر الحدود البرية. فقد تعاطى المسؤولون مع هذه الأزمة بأسلوب غير منسجم ميزه انعدام التنسيق مع باقي الدوائر الوزارية ذات الصلة بأزمة الهجرة. وخلال الأشهر الماضية، صار الخطاب الجزائري بشأن هذا الملف موزعا بطريقة عشوائية بين الهلال الأحمر الجزائري ووزارة التضامن الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية، فيما انحصر دور وزارتي الداخلية والدفاع الوطني في توقيف وتوفير التغطية الأمنية لعمليات الترحيل الموقّع بشأنها اتفاقيات ثنائية مع حكومات دول المهاجرين.

لهذا، فإنه يتوجب على السلطات الجزائرية التفكير في اعتماد سياسة إعلامية جديدة للتعامل بها مع المستجدات الإقليمية والدولية التي تكون الجزائر ومؤسساتها الرسمية طرفا فيها، وهذا للتصدي للحملات التي تشوّه الحقائق. كما ينبغي في هذا الصدد إعادة الاعتبار لمديرية الاتصال والإعلام والتوثيق بوزارة الخارجية، بصفتها الجهة الرسمية الوحيدة لحد الآن المخولة التعبير عن المواقف الجزائرية من القضايا الإقليمية والدولية، وذلك بإعادة

[1]- "الجزائر: معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم وفق احترام حقوق الإنسان"، **صحيفة القدس العربي**، 24 فيفري 2018، http://www.alquds.co.uk/?p=886063 تاريخ الاطلاع 26 جوان 2018 سا 22.00

بعث مصلحة الإعلام الخارجي الذي توجد على الورق فقط، ولم يتم تفعيلها رغم مرور سنوات عدة على اعتماد الهيكل الإداري الحالي لوزارة الشؤون الخارجية.

**قائمة المراجع:**


- غربي محمد وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط – المخاطر وإستراتيجية المواجهة.**(بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014).
- عثمان الحسن محمد نور، **الهجرة غير المشروعة والجريمة.** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008).
- سيد الأهل حسن الإمام ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار.**( الاسكندرية: دار الفكر الأهل الجامعي، 2014).
- يورو ميد للهجرة 2، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي.** (2008-2011).
- السرياني محمد محمود ، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". **مجلة الأمن والحياة،** (العدد 257 صفر 1432،).
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **حقوق الإنسان وحماية اللاجئين،** برنامج التعليم الذاتي رقم 05، المجلد الأول، 2006.
- منظمة الأمم المتحدة، **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم** 158/اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 81 في نيروبي (كينيا) جوان 1981.
- منظمة العفو الدولية، "**الجزائر: استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكثر من 2000 من المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء**"، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/10/algeria-mass-racial-profiling-used-to-deport-more-than-2000-sub-saharan-migrants/تاريخ التصفح: 06 جويلية 2018 سا: 22.00
- هيومن رايتس ووتش، **معاملة غير إنسانية للمهاجرين في الجزائر، تقرير صادر بتاريخ 28 جوان 2018.** يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/28/319691
- الجزائر تعود للعمل باتفاقيات ترحيل المهاجرين السريين بعد تجميدها لأشهر، **موقع المغاربية.** 08 نوفمبر 2014، https://almagharibia.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

وليد رمزي، "الجزائر تستعد لترحيل رعايا من النيجر وترد على الانتقادات الغربية"، **tsa عربي،** 27 جوان 2018.

https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "الجزائر تتعامل مع المهاجرين بكل كرامة و إنسانية"، **وكالة الأنباء الجزائرية،** 04 جويلية 2018،

http://www.aps.dz/ar/algerie/58452-2018-07-04-16-43-57 تاريخ الاطلاع: 10 جويلية 2018 سا: 16.00

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " 9 ملايين أورو صرفت لترحيل 10 ألاف امرأة وطفل افريقي نحو بلدانهم "، وكالة الأنباء الجزائرية، 02 نوفمبر 2017، http://www.aps.dz/ar/algerie/50295-9-10 تاريخ الاطلاع: 07 جويلية 2018 سا 22.00

- تشاد والنيجر تؤكدان أن ترحيل المهاجرين من الجزائر كان بطلب منهما. **الإذاعة الجزائرية**، 2018/07/11.

المصدر : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180711/146053.html تاريخ الاطلاع: 12جويلية 2018 سا 16.00

- عثمان لحياني، "مسؤول جزائري: لن نفتح الأبواب أمام موجات المهاجرين الأفارقة"، **صحيفة العربي الجديد**، 23 أفريل 2018.

www.alaraby.co.uk/society/2018/4/23/مسؤول-جزائري-لن-نفتح-الأبواب-أمام-المهاجرين-الأفارقة

- خيرة بوعمرة، " المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الجزائر احترمت كرامة المهاجرين الأفارقة عند ترحيلهم"، **موقع TSA عربي**. 11 جويلية 2018.

https://www.tsa-algerie.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-

- نسرين محفوف، "حقوقيون: الجزائر تتعامل إنسانيا وقانونيا مع المهاجرين واللاجئين"، **صحيفة الجزائر**، 19 مارس 2018،

https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%

- عبد السلام سكية، " الجزائر ترفض اتهامات منظمات غير حكومية بسوء معاملة المهاجرين الأفارقة"، **جريدة العرب**، 26 ماي 2018. https://alwatannews.net/article/773776/Arab

- أزمة الهجرة: "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاز "، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 27 جوان 2018.

http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-57 تاريخ الاطلاع: 11 جويلية 2018 سا 21.00

- ع. سمير، "وزير الخارجية عبد القادر مساهل يصرح: شبكات مافياوية وراء نزوح المهاجرين إلى الجزائر"، **صحيفة النصر**، 11 جويلية 2017، https://www.djazairess.com/annasr/175535: تاريخ الاطلاع عليه: 07 جويلية 2018 سا 15.00

- أزمة الهجرة، "من المستبعد أن تفتح الجزائر أية منطقة احتجاز (مساهل)"، **وكالة الأنباء الجزائرية.** 2018/06/27، http://www.aps.dz/ar/algerie/58187-2018-06-27-15-33-5 تاريخ الاطلاع 06 جويلية 2018 سا 18.30

-"الجزائر لن تقبل بإقامة مراكز إنزال للمهاجرين غير الشرعيين (أويحيى)"مصالح وزارة الشؤون الخارجية 2018/06/28،

- "الجزائر: معالجة ملف الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم وفق احترام حقوق الإنسان"، **صحيفة القدس العربي**، 24 فيفري 2018،

http://www.alquds.co.uk/?p=886063 تاريخ الاطلاع 26 جوان 2018 سا 22.00

– Guillant Michelle. La Mosaïque des migrations africaines. (**Revue Esprit** N° 160 . Aout–September 2005 Paris). p165

– Bureau International du Travail. Une Approche équitable pour les Travailleuses migrants Dans une Économie mondialisée. Conférence Internationale du BIT 92em session . Rapport n° 6. Genève. 2004. pp 15–21.

# الهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي: ظاهرة اجتماعية أم تهديد أمني؟

***The illegal immigration from a European perspective : social phenomenon or a security threat?***

**حريدي صبرينة[1]**

**[1]باحثة دكتوراه. جامعة الجزائر-03-**

**البريد الالكتروني:**sabo42010@hotmail.fr{ HYPERLINK "mailto:sab042010@hotmail.fr" }

**تاريخ الاستلام: 2018/11/15** **تاريخ القبول:2019/03/25**

**الملخص:**

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي لا تزال تطرح في عديد اللقاءات والمنتديات الدولية باعتبارها مسألة تعدت الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ،حيث أصبح طرحها مقرونا بالمسائل الأمنية على غرار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ تعتبر منطقة جنوب غرب المتوسط من أهم المناطق التي عرفت تزايدا في مستويات الهجرة غير الشرعية من دول الضفة الجنوبية إلى دول الضفة الشمالية خصوصا بعد سياسة الإغلاق التي انتهجتها دول الاتحاد الأوربي والمعبر عنها في فضاء تشنغن( Schengen) المقتصر فقط على الدول الأوروبية والتي تعتبر دول جنوب غرب المتوسط تهديدا أمنيا مباشرا لها، متجاهلة أن هذه الدول هي الأخرى أصبحت منطقة عبور لأعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين و هي تتحمل كذلك آثرها السلبية.

ففيما تتمثل السياسة الأوربية للهجرة غير الشرعية اتجاه منطقة جنوب غرب المتوسط؟ وما هي الآليات التي تم تبنيها في الحد من هذه الظاهرة؟

**الكلمات الدالة:** الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، منطقة جنوب غرب المتوسط

**Abstract :**

Illegal migration has become a phenomenon often discussed in various international meetings as it extended beyond humanitarian, social and economic considerations whereas its issues are more and more linked to other security issues as for terrorism and organized crime.

In this context, the South Western area of the Mediterranean has witnessed an intensification of illegal migration towards the Northern shores of this sea particularly after the adoption of

the closed borders policy initiated by the EU countries following the Shengen agreements circumscribed to the only EU states, considering in reality that the neighboring states of the southern shores constituted a direct threat , ignoring at the same time the fact that those states have become themselves a crossing area of intensified movement of illegal migration from Africa, as they assume by themselves the negative effects of such a phenomenon.

Therefore, what is the European policy towards illegal migration concerning the Southern area of the Mediterranean? And what are the instruments and mechanisms adopted to put an end to this problem?

**Key Words:** immigration, Terrorism, Organized crime, The Southern West of mediteranean.

**مقدمة:**

لا تزال موجات المهاجرين غير الشرعيين تتزايد بشكل كبير في منطقة غرب المتوسط متجهة من ضفته الجنوبية إلى ضفته الشمالية خاصة بعد الحراك الاجتماعي الذي عصف بالمنطقة العربية لسنة 2011، الأمر الذي جعل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأخذ حيزا كبيرا في اهتمام مراكز صنع القرار ومراكز البحوث ، فبالرغم من أن هذه الظاهرة تعكس حالة الأوضاع في الدول التي تشهد نزوح مهاجرين منها نحو دول أخرى أكثر استقرارا وأكثر تنمية، غير أن دول الاتحاد الأوربي ترى فيها تهديدا أمنيا مباشرا لها، دون أن تكلف عناء نفسها الوقوف عند الدوافع الحقيقية التي تقف وراء استفحال هذه الظاهرة وهذا من خلال بناء رؤية شاملة وكاملة قادرة على اقتراح حلول سليمة وفعالة للحد من منها.

غير أن تصنيف منطقة جنوب غرب المتوسط كبؤرة لعدم الاستقرار، جعل أوربا تنظر بعين الحذر لكل ما يحصل في هذه المنطقة، بل دفعها إلى طرح سياسات حول الهجرة غير الشرعية وتوظيف آليات من شأنها حماية أمنها واستقرارها، متناسية أن دول هذه المنطقة هي الأخرى أصبحت منطقة عبور لأعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين مع تحملها للآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير شرعية.

**الإشكالية:**

**ما هي محددات التصور الاوربي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة جنوب غرب المتوسط؟**

للإجابة على هذه المشكلة سيتم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: حول مفهوم الهجرة غير الشرعية

المحور الثاني: التأصيل النظري للظاهرة

المحور الثالث: تقييم السياسة الأوربية للهجرة غير الشرعية.

**المحور الأول: حول مفهوم الهجرة غير الشرعية**

**أولا: مفهوم الهجرة**

**الهجرة اصطلاحا:** كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر يعني ترك الشيء أو اعرض عنه، أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى.

أما **المهاجر**: فهو شخص غير مكان إقامته و تخطى الحدود السياسية أو استقر في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أو أمة [1].

**والهجرة** في العموم هي: حركة الانتقال فردية أو جماعية من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا أم امنيا[2].

**الهجرة الشرعية** تعرف على أنها: الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، وتكون عادة بين الدول التي لا تعرقل حركية الهجرة والتي تسمح قوانينها للمهاجرين بالتوافد إليها وفقا لما تمليه إجراءاتها للمهاجرين، فتقدم تسهيلات للحصول على تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.[3]

أما **الهجرة غير الشرعية** فتعني دخول المهاجرين البلد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، إذ تعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.[4]

ويمكن **تعريف الهجرة غير الشرعية** أيضا أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية التي تتعقد فيا إجراءات السفر مما يجعل من الهجرة الشرعية أمرا مستحيلا.[5]

**ثانيا: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها ببعض المفاهيم**

ارتبطت الهجرة في السنوات الأخيرة بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب الأشخاص، الأمر الذي أدى إلى ما بات يعرف"أمننة الهجرة" أو "أرهبة الهجرة".[6]

**1. الهجرة والإرهاب:**

لقد دفعت التحولات التي طرأت على الأجندة الغربية وخاصة الأمريكية منها فيما يخص ببروز تهديدات أمنية جديدة جعلها تحدد عدوا جديدا يزعزع أمنها القومي، وهذا بعد أن كان العدو الكلاسيكي الخطر الشيوعي، لكن مع تفجيرات لندن ومدريد وبالخصوص تفجيرات 11 سبتمبر 2001، اتجه الغرب نحو بناء مفهوم جديد لأمنه جاعلا الضفة الجنوبية أولى أدوات تحقيقه.

و يعرف الإرهاب حسب الباحث **جيراردشاليياند (Gérard Chaliand)** : " عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين ، ويأتي من داخل الدولة او من خارجها"، فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية باستثناء الاستيلاء على الأموال و المنافع الاقتصادية.[7]

أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه: "استخدام العنف – غير القانوني –أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[8].

فبالرغم من اختلاف طبيعة الأحداث والظروف بين ما حدث في مدريد ولندن باعتبارها ترتبط بظروف أمنية وأوضاع سياسية خارجية من جهة، وما حدث في فرنسا وألمانيا وبلجيكا إلا أن هذه الأحداث نبهت إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان والعنصرية والتطرف والإرهاب والإسلام السياسي.

إذ أدت هذه الأحداث إلى إلقاء اللوم على المهاجرين العرب و المسلمين عما آلت إليها ظروف هم ،فنجد الرئيس الفرنسي السابق **نيكولاس ساركوزي(Nicolas Sarkozy)** يصف المتسببين في أحداث العنف التي جرت في فرنسا 2005 بالرعاع أو الحثالة، في إشارة منه إلى المهاجرين المغاربة الذين لم يستطيعوا

الاندماج في المجتمع الفرنسي، وهذا بسبب مشكلات البطالة و التهميش و الفقر إضافة إلى أزمة الهوية التي يعاني منها المهاجرين[9].

وهكذا وتزامنا مع الظروف المعيشية للمهاجرين في دول الاستقبال تم تصعيد الحملة العالمية ضد ما يسمى بالحرب على الإرهاب وما صاحبها من دعايات إعلامية سلبية قد تساهم في تعميق المشاعر السلبية للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية، متجاهلة أن هؤلاء المهاجرين هم كذلك ضحايا لأعمال إرهابية (عصابات المافيا في ايطاليا).

**2.الهجرة والجريمة المنظمة:**

أبدى المجتمع الدولي تخوفه من ارتفاع نسبة الجرائم التي أصبحت تهدد امن واستقرار الأفراد والدول، بحيث انتشرت في الآونة الأخيرة جماعات منظمة تستعمل في أعمالها الإجرامية كل وسائل الترهيب والتخويف.

تعد الجريمة على أنها كل نشاط غير مشروع من الأنشطة غير المشروعة، تهريب الأموال، تهريب الآثار، تجارة الأسلحة، الجريمة الالكترونية، فقد أضحت المنضمات الإجرامية تشكل مؤسسات كل مؤسسة تختص في نشطات محظورة وغير شرعية خصوصا وأنها استفادت من العولمة المالية التي مكنت هذه المنظمات عبر تقنيات متطورة من إخفاء المواد الأصلية الشرعية والاستثمار في الاقتصاد الرسمي في التدفق الهائل لرؤوس الأموال.[10]

من جانب آخر، تسببت العولمة في انتشار ظواهر العابرة للحدود كالجريمة المنظمة ظهور عرقيات قومية، تدفقات الهجرة...) لذلك فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، التي ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى ضياع القيم الثقافية. [11]

**يعرف الانتربول (الشرطة الدولية) الجريمة المنظمة** على أنها: «أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية[12].

فالهجرة غير الشرعية في سياق علاقاتها بالجريمة المنظمة تشكل تهديدا في استقرار وامن الدول الأوروبية، إذ تنتشر بشكل واسع شبكات الإجرام التي تعتمد في نشاطها على تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فان 2بالمائة من الناتج العالمي لسنة 1998 تندرج ضمن النشاط غير المشروع أما العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر بين 300 و500 مليار دولار سنويا، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات الإجرامية إلى الاستفادة من حركية الهجرة غير الشرعية.[13]

فالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات كلها تبعات أمنية يتم ربطها بالتدفقات البشرية (الهجرة غير الشرعية) مما يجعل التهديد متعدد الأبعاد والزوايا وهذا سوف يؤثر بالتأكيد على الحلول المطروحة في معالجة مسالة الهجرة، اذ كلما تشابكت المتغيرات، تشابكت معها آليات العلاج.

**المحور الثاني: التأصيل النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية**

تضم منطقة غرب المتوسط ضفتين، شمالية تشكل مصدر جذب للهجرات وضفة جنوبية تشكل مصدر طرد بسبب مجموعة من المتغيرات التي حتمت على الأفراد في الجنوب التفكير بشق الطريق نحو الضفة الشمالية منها وفيما يلي أهم المقاربات النظرية التي فسرت حركية الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله.

**1.المقاربة الأمنية:**

ظلت القضايا الاستراتيجية و الأمنية في البحر المتوسط محكومة بظروف الصراع بين المعسكر الغربي و المعسكر الشرقي في إطار الحرب الباردة[14] ، غير أن نهاية هذا الصراع طرح جملة من النظريات التي كانت نتاج طبيعة التحولات التي شهدتها المرحلة ومن بينها التحول في مفهوم الأمن .

كانت أولى التصورات النظرية للأمن تنصب في إطار عسكري تقليدي يجعل من القوة المادية (قوة الجيوش، نوع وعدد السلاح...) الفاصل الرئيس في الانتصار خلال الحروب، إذ يعمل على تأمين حدود الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها.

فالمعضلة الأمنية اليوم نابعة من شعور الدولة بالتهديد ما يجعلها تسعى للحصول على مزيد من القوة عبر تسليح ترسانتها الحربية، ونرى هذا متجليا في نسبة الإنفاق العسكري المغاربي، إذ زاد معدل الإنفاق الجزائري خلال الفترة 2001-2011 بنسبة 173% لتحتل الجزائر المرتبة 11 عالميا ضمن الخمسين دولة الأكثر إنفاقا في العالم، أما المغرب فقد زادت نفقاته العسكرية خلال نفس الفترة إلى

45.5%.[15]

**جدول رقم (1) يوضح حجم الإنفاق العسكري المغاربي (مليار دولار) 1980-2013**

| البلدا\الفترة | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا |
|---|---|---|---|---|---|
| 2013-2000 | 8,180 | 72,780 | 16,374 | 39,026 | 1,503 |
| 1999-1989 | 4,371 | 17,080 | 6,579 | 22,323 | 0,451 |
| 1988-1980 | 2,812 | 5,796 | 4,562 | 15,942 | 0,320 |
| 1980-2013 | 15,363 | 95،656 | 27,515 | 77,291 | 2,274 |

**المصدر**: عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

الملاحظ في هذا الجدول الأهمية التي توليها الدول المغاربية للجانب العسكري الذي يفسر بظهور تحديات أمنية جديدة، الإرهاب في الساحل، انتشار الأسلحة وتجارة المخدرات، غير أن هذا الاهتمام قابله إهمال في جانب التنمية، إذ أصبح المواطن في هذه الدول غير قادر على توفير حاجياته اليومية، مما يدفعه إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية من خلال تبني الطرق غير القانونية في مغادرة وطنه نحو مكان آخر يلبي هذه الاحتياجات.

أما على المستوى السياسي، فقد ذكر **جيمس تيراس(G. Terras)**،وجود دول ثلاث في واحدة ، فيما أسماه "الدول التعددية"، ويصنفها إلى ما يلي[16]:

- **الدولة التاريخية:** تخضع للنخب السياسية ولأنصارها من الجماهير، كما أنها تستمد ادعاءات الزعامة من طرف الحزب الواحد.
- **الدولة الحديثة:** وهي تؤدي وظيفتين، فهي دولة التقنوقراط ودولة الرفاه، فهي تعمل على دمج مواطنيها في الأمة الدولة إذ تعمل على تأكيد شرعية النظام وشرعية النخب الحاكمة.
- **دولة القمع:** هي دولة فوق المجتمع وفوق القانون، وهي من تضع قانونها الخاص، تستعمل أجهزة القمع التي تمتلكها الدولة في حماية الطبقة الحاكمة.

ولهذا فالمواطن في الدول العربية بقمع حرياته وعدم إشراكه الحياة السياسية، سيولد لديه شعور بالاضطهاد والعزلة والنفور من كل ما له علاقة بالسلطة والنظام الذي عادة ما يعبر عن المصالح الشخصية للطبقة الحاكمة في الدول المغاربية، والتي تعتبر من بين أهم الدوافع المتسببة في هجرته.

قد أوضحت من جانبها مدرسة كوبنهاغن للسلام عبر عديد روادها **باري بوزان(BurryBuzan) أن** الأمن أصبح أمنا شاملا ومتعدد الأبعاد يشمل إضافة إلى البعد العسكري البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جهة أخرى ميزت هذه المدرسة بين أمن الدولة المرتبط بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية[17]، فإذا أسقطنا هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة فان الهجرة غير الشرعية تندرج في إطار الأمن الإنساني خصوصا في ظل المبادلات الدولية وتطور وسائل الاتصال التي تسهل الحركات البشرية، إذ أصبحت مصدر قلق لعديد الدول والمجتمعات بسبب مسائل الهوية ونجد هذا متجليا في التحدي الذي تسببت فيه الظاهرة في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية.

فالهجرة غير الشرعية أضحت اليوم موضوعا يكتسي طابعا اجتماعيا ثقافيا جعل منه مصدر تخوف المجتمعات الأوروبية التي تسعى للحفاظ على هويتها خصوصا في ظل النمو المتزايد والمتسارع للظاهرة.

**2.المقاربة الاقتصادية:**

تعود بداية هذه النظرية إلى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه **لفييز) (W.A.Lewis**أين حاول أن يجد تفسيرا للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.
إن الهدف من الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة، وحسب الأستاذ **تابينو (G.P.Tapinos)** فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي[18]، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد.

فأي نظام سياسي يستمد مشروعيته وديمومته من قدرته على تحقيق الحياة الأفضل لشعبه، وحل أو مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مجتمعه[19] ،غير أن الحكومات العربية لم تعط أهمية لكيفية تحسين هذه الظروف ،بحيث يتسم اقتصادها بالضعف وعدم التنوع ، مما أدخلها في مشاكل داخلية، كشفت عجزها في تحقيق وظيفتها التي مردها غياب رؤية تنموية محددة الأهداف والوسائل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل[20].

من جهة أخرى إن تطور الرأسمالية أدى إلى بروز نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر **سمير أمين** ،في هذا الصدد، أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وفي هذا السياق نلاحظ أن الدول الأوروبية تعمل على تشجيع هذا النوع من الهجرات (هجرة الأدمغة) التي تستفيد من إمكانياتها المعرفية والعلمية وتتصدر دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، تونس والمغرب قائمة هجرة الكفاءات الذين عادة ما تضم فئة الأطباء والمهندسين، في مقابل ذلك نجد نزيف الكفاءات العربية ناتج عن إخفاق هذه الدول في الاهتمام بعقول مواطنيها والذي مرده نقص الإمكانيات، إضافة إلى حجب المعرفة التي تعني إدراك المواطن لحقوقه ومن ثم المطالبة بها[21].

إن التيار المؤيد لمسألة تواجد المهاجرين في أوروبا يؤكد الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويعتبر مؤيدو هذا الاتجاه أن العنصرية ضد المهاجرين ستزيد من التطرف، وبالتالي يمكن حدوث ردود أفعال متطرفة من قبل هؤلاء الذين يشعرون بالتمييز والعنصرية في ظل تشدد أحزاب اليمين المتطرف المنادية بطرد المهاجرين إلى أوطانهم[22].

وقد ذهب بعض المفكرين أمثال **بورتس(A.Portes)** عام 1981 و**ساسن(S.Sassen)** عام 1988 من خلال نظرية التبعية إلى ربط الهجرة بالتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة يعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط (الدول المتخلفة) واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة لدول المركز.

### 3.المقاربةالاجتماعية:

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوربا خلال فترة السبعينيات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري يهتم بدراسة الأوضاع التي يعيشها المهاجر[23].

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي، ومعاناة المهاجرين من التمييز العنصري الممارس ضدهم، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان ونقابات عمالية تساعد المهاجرين، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أعمال كل من **ماسي (L.D.Massey)وبورديو(P.Bourdieu) وغرانوتي(B.Granotier)**.

فالاندماج حسب المفوضية الأوربية عملية ذات اتجاهين: الأول يقوم على حقوق والتزامات متبادلة بين مواطني الدول المضيفة والدول المصدرة، وتترتب عن ذلك ضمان حقوق المهاجر حتى يتمكن من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى احترام المهاجر لقيم البلد المضيف والمشاركة الايجابية في عملية الاندماج دون تخليه عن هويته.[24]

غير أن هذا التعريف يبقى حبرا على ورق في ظل التخوف الأوربي من هذا الاندماج الذي يشكل خطرا على هويتها وتهديدا لحضارتها.

**جدول رقم (2) يبين عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية لسنة2015 (بتصرف)**

| الدولة | فرنسا | إيطاليا | ألمانيا | أسبانيا | بلجيكا | هولندا | المملكة المتحدة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المغرب | 926466 | 425238 | 114552 | 699800 | 93012 | 172291 | 23519 |
| الجزائر | 1430656 | 22471 | 23272 | 55306 | 12054 | 3975 | 26826 |
| تونس | 388598 | 107671 | 41332 | 2734 | 5730 | 4568 | 6606 |
| ليبيا | 2351 | 36222 | 4471 | 966 | 236 | 908 | 17684 |

***بتصرف الطالبة، لم يتضمن هذا التقرير إحصائيات خاصة بالدولة الموريتانية.**

**Source : Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**,Institut européen de la méditerranée , Barcelone, 2016,p466.

قدر عدد المهاجرين لدول الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية من المتوسط لسنة 2015 بحوالي 8162375 مهاجر أما عدد المهاجرين الأجانب نحو الاتحاد الأوربي فقد بلغ 34043026 مهاجر أي إذ ما قورن مع عدد سكان الاتحاد الأوربي والمقدر بأكثر من 512,6مليون نسمة سنة 2018[25]، ما يجعل من الهجرة خطرا.

شهدت سنة 2015 ارتفاعا محسوسا في عدد اللاجئين القادمين إلى أوربا عبر المسالك الجنوبية، إذ قدر عددهم بحوالي 1046496 لاجئ مقارنة ب229430 لاجئ سنة 2014، وقد ميز هذه السنة بهلاك عدد هائل ممن حاولوا عبور المتوسط، فوفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة قدر عددهم بـ3770[26]،أي بزيادة قدرت بحوالي 15% مقارنة بسنة 2014.

**جدول رقم (3) يبين وجهة المهاجرين إلى دول الأعضاء في جنوب الاتحاد الأوربي لسنة 2015 من خلال البحر والبر**

| الدولة | عن طريق البحر | عن طريق البر | المجموع |
|---|---|---|---|
| اليونان | 853650 | 3713 | 857363 |
| بلغاريا | 0 | 31174 | 31174 |
| ايطاليا | 153842 | 0 | 153842 |
| اسبانيا | 3845 | 0 | 3845 |
| مالطا | 106 | 0 | 106 |
| قبرص | 269 | 0 | 269 |
| المجموع | 1011712 | 34887 | 1046599 |

**Source**:Roderick Pace, les migrations en Méditerranée : origine et caractéristiques, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**,Institut européen de la méditerranée , Girona, Barcelone, 2016,p101.

يتضح من الجدول أن عدد المهاجرين يتوجهون بقوة إلى اليونان وايطاليا حسب إحصائيات 2015، بحوالي أكثر من مليون مهاجر غير شرعي، مما جعل من المتوسط أخطر ممر من حيث عدد الوفيات التي هي في تزايد والتي قدرت بـ 20000 مهاجر لقوا حتفهم في مياه المتوسط منذ سنة 1988، وشهدت الأشهر الأولى من سنة 2015 لوحدها وفاة 1800 فرد[27].

وفي آخر إحصائيات لمنظمة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين شهري جانفي و جويلية 2017 حوالي 2420 ضحية من المهاجرين غير الشرعيين ما بين غرقى ومفقودين أثناء عبورهم للبحر المتوسط[28].

**جدول رقم (4) يوضح مسالك العبور للهجرة غير الشرعية خلال الأشهر الخمس الأولى لسنة 2016**

| المعابر | الدولة | من 1جانفي إلى 25ماي 2016 | من 1 جانفي إلى 25 ماي 2015 |
|---|---|---|---|
| المعبر الشرقي للمتوسط | اليونان | 156157 | 40297 |
| المعبر الشرقي للمتوسط | قبرص | 28 | 269 |
| المعبر المركزي )الرئيسي | ايطاليا | 37363 | 47449 |
| المعبر الغربي | اسبانيا | 1063 | 3845 |
| المجموع | | 194611 | 91860 |

**المصدر**: Roderick Pace, les migrations en Méditerranée : origine et caractéristiques, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**,Institut européen de la méditerranée , Girona, Barcelone, 2016.p102.

فيما يخص أهم مناطق العبور فهي مقسمة على 3 مناطق إذ يعتبر المعبر الغربي أهم مسلك بحيث، يمر عبره مهاجرين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا نحو أوربا من خلال المغرب، غير أنه منذ 2010 انخفض عدد المهاجرين المستعملين لهذا المعبر بسبب عدة عوامل أهمها التطبيق الصارم للقوانين في المغرب واسبانيا، إضافة إلى عزوف الأفراد عن التوجه عبر ليبيا مخافة إعادتهم من قبل السلطات الحدود للاتحاد الأوربي، زد على ذلك ارتفاع نسبة البطالة في اسبانيا.[29]

أما المعبر الثاني فهو الطريق المركزي (ليبيا، على طول الشريط الايطالي والمالطي)،فقد شهد هذا الممر وصول عدد هائل من المهاجرين غير الشرعيين بسبب الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ سنة 2011، منذ هذا التاريخ قرابة 70000 مهاجر أصلهم من تونس، وإفريقيا جنوب الصحراء ، تمركزوا على السواحل الايطالية والمالطية، غير أنه وبعد سقوط نظام القذافي تراجع العدد نسبيا[30]، أما الأوضاع السياسية غير المستقرة التي ميزت بصفة عامة المنطقة دفعت بالأفراد إلى طلب اللجوء مشجعين بذلك نشاط الشبكات غير الشرعية (الاتجار بالأفراد) التي تستغل ظروف المهاجرين في زيادة حركتها.

**المحور الثالث: تقييم السياسة الأوربية للهجرة غير الشرعية في منطقة جنوب غرب المتوسط**

ويمكن حوصلة السياسة الأوربية للهجرة في الترتيبات الأمنية التالية:

**أولا: سياسة مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي:** تعتمد أوربا على الآليات الأمنية في شقها العسكري الردعي بحيث تنفق أموالا ضخمة في أنظمة المراقبة الالكترونية لحماية الحدود واستحداث مؤسسات مهمتها مراقبة الحدود ومن أهمها وكالة **فرانتكسFrontex**(الوكالة الاوربية لحراسة الحدود وحراسة الشواطئ)[31]،،التي تقوم بمراقبة الشواطئ الأوربية من خلال عملية **ماري نستروم** التي باشرت بها ايطاليا في 2013 قبل أن تتوقف في 2014 لأسباب مالية.

ولهذا وبهدف إيجاد حل لهذه الوضعية التي تجاوزت إمكانيات آلية فرانتكس عقد المجلس الأوربي دورة استثنائية، بالتركيز على دور فرنسا وايطاليا في اتخاذ الإجراءات الضرورية كتقوية الحراسة البحرية واستقبال اللاجئين والمهاجرين القادمين بالخصوص من ليبيا جراء الدمار والخراب الذي ساد البلاد ، بحيث تم إشراك الحلف الأطلسي الذي يعد إلى جانب فرنسا من بين العوامل التي أدت إلى انهيار نظام القذافي في 2011 والذي أفضى إلى حالة من الفوضى ، تجني فرنسا ثمارها من خلال موجات الهجرة، وقد أقر الحلف الأطلسي بـ"الخطأ «الذي ارتكبه عند تدخله في ليبيا غير أن فرنسا أبت أن تعترف بذلك[32].

**ثانيا: عملية ترايتون:** أطلقتها وكالة فرانتكس بميزانية أقل، بحيث قررت القمة الأوربي الطارئة التي عقدت في 23 أفريل 2015 تعزيزها عسكريا لإنقاذ المهاجرين.

غير أن التصور الأوربي الأمني للهجرة غير الشرعية جعلها تعقد قمة طارئة أخرى في 18 ماي 2015 جمعت وزراء الخارجية والداخلية الأوربيين، حيث تمت الموافقة على إجراء عملية بحرية تحت اسم "**يونافور**" رصدت لها ميزانية تقارب 118,2 مليون أورو[33].

وقد تدعم هذا التصور الأمني من خلال تجنيد أساطيل بحرية بموافقة دولية، حيث تم تبني القرار رقم 2240 بغالبية الدول 14 من أصل 15 دولة القاضي بالسماح لدول الاتحاد الأوربي بمداهمة السفن التي

تحمل المهاجرين غير الشرعيين القادمة من سواحل ليبيا وقد تم إدراج هذا القرار ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحد وللذي يقر باستخدام القوة لضمان السلم والاستقرار.

فهل فعلا هذا الإجراء يتطابق وتطلعات التصور المغاربي للهجرة غير الشرعية؟ لا أعتقد ذلك، فالسلم والاستقرار بالمفهوم الأممي ليس بالمفهوم المغاربي الذي يدرك جيدا أن الهجرة غير الشرعية في الأصل تعبر عن مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية فهي نتيجة لظروف معينة وليست سببا فيها.

إن الهجرة غير الشرعية أضحت هاجسا يؤرق أوربا التي عجزت عن تشكيل سياسة دفاعية أمنية مشتركة خارج المضلة الأطلسية، بحيث أظهر تناولها لمسألة الهجرة عطبا في جهازها الأمني، ففي الاجتماع الأخير المنعقد في 29 جوان 2018 ببروكسل، تم تقسيم مسؤوليات الدول الأوربية تجاه المهاجرين من خلال ما يلي[34]:

1. إنشاء مراكز مراقبة: في كل من ايطاليا، اليونان، اسبانيا باعتبارها دول الواجهة لموجات الهجرة، أو إنقاذ الناجيين وتوزيعهم مثل السلع على هذه الدول
2. إطلاق أرضيات إقليمية للإنزال: يتم هذا تحت رعاية المنظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بحيث يتم التكفل بالناجين من المهاجرين المغاربة خارج المياه الأوربية
3. تأكيد على محاربة الهجرة خاصة بين الدول الأوربية وعزل المنظمات غير الحكومية التي تدعم المهاجرين، وقد تم تعيين ثلاث دول لاستقبال هذه الأرضيات وهي كل من ليبيا، تونس والمغرب التي تمر عبرها موجات المهاجرين نحو كل من ايطاليا واسبانيا.

وخلال هذا الاجتماع صرح رئيس المجلس الأوربي أن "سجون غوانتانامو للمهاجرين" من شأنها أن تخفض نشاط المافيا والاتجار بالبشر.

غير أن كل من الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب التي تواجه نفس مشاكل الهجرة مثلها مثل أوروبا رفضت مثل هذا النوع من الأرضيات.

في مسألة الهجرة غير الشرعية قدم الاتحاد الأوربي بين سنتي 2011 و2013 حوالي 5 مليار أورو كمساعدات موجهة لمنطقة جنوب المتوسط، خصوصا بعد الحراك الاجتماعي لعام 2011[35]، إلا أنه لا يزال يركز على الآليات الأمنية من سياسة غلق الحدود وحراسة الشواطئ بتقنيات عالية ومتطورة

و معاقبة المهاجرين بإيداعهم في السجون، كما قام أيضا بمراجعة السياسة الأوربية للجوار عام 2015 والتي أكد فيها على أهمية الجوانب الأمنية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي[36]، غير أنها في الحقيقة آليات ضد التيار يتم صياغتها دون أية حسابات للآثار العكسية التي يمكن أن تخلفها، فمنذ إبرام اتفاقية **تشنغن** ، عرف نشاط الهجرة غير الشرعية تزايدا ملحوظا ، بل كشف عن شبكات محترفة في تهريب المهاجرين، لهذا فأوربا من خلال هذه الآلية تكشف عن عجزها في تحقيق مقاربة شاملة للظاهرة، وهذا ما تؤكده الورقة الخضراء الصادرة عن المجلس الأوربي في 2005، إذ تتضمن سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة ،غير أنها لم تتطرق سوى إلى العمالة الشرعية التي يحتاجها السوق الأوربي دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوربا[37].

فبعدما كان ينظر إلى الهجرة كظاهرة ايجابية لما ساهمت به في نماء الدول المستقبلية[38] ،أصبحت ينظر إليها كتهديد أمني ،إذ تتخوف الدول الأوربية من نقل المهاجرين للأفكار المتطرفة في ظل تعارض القيم والمعتقدات بين دول ضفتي المتوسط ،إضافة إلى تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين ما يجعلهم يقبلون بأي وظائف وهو ما يمثل ضغطا على فرص العمل في الدول المضيفة[39].

وفي هذا الصدد قامت المفوضية الأوربية في عام 2015 باقتراح الأجندة الأوربية فيما يخص مسألة الهجرة والتي ركزت على المحاور التالية[40]:

- التقليل من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية
- إنقاذ الحياة وتأمين الحدود الخارجية
- تشكيل سياسة لجوء مشتركة ومتينة
- إنشاء سياسة جديدة فيما يخص الهجرة الشرعية

ما يلاحظ في هذه الأجندة هو تناولها بشكل عام وفضفاض موضوع الهجرة وهو المقترح نفسه المطروح في السياسات السابقة دون التطرق إلى التدابير التنموية التي يمكن أن تلعب دورا في تقليص موجات المهاجرين، بل ذهبت بعض التيارات السياسية في أوربا في مقدمتها اليمين المتطرف إلى اتهام هؤلاء المهاجرين بتسببهم في تردي الأوضاع في أوربا[41].

غير أن الاتهام يجب أن يوجه إلى هذه السياسات التي يصوغها الاتحاد الأوربي والتي كشفت عن عدم قدرة الدول الأوربية على تقاسم المسؤوليات في معالجة طلبات اللجوء، خصوصا بعد الحراك الاجتماعي الذي طال المنطقة العربية لسنة 2011، بطريقة فعالة والتي تعتبر من بين أسباب فشل الآليات المتبناة في هذا الخصوص، فمثلا السياسات التي يتم إتباعها من قبل المجر وبولونيا في تقسيم وتوزيع اللاجئين لعبت دورا هاما في الفوضى التي ميزت حدود أوربا في 2015.[42]

وقد شكلت هذه المسألة خلافا بين الدول الأوربية التي رفضت تحمل مسؤولية هؤلاء اللاجئين على غرار كرواتيا والمجر وألمانيا التي باشرت باستقبال أكثر من مليون لاجئ خلال عام 2015 والذي أدخلها في وضعية صعبة أمام تنامي القومية في البلاد.

ومن جهتها باشرت فرنسا باستقبال 30000 لاجئ، جلهم اختار وجهات أخرى كألمانيا والسويد وبريطانيا فهي دول مرتاحة اقتصاديا وسوق العمل منتشر مقارنة بفرنسا التي تنخرها البطالة[43].

وقد قدمت المفوضية الأوربية سنة 2016 ، اقتراحا مفاده تعزيز ما جاء به قانون دبلن والقاضي بتحديد الدولة المكلفة بمعالجة طلبات اللجوء ، مركزة على تضييق التنقل لطالبي اللجوء من بلد أوربي لآخر من خلال إجراءات الردع والعقاب[44].

وحتى المراجعات التي جرت على **قانون دبلن** لم تكن في المستوى المطلوب إذ لم تأخذ بعين الاعتبار الوجهات المرغوب فيها من قبل اللاجئين والتي عادة هي مرهونة باعتبارات عائلية، ثقافية، لغوية، والتي تشكل عوامل رئيسية في الاندماج الناجع على المدى البعيد.

إن السياسات الصلبة التي يطرحها الاتحاد الأوربي في تعامله مع مسألة اللاجئين الذين من المفروض هم محميين بقوانين دولية ومواثيق أممية، تنم عن تخوف من أن تأخذ أبعادا من شأنها أن تهدد الأمن القومي الأوربي والهوية الأوربية خاصة في ظل المشاكل الداخلية كأزمة السكن والبطالة التي تتخبط فيها بعض الدول على غرار اليونان[45].

ويلاحظ في تعامل الدول الأوربية مع هذه المسألة عدم التفرقة بين اللاجئ والمهاجر فالأول يترك بلده ووطنه من أجل البحث عن الحماية والثاني يتركه من أجل البحث عن حياة أفضل من خلال تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية التي هي غاية المهاجر.

مما سبق يتضح أن الطرح الأوربي للهجرة غير الشرعية، أصبح ورقة سياسية، تستعملها أحزاب اليمين للوصول إلى السلطة، مستغلة مشاعر الكره والحقد التي تكنها شعوب الضفة الشمالية لشعوب الضفة الجنوبية، وقد ساعد الإعلام الغربي الموجه في تعميق هذه المشاعر من خلال تشويه صورة الإسلام والمسلمين عبر جعلهم أعداء للحضارة الغربية.

**خاتمة:**

لازال الاتحاد الأوربي ينظر إلى الهجرة غير الشرعية كمصدر يهدد أمنه و استقراره، خصوصا في ظل غياب سياسة دفاعية و أمنية أوربية مشتركة من شانها أن توحد المواقف الأوربية إزاء التدفقات المتتالية للهجرات إلى أراضيها، فجانب يرى فيها تهديدا لأمنه و استقراره بل و تهديدا لهويته ووجوده، و جانب يرى فيها مصدرا ، يغطي به النقص في اليد العاملة الأوربية المكلفة و الهرمة في الوقت نفسه، فبعض اقتصاديات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على المهاجرين الذين تستفيد من خدماتهم بصفة غير قانونية و حتى غير إنسانية ضاربة بعرض الحائط القوانين التي شرعتها فيما يخص احترام حقوق الإنسان و عدم استغلاله مهما كان عرقه أو جنسه أو دينه .

ما زاد المسألة تعقيدا، هو غياب موقف مغاربي موحد بشأن مسالة الهجرة غير الشرعية ،بالرغم من أن بعض الدول المغاربية تشكل هي الأخرى مناطق عبور للهجرات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، ما يحتم عليها بذل جهود أكبر في سبيل البحث عن حلول عقلانية ناجعة، بحيث تكون أولى خطوات هذه المعالجة بالتشخيص الجيد و الدقيق لقضية الهجرة غير الشرعية ، من خلال بناء سياسات مشتركة بمعنى الكلمة، تعبر عن مواقف جميع الأطراف دون إقصاء أي طرف، غير أن السياسة الأوربية تبقى المهيمن الأكبر في دراسة ومعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط.

## الهوامش:

[1]فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، الجزائر: مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص ص (15-16).

[2]عبد النور ناجي، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق السياسية، في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط، 29-30 أفريل 2008، ص 119.

[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2007، ص17.

[4]ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الارومغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010-2011، ص35.

[5]هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة **السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع179 ،2010، ص119.

[6]**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر3، ع2011،1، ص43.[6]

[7] محمد غربي، من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، **دفاتر السياسة والقانون**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ع1، 2009، ص95.

[8]دريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية ووقائع المقاربات الانفرادية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 281، 2002، ص38.

[9]ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ع2006،163، ص195.

[10] Gille favarelgarrigues , « la criminalité organisée transnationale» un concept à enterrer ? **l'Economie Politique** n°15,2002, p9 .

[11]عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،الجزائر: المكتبة العصرية ،2005 ،ص 26.

[12]. يونس زكور،**الإرهاب والإجرام المنظم، أيعلاقة**، الحوار المتمدن، 2007، من الموقع www .ahewar. org http :

[13]ختو فايزة ، **مرجع سبق ذكره**،ص44.

[14] مراد إبراهيم الدسوقي، القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط، **مجلة السياسةألدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع118، 1994، ص85.

[15]عبد النور بن عنتر، اشكالية التسلح في المغرب العربي ،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ع 3، 2014، ص 32.

[16]خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص(62.63).

[17]Kheithkrqse, ;Michel Williams, **broadening the agenda of security studied:** politics and methods .mershon international studies review ,1996, P243.

[18]G.P.Tapinos, **L'économiedesMigrationsInternationales**, Paris : Fondations des Sciences Politiques, HarmandCollin, 1974, p.14.

[19]ناهدة حسين علي الاسدي، **ربيع الثورات العربية: أسبابه وتحولاته**، ط1، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص 13.

[20] عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"، من الموقع الإليكتروني .http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc

[21]صلاح محمد عبد الحميد، سلامة الصاوي، **الهجرة: الطرق، الأسباب، الآثار**، ط1، مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2014، ص ص (125-126).

[22]هاني خلاف وأحمد نافع، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1998، ص232.

[23]العرمرم صفاء، "**سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات**"، من الموقع الإليكتروني{ HYPERLINK "http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html"}.

[24] ونيسة الحمر ونيالورفلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص (183-184).

[25] https : //www.touteleurope.eu/actualite/la-population-de-l-union-europeenne.html, **La population de l'union européenne**, https://www.touteleurope.eu/actualite/la-population-de-l-union-europeenne.html

[26]Roderick Pace, les migrations en Méditerranée : origine et caractéristiques, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**, Institut européen de la méditerranée, Girona, Barcelone, 2016.p99.

[27] Luigi Achili, Migration irrégulière à l'UE et le trafic d'êtres humains en méditerranée : le lien entre le crime organisé et l'immigration clandestine**, Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**, Institut européen de la méditerranée , Girona, Barcelone, 2016.p102.

[28]اسماعيل جنادي، الهجرة غير الشرعية : المقاربة الجزائرية، **مجلة الجيش**: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ع 655، 2018، ص 39.

[29] Luigi Achili**, op.cit,** p 107.

**[30] Idem**.

[31]أنشئت Frontex سنة 2004، مقرها فارسوفيا ببولونيا، دورها: مساعدة دول الاتحاد الأوربي والدول المنخرطة في فضاء شنغن على تسيير حدودها وحراستها من خلال توحيد المراقبة، والتعاون بين سلطات حراسة الحدود وتزويدهم بخبرات ودعم تقني.

[32] Samy Ferdjioui, Immigration clandestine, entre « erreur « responsabilité et devoir d'agir, ,**Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°21,2015, p16.

[33]اسماعيل جنادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[34] Djamel Boukrine, l'Europe s'offre un accord en trompe-l'œil, **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°38,2018, p16.

[35] Stefan Fule, **la politique de l'Union européenne envers ses voisins de sud**, Annuaire IEMED , 2016,p14 .

[36] Erwan lannon ,**le réexamen de la politique européenne de voisinage**, Annuaire IEMED ,2016,p254.

[37]نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 183، 2011، ص 26.

[38]هند هاني، الحماية الدولية للمهاجرين العرب: حالة المهاجرين المغاربة، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 272، 2001، ص 115.

[39]أشرف محمد كشك، حلف الناتو، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 185،2011، ص 23.

[40] Fabian Wllermain, l'agenda européen en matière des migrations, depuis un an. La réponse de l'EU à la crise a donné des résultats, mais surmontera difficilement, une autre preuve de solidarité, **Annuaire IEMed de la méditerranée** , 2016,pp(143-144).

[41] Jorgen S.Nielson, Tendance en matière de gestion de l'immigration et de la diversité en Europe, **Annuaire IEMed de la méditerranée**, 2016, p158.

[42] Samir Daiz, Europe France aux défis des Migrant, **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°35,2018, pp (22-23).

[43] Laurent Schwartz, Migrants, l'Europe, oui mais après ?, , **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°25,2015, p21.

[44]**Idem.**

[45]Laurent Schwartz, réfugies, l'Europe tourne-t-elle le dos à son histoire ? **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°24,2015, p17.

# حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015: نحو بناء سلام مستدام

# *Conflict résolution in Mali in accordance with the Algiers Road Map 2015: towards building sustainable peace*

**د. نبيل بويبية[1]**

**[1] أساتذ محاضر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة**

**بولسان جلال[2]**

**[2] باحث دكتوراه. جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة**

**البريد الالكتروني:** { HYPERLINK "mailto:n.bouibia@univ-skikda.dz" }

**تاريخ الاستلام: 2019/01/15** **تاريخ القبول: 2019/04/28**

**ملخص:**

تحاول هذه الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة تغطية أربعة مواضيع أساسية بنيت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر لسنة 2015 لحل النزاع وإرساء السلام في منطقة شمال مالي وتتمثل هذه المحاور في مبادئ وأسس حل النزاع، والمسائل السياسية والمؤسسية، ومسائل الدفاع والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية. حيث يتم تحليل المبادئ والالتزامات والأسس التي نصت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015، ومدى إعادة تنظيمها للأوضاع المتدهورة في شمال مالي، وكذلك محاولة معرفة الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها من أجل التنمية والعدالة والقضايا الإنسانية. وكذلك النظر في القضايا الأمنية وتهيئة مناخ مناسب لإرساء الأمن وبناء السلام بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات على المدى: القصير، المتوسط والطويل.

**الكلمات المفتاحية:** مالي، أزواد، بناء السلام، خارطة طريق الجزائر، النزاعات.

**Abstract :**

Through its three investigations, this paper attempts to cover four main themes underlying the Algiers Roadmap for the resolution of conflict and peace building in the Northern Mali region in 2015. These themes are the principles and foundations of conflict resolution, political and institutional issues, defense and security issues, social, economic and cultural development, as well as equity and humanitarian issues. In addition, the principles, commitments and basics of the Algiers Road Map 2015 are analyzed, as well as its contribution in reorganizing the deteriorating conditions in Northern Mali. In addition, the research aims at identifying agreed plans and strategies for development, justice and humanitarian issues. As well as to study the security issues and configure a suitable climate in order to build peace on the basis of short, medium- and long-term development projects in different domains

**Keywords:** Mali, Azouad, Peace building, Algeria Road Map, Conflicts

**مقدمة:**

يُعتبر النزاع في شمال مالي من بين النزاعات العنيفة التي شهِدَتْها القارة الإفريقية، حيث شكلت قضية التوارق وتمرّداتهم المتجددة في كل مرة منذ 1960 إلى غاية 2013 وإعلان انفصالهم عن الحكومة المالية محل أنظار الفواعل الإقليمية والدولية ككل، وتعتبر طريقة تعامل الحكومة المالية مع معاهدات السلام التي أفرزتها هذه التمرّدات، أحد الاسباب القوية للانتكاس في كل مرة نحو العنف، حيث تَعِدُ في كل مرة سكان الشمال بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات ثم لا تفي بوعودها، وكانت الجزائر قد ترأّست الوساطة في معظم اتفاقات السلام، ورغم اعتماد بعض الأطراف الخارجية خيار التدّخل العسكري لمحاولة حلّ وتسوية النزاع كالتدخل الفرنسي، إلاّ أن الجزائر قد عارضت هذه المقاربة وعملت على إدارة النزاع والسعي لتسويته بالطرق السلمية.

وقد تجسّد ذلك في جمع الأطراف المتنازعة على طاولة واحدة برعاية إقليمية ودولية وصولا إلى توقيع الاتفاق على خارطة طريق الجزائر2015، والتي تُعدّ من أبْرز اتفاقات السلام المبرمة بين الجماعات المسلّحة الأزوادية والحكومة المالية بهدف الوصول إلى تحقيق سلام شامل ودائم في مالي.

**حيث** أن مالي شهدت وما زالت إلى الآن في حالة من عدم الاستقرار واللاأمن نتيجة لانتهاك المعاهدات واتفاقيات السلام المبرمة منذ الاستقلال إلى غاية 2015، **(أنظر الشكل 01)** من طرف الجماعات المسلحة المنتشرة في تلك المناطق الشمالية تارة، ومن قبل الحكومة المركزية في باماكو تارة أخرى، هذا ما يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية وعرقلة مشاريع التنمية، وذلك لإعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإرساء قواعد العدالة. وقد شهدت مالي أربعة ثورات للتوارق، مما أدى إلى ظهور خمسة اتفاقات سلام مختلفة.

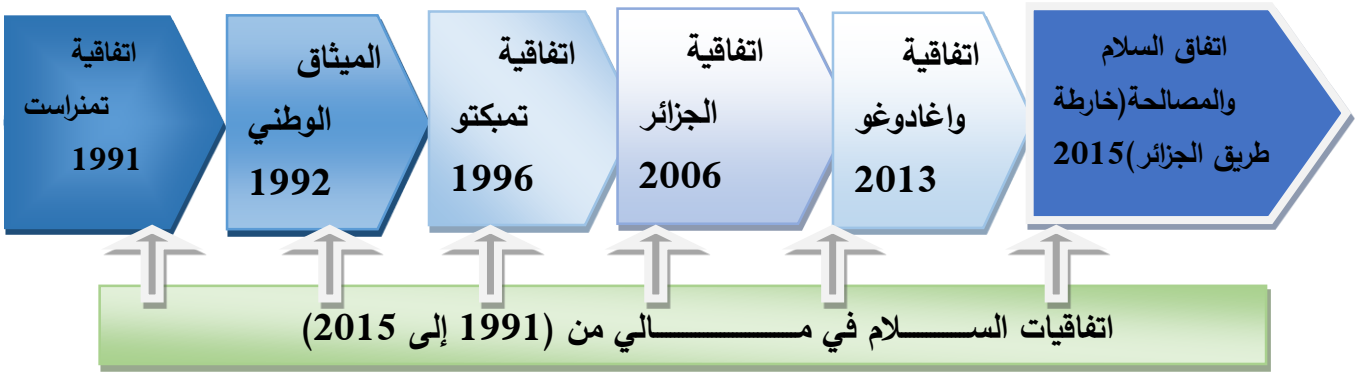


**الشكل رقم (01) إعداد الباحث**

وتحاول هذه الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة تغطية أربعة مواضيع أساسية بنيت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر لسنة 2015 لحل النزاع وإرساء السلام في شمال مالي وتتمثل في مبادئ وأسس حل النزاع، والمسائل السياسية والمؤسسية، ومسائل الدفاع والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية. حيث يتم تحليل المبادئ والالتزامات والأسس التي نصت

عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر2015، ومدى إعادة تنظيمها للأوضاع المتدهورة في شمال مالي، وكذلك محاولة معرفة الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها من أجل التنمية والعدالة والقضايا الإنسانية. وكذلك النظر في القضايا الأمنية وتهيئة مناخ مناسب لإرساء الأمن وبناء السلام بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات على المدى: القصير، المتوسط والطويل.

## المبحث الأول: المبادئ والالتزامات والأسس من أجل استدامة لحل النزاع

في هذا المبحث يتم تحليل ومعالجة مضمون الفصل الأول من خارطة طريق الجزائر الموقعة في الجزائر العاصمة، بين جمهورية مالي والحركات الأزوادية في 15 ماي 2015 واستُكملت في 20 جوان من نفس العام في باماكو، والمؤرخة قبل 8 أشهر بعد مفاوضات متعددة بدأت في 24 جويلية 2014، التي تقضي إلى التوصل إلى اتفاق من أجل سلام شمال ودائم، يضمن التوصل إلى حل النزاع، والقضاء على الأسباب الجذرية له، وبناء وحدة وطنية مؤسساتية تحترم التنوع الإثني فيها.

### المطلب الأول: المبادئ والالتزامات من أجل إدارة النزاع

تندرج هذه المبادئ والالتزامات ضمن الفصل الأول من اتفاقية خارطة الطريق ويحمل في مُجمله 4 مواد حيث جاء فيها:[1]

في **المادتين (02-01)** أن الأطراف تؤكد، انطلاقا من روح خارطة الطريق، التعهد بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالكامل وبِنيّة حسنة بالاعتراف بمسؤوليتهما الرئيسية في هذا الصدد. والتزامها بالمبادئ التالية:

- احترام الوحدة الوطنية وسلامة أراضي دولة مالي وسيادتها، فضلا عن شكلها الجمهوري وطابعها العلماني.
- الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وتعزيزه وتعزيز مساهمة جميع عناصر الشعب المالي، ولا سيما النساء والشباب، في أعمال البناء الوطني.
- يتحمل الناس المسؤولية عن الإدارة الفعالة لأنفسهم من خلال نظام الحوكمة أي يأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم واحتياجاتهم المحددة.
- تعزيز التنمية المتوازنة لجميع مناطق مالي مع مراعاة إمكانيات كل منها.
- رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي واللجوء إلى الحوار والتشاور من أجل تسوية المنازعات.
- احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية.

[1] « Accord pour la paix et la réconciliation aux mali issues du processus d'alger », 20 juin 2015, Art.01-02 , p. 03.

- مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.
- مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومنه يتبيّن أن هذه الاتفاقية تساهم في تعزيز ثقة الأطراف المحلية، ويمكن أن تسهل تنفيذها. وبعد ثلاثة أشهر من الجمود والركود، حققت آخر اجتماعات لجنة مراقبة الاتفاق (CSA) تقدما كبيرا، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني. ومع ذلك، من المهم توضيح المسؤوليات في توجيه اتفاق خارطة طريق الجزائر لتجنب العوائق المحتملة. الاتفاق هو في الواقع موضوع قراءات متناقضة. من ناحية معظم الحركات السياسية والعسكرية ووساطة أعضاء مثل الجزائر يجب أن تلعب دورا محوريا في تنفيذ هذا وتفسير هذه القضايا. في نظرهم، لجنة مراقبة الاتفاق هي الهيئة الوحيدة التي تجمع كل الأطراف الموقعة.[1]

كما يتبّن أن في كل من **المادة03 و04** مؤسسات الدولة المالية تعتمد التدابير التنظيمية أو التشريعية أو حتى الدستورية اللازمة، وذلك بالتشاور الوثيق مع الأطراف وبدعم من لجنة المتابعة (CSA) المنصوص عليها في هذا الاتفاق. كما تُنفّذ أحكام النطاق الوطني المنصوص عليها في هذا الاتفاق أساسا في المناطق الشمالية من مالي، دون الإخلال بالتدابير المحددة المتفق عليها في هذا الجزء من البلد. وتنطبق هذه الأحكام على مناطق أخرى من البلد[2].

ويتضح هنا حسب هاتين المادتين أنه يجب على دولة مالي أن تحافظ على سيادتها بالكامل وأن تتولى تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية، ويسند هذا الأمر إلى لجنة مراقبة الاتفاق التي يضمن لها الوسائل اللازمة لمراقبة الأطراف.

**المطلب الثاني: أسس إدارة دائمة للنزاع**

في هذا الإطار نصت المادة 5 في الفصل الثاني من الاتفاق على: أن الاتفاق يهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في مالي، مما يسهم في الاستقرار الإقليمي، فضلا عن الأمن الدولي. ويكرس رسميا التسوية الدائمة للنزاع على الأسس التالية:

**-تسمية "أزواد"**

**نصت الاتفاقية على أن اسم** يغطي أزواد مظهرا اجتماعيا وثقافيا وتذكاريا وواقعا رمزيا يشترك فيه مختلف السكان في شمال مالي، ويشكلون مكونات للمجتمع الوطني. وينبغي أن يشكل الفهم المشترك

[1] « Mali : la paix venue d'en bas ? », International Crisis Group, Rapport Briefing Afrique, n°115 (Bruxelles, 14 décembre 2015), p. 13.
2 Loc.cit.

لهذه التسمية، أساس توافق الآراء الضروري، مع احترام الطابع الموحد للدولة المالية وسلامة أراضيها، وذلك بتحليل الأسباب الجذرية للنزاعات الدورية التي شهدتها مالي.[1]

**-التدابير الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية**

حسب الاتفاقية يتطلب البعد الاجتماعي – السياسي للأزمات الدورية التي تشهدها منطقة شمال مالي معاملة سياسية. وفي هذا الصدد، جري تنظيم مؤتمر وطني للوفود خلال الفترة الانتقالية، بدعم من لجنة الرصد وعلى أساس التمثيل العادل للأطراف، بغية إجراء مناقشة مستفيضة بين عناصر الأمة المالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. حيث تحددت عناصر الحل الذي سيسمح لمالي بتجاوز محنتها المؤلمة، وتقدير مساهمة مختلف مكوناتها في هوية البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية. والميثاق من أجل السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، على أساس توافقي، من أجل السيطرة على ذاكرة الأزمة المالية وهويتها وأبعادها التاريخية وإغلاق وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية[2].

**-تدابير لضمان إدارة أفضل[3]**

وبالإضافة إلى التدابير المشار إليها أعلاه، تتطلب التسوية النهائية للنزاع والحوكمة التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتي تدور حولها في أعقاب العناصر التالية:

-إنشاء بنية مؤسسية تقوم على المجتمعات المحلية والأقاليم التي لها أجهزة تنتخب بالاقتراع العام ولصلاحيات واسعة النطاق.

-إدارة سكان المناطق المعنية لشؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

-زيادة تمثيل السكان الشماليين في المؤسسات الوطنية.

-تعزيز سيادة القانون بجعل العدالة أقرب إلى الشعب.

-إنشاء نظام للدفاع والأمن يقوم على مبادئ التفرد والشمول والتمثيل.

-المشاركة النشطة والهادفة للسكان، ولا سيما سكان الشمال، في إدارة الأمن المحلي.

-إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها في مالي.

-إنشاء منطقة تنمية في المناطق الشمالية، مع مجلس استشاري إقليمي وإستراتيجية إنمائية محددة تتكيف مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي، فضلا عن الظروف المناخية. وستمول هذه الإستراتيجية صندوق للتنمية المستدامة ستأتي موارده من المصادر العامة الوطنية والمساهمات الدولية.

[1] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., p. 04.
[2] Loc, cit.
[3] Ibid, p. 05.

وأخيرًا يجب التزام المجتمع الدولي بكفالة التنفيذ والاحترام الفعالين لأحكام هذا الاتفاق، فضلا عن دعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والتقني واللوجستي.

ومن خلال ما ذكر يمكن القول بأن الهدف البارز من هذه التدابير هو تحقيق الاستقرار في شمال البلاد. وقد ظلت المنطقة الشمالية لسنوات عديدة تخضع لأسس عدة وانتفاضات التوارق المتكرّرة منذ الستينيات. وكما لاحظ **بيزارد وشوركين (Pezard et Shurkin)**، أن الطرفان المتحاربان في النهاية تعهدا على الالتزام بأسس اتفاق خارطة طريق الجزائر. وأن سكان المنطقة الشمالية سيكونون ممثلين إلى حد ما في المؤسسات الحكومية، وإنه واجب على المنفذين الآن أن يلتزموا بالشروط المتفق عليها في هذا الاتفاق.[1]

**المطلب الثالث: إعادة تنظيم إقليم شمال مالي وإنشاء إطار مؤسساتي**

يحلل هذا المطلب **المادة 6** من الاتفاق اذ اتفق الطرفان على إنشاء هيكل مؤسسي يسمح للسكان الشماليين، في إطار المواطنة التشاركية الكاملة، بإدارة شؤونهم الخاصة، على أساس مبدأ الإدارة الحرة وضمان تمثيل أكبر لهم داخل المؤسسات الوطنية. ولهذا الغرض، وردت مجموعة من النقاط:[2]

**أولاً: على الصعيد المحلي**

–تتمتع المنطقة بمجلس إقليمي منتخب –جمعية منتخبة–، ينتخب بالاقتراع العام المباشر ويتمتع بنقل واسع جدا للسلطات والموارد ويتمتع بالصلاحيات القانونية والإدارية والمالية المناسبة.

–يتعين على السكان الماليين، ولاسيما في المناطق الشمالية، إدارة شؤونهم الخاصة في هذا السياق على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

–ينتخب رئيس الجمعية بالاقتراع العام المباشر. وهو أيضا رئيس السلطة التنفيذية والإدارة في المنطقة.

–الدوائر والبلديات لها أجهزة تداولية (مجلس الدائرة ومجلس الأعيان) تنتخب بالاقتراع العام المباشر وتصدرها مكاتب لها وظيفة تنفيذية برأسها رئيس مجلس الدائرة ورئيس البلدية المنتخب.

–يحق لكل منطقة اعتماد الاسم الرسمي الذي تختاره في إطار الأحكام المتعلقة بالوضع القانوني للمناطق وتشغيلها.

[1] John Bosco Nizeimana, « The Malian Crisis: Multiple Actors with Diverse Interests and Values », Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, n$^0$. 3 (2015), p. 128.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit.,art.06. p. 5.

**ثانيا: على الصعيد الوطني**[1]

-إعادة تفعيل وتسريع عملية إنشاء مجلس النواب الثاني تحت اسم مجلس الشيوخ ومجلس الأمة أو أي تسمية أخرى ذات قيمة في طبيعتها ودورها، وجعلها مؤسسة لها مهامها و يعزز التكوين أهداف هذا الاتفاق.

- تحسين تمثيل السكان في الجمعية الوطنية عن طريق زيادة عدد الدوائر الانتخابية أو أي تدابير مناسبة أخرى.

- على المدى القصير، اتخاذ خطوات نحو فتح المجلس الأعلى للسلطات المحلية، ولاسيما لممثلي السلطات التقليدية والنساء والشباب.

- ضمان تمثيل أفضل لسكان شمال مالي في المؤسسات والخدمات العامة الكبيرة وهيئات وإدارات الجمهورية.

وقد وُضعت هذه الأسس لتنظيم شؤون الأقاليم الشمالية.

لكن لتجسيد وتنفيذ هذه المبادئ على المستوى المحلي والوطني، حسب **معهد البحوث المالي من أجل السلام** IMRAP * يجب أن يتم ذلك من خلال مبدئين هما:[2]

1- يجب أن يتم السلام محليا: تبدأ بالدعم المحلي بالتأكد من تحديد أولويات بناء السلام محليًا. إذا تم تضمين المجموعات والأشخاص المحليين في تعريف المشكلة، فقد يكونوا ملتزمين بدعم الحلول أيضًا. يعمل الدعم الفكري على أساس أنه إذا شعر الناس أن السلام ملك لهم، فمن الأرجح أن يتحملوا المسؤولية الشخصية لتجنب انهياره. وبهذه الطريقة، يصبح كل مواطن حارسًا للسلام ويصبح السلام مستدامًا.

2- التواصل مع جميع الأطراف في هذه العملية: وتندرج هذه العمليات التشاركية في صميم نهج ما بين السلام لبنائه. من خلال التواصل مع جميع الفئات المعنية في المجتمع في عملية الحوار وتحديد

---

[1] Ibid, p. 6.

* **معهد مالي من أجل من أجل السلام** IMRAP: هو اتحاد مالي أنشئ استجابة لأزمة 2012 والحاجة إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي. وهدفهم هو المساهمة في تجديد الرغبة المتناغمة في العيش سوية وتثبيت الحوار الشامل كآلية لمواجهة التحديات المشتركة للسلام وبناء سلام دائم واستعادة الثقة بين الماليين. على المدى البعيد. ولوج الموقع (2018/05/09)
https://issat.dcaf.ch/Share/People-and-Organisations/Organisations/L-Institut-Malien-de-Recherche-Action-pour-la-Paix

[2] **« Conflits : Mali »**, L'Institut malien de recherche-action pour la paix(IMARAP), accédé (09/05/2018) https://www.peaceinsight.org/fr/conflicts/mali/peacebuilding-organisations/interpeace-imrap/

الأولويات، يتم ترسيخ الجهات الفاعلة من كل مجموعة اجتماعية بشعور من المسؤولية عن عملية إعادة الإعمار والمصالحة. من خلال إتباع نهج شامل، فإنها تمكن المجتمعات من إيجاد حلول وسط وتطوير علاقات بنّاءة بين جميع قطاعات ومستويات المجتمع.

ومن خلال هذه المطالب الثلاثة يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنه للحفاظ على استمرارية إدارة وحل النزاع يجب العمل على مباشرة المزيد من الاستثمارات، والتدفقات المالية إلى شمال مالي. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذا التحديد على مستويات المساءلة والشفافية الموجودة في المؤسسات العامة وكذلك الخاصة. ومما له دلالة، أن مضمون هذه المواد من الاتفاق تهدف إلى تحقيق إدماج أكبر للسكان الأزواد في المؤسسات الوطنية. وللقيام بذلك، يضمن إطار السلام مقاعد أكثر انتخابا في الجمعية الوطنية للزعماء التقليديين في مجلس الشيوخ الجديد ويضمن التمثيل في المؤسسات الحكومية. ولكي يكون هذا فعالا، هناك حاجة لأن تكون لدى الحكومة مؤسسات قوية خالية من الفساد. كما يجب أن تتم عمليات الإصلاح بعناية لضمان تنفيذ أحكام خارطة طريق الجزائر 2015.

وهذا ما نص عليه بوضوح في **المادة07** إلى **المادة16** من الفصل الرابع والخامس والسادس من اتفاق خارطة طريق الجزائر.[1]

**المبحث الثاني: الاتفاق على إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**

يتطرق هذا المبحث إلى معظم الاستراتيجيات التنموية النوعية في شمال مالي، بتقديم مشاريع تهدف إلى النهوض بالأقاليم الشمالية الثلاثة (كيدال–تمبكتو–غاو)، ويتم بتطوير البنى التحتية بربط المدن بالطرقات لتسهيل التنقل والمواصلات، وإنشاء هياكل مؤسسية وقاعدية، لدمج المواطنين وتحميل مسؤوليتهم بضرورة تنمية المناطق الشمالية. ونشر قيم العدالة والمصالحة واحترام حقوق الانسان.

**المطلب الأول: إستراتيجية التنمية النوعية في شمال مالي**

حيث يمثل الفصل الثاني عشر **(12) بمواده السبعة (7)** من **(المادة31 لغاية المادة37)** مضمون خطوات مباشرة لرسم الإستراتيجية النوعية لتنمية شمال مالي حيث تنص **المادتين 31 و32** من الاتفاق بأنه يجب على الطرفان الاتفاق على ضرورة أن تعيد الدولة تركيز رؤيتها على التنمية المحلية لصالح زيادة تمكين السلطات المحلية من صياغة استراتيجياتها الإنمائية في إطار تضامن قائم على المشاركة ومتكيف مع الحقائق الاجتماعية، الثقافية والجغرافية المحلية، وضمان الشفافية والمساءلة على جميع المستويات.

كما نص الاتفاق على أنه يجوز لمنطقتين أو أكثر، بموجب الشروط التي يحددها القانون، أن تنشئ هيئات ملائمة لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على نحو أفضل، في حدود صلاحياتها المنصوص

[1] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 06-16, pp. 6-8.

عليها في هذا الاتفاق. كما تضمنت **المادة 33:** إنشاء هيئة لتنمية الأقاليم الشمالية، مع مجلس استشاري أقاليمي مؤلف من ممثلين عن الجمعيات الإقليمية المعنية ومسؤول حصرا عن تنسيق الجهود وتجميع الموارد بغية التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والمسائل الأخرى ذات الصلة[1].

وتقر الأحكام المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المواد من اتفاق خارطة طريق الجزائر بضرورة تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشمال والسماح للمجتمعات المحلية بملكية أكبر للتنمية الخاصة بها. والقصد من ذلك هو تمكين المجتمعات المحلية من صياغة استراتيجياتها التنموية الخاصة بها والقيام بتنفيذها، وبالتالي ضمان مراعاة منظور الشمال بشكل كافٍ.

وقد قامت الاتفاقية بإبراز مجموعة متنوعة من المجالات مثل الخدمات الاجتماعية الأساسية وسلامة الأغذية والبنية التحتية والعمالة في الاتفاق، والهياكل الإدارية الجديدة، بهدف تسهيل زيادة مشاركة المجتمعات الشمالية ورفع مستويات التنمية في الشمال إلى تلك الموجودة في بقية البلاد، كما هو مبين في المواد المذكورة أعلاه.[2]

وكما ورد أيضًا في **المادة (من 34 إلى غاية 37)** فإنّ هذه المنطقة –شمال مالي– وضعت إستراتيجية إنمائية محددة بالاشتراك بين الأطراف بدعم من الشركاء الدوليين وتمويلها ولاسيما من خلال صندوق للتنمية المستدامة. بهدف جعل التوازن بين المنطقة الشمالية وبقية البلاد، في فترة محددة لا تتجاوز 10 أو 15 سنة. والعمل على إنشاء بعثة تقييم للأوضاع في الشمال، بالحد من الفقر ودفع عجلة التنمية في هذه المنطقة، وذلك بالتشاور مع الحكومة ومختلف الفواعل الرسمية والغير رسمية كالمنظمات الإقليمية والدولية (الايكواس والاتحاد الأوروبي). و الدعوة إلى عقد مؤتمر في غضون شهرين بعد وضع إستراتيجية التنمية النوعية.[3]

وعلى إثْرِهِ فقد تم عقد مؤتمر دولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في باريس في 22 أكتوبر 2015، ويُعتبَرُ أحد الإنجازات الرئيسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية لمالي. وقام المؤتمر بتعبئة **3.2 مليار يورو** لدعم مالي، وتوفير قاعدة للإصلاح الاجتماعي للبلاد، مع ايلاء اهتمام خاص للشمال.[4]

**المطلب الثاني: التعبئة من أجل تنمية المناطق الشمالية**

في هذا الصدد، وافق الطرفان على تنفيذ جميع التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الواردة في **الملحق(3)** من اتفاقية خارطة طريق الجزائر، المتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

---

[1] Ibid, art.31-33. P. 10.
[2] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, « **peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation** », Ministry of Defence, project, no[0]. A16104 (Swedish : Novembre, 2016), p. 29.
[3] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 34-37, pp. 10,11.
[4] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 30.

حيث ستقدم الحكومة من الدورات الأولى إلى لجنة متابعة الاتفاق وثيقة تحدد التزاماتها في هذا المجال، والموارد المحددة التي تخطط لحشدها والجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها ولاسيما فيما يتعلق بالمجالات التالية:[1]

الخدمات الاجتماعية الأساسية، تنمية الموارد البشرية، الأمن الغذائي، التنمية الريفية (الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة الرعوية)، هيكلة البنى التحتية، بهدف فتح المناطق الشمالية، إعادة إدماج وتأهيل العائدين والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة، ونشر التعليم والثقافة.

ويتّضح من خلال هذه التدابير أن اتفاق السلام هذا يسعى إلى تهيئة أرضية مناسبة لبعث الاقتصاد من جديد في المناطق الشمالية، وذلك بإعطاء إدارة التسيير والتصرف في أيدي المواطنين الشماليين، وتحميلهم المسؤولية الكاملة في ضرورة تنمية هذه المناطق لكن يكون ضمن هيكل مؤسساتي قانوني ليسهل معالجة الأوضاع والشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، ومحاولة السعي لبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تمرير مختلف المشاريع الواعدة من طرف الحكومة المالية وبعض المنظمات والدول الإقليمية والدولية.

كما تنص **المادة39** على أن يتفق الطرفان فيما يتعلق بمجالي التعليم والثقافة على اتخاذ التدابير تضمن[2] تكييف المناهج الدراسية مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمناطق، تعزيز اللغات والكتابات المحلية، تعزيز نظام التعليم الابتدائي والثانوي مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير التعليم للجميع، إنشاء مؤسسات للتعليم العالي، إنشاء مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية، تعزيز ثقافات هذه المناطق على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

فعلى الرغم من استمرار هشاشة الحالة الأمنية، شهدت مالي نموا مستقرا بمعدل **5%** في ناتجها المحلي الإجمالي عام 2017، وهو ما يتوقع أن يستمر إلى 2018. ومع ذلك، واجهت الحكومة ضغوطا متعلقة بالميزانية بسبب تدهور الحالة الأمنية في شمال البلاد ووسطها، مما أسفر عن زيادات غير متوقعة في النفقات الدفاعية على حساب البرامج الاجتماعية. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي أكتوبر 2015 في باريس، دفعت الحكومة ما يربو على 1.1 مليون دولار إلى المناطق الشمالية من خلال خطة الطوارئ وإعادة الإعمار من أجل تنفيذ الاتفاق.[3] وهذا يصُبّ في معنى ما نصت عليه **(المواد40، 41، 42، 43). من خارطة طريق الجزائر2015 .**

ووضعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال أربعة محاور: التحول الهيكلي للاقتصاد والحد من

[1] « Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger », Op.cit., art. 39, p. 11.
[2] Ibid, p. 12.
[3] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 1105 (26 ديسمبر 2017)، ص. 11.

أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقرة، وبناء القدرة على الصمود والاستدامة البيئية، وتعزيز الحكم الراشد والأمن. مع ضمان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاستثمار في هذه المجالات لكي يتسنى إرساء الأساس للسلام والاستقرار. وخلال هذه الفترة أقرّت البعثة 18 مشروعا سريع الأثر بقيمة 694337 دولارا. وأدت هذه المشاريع إلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الرعاية الصحية، وخلق الفرص الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم السلطات الإقليمية والمحلية في مناطق **غاو** و**مويتي** و**تمبكتو**. وفيما يتصل بالحفاظ على التراث الثقافي، واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبعثة التوعية بحماية التراث الثقافي وجهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين.[1]

**المطلب الثالث: المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية**

جاء في **المادة 46 من اتفاق خارطة الطريق 2015** بأن يلتزم الطرفان بتعزيز المصالحة الحقيقية استنادا لعدة عناصر تمثلت في صياغة ميثاق وطني للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية، وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، ولاسيما من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وتكوين لجنان لمكافحة الفساد والجريمة المالية، والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الجنسية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء مالي، بعدم وجود عفو لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتوطيد السلطة القضائية لضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلد. وأيضًا وضع إصلاحات رئيسية فيما يخص العدالة وتدريب الفاعلين والمساعدين لها.[2]

وفي هذا الصدد يؤكد وزير المصالحة في حكومة {HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/home/getpage/12835b50-a872-4466-b351-a0204482c134/b03b8f31-1b05-4172-9ace-aaa8f360568c" \t "_self"} **الذهبي ولد سيدي محمد**، أن بلاده تسير بخطى واثقة نحو المصالحة والاستقرار، حيث "توقفت الاشتباكات بين الجيش والحركات المسلحة، ولم تسجل أي صدامات" مسلحة منذ سنة، وعادت الحياة إلى المدن التي كانت مهجورة. ويرى **ولد سيدي محمد** أن الجانب الحكومي سعى منذ البداية إلى تسريع تطبيق بنود اتفاق السلام القابلة للتنفيذ دون الحاجة لإجراءات تشريعية أو تعديلات دستورية، لكن بعض الحركات لم تستجب حتى الآن لذلك. كما صرّح المسؤول المالي على تأثير الوضع في {HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/home/getpage/12835b50-a872-4466-b351-a0204482c134/2a21921f-8ac3-4e09-a3e9-38f49f3226f2" \t "_self"} على بلاده وعلى منطقة {HYPERLINK

[1] المرجع نفسه، ص. 12.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 46, p. 13.

"http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/5fad96c2-aea0-44c8-9c37-13eb34362cb7" \t "_self" **}** باتجاه إشاعة مناخ من عدم الاستقرار، بعد أن أصبحت ليبيا ملاذا لشبكات السلاح والتنظيمات الإرهابية على حد تعبيره. كما تحَدّث عن النتائج بعد عام من عقد الاتفاق حيث توقف الاشتباكات بين الجيش والحركات المسلحة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ولجان مسؤولة على متابعة تنفيذ بنود الاتفاق ولجان العدالة التي ستتولى التحقيق في جرائم القتل والنهب التي حصلت مدى سنوات من النزاع.[1]

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2017 ناقشت الحركات الموقعة جملة أمور منها إيجاد تسوية سياسية للنزاعات القبلية الجارية، والإفراج عن المحتجزين والتعرف على هوية المفقودين، والأسباب الجذرية للنزاع والنتائج المترتبة عنه. ووافقت أيضا على أن يفصل القضاة التقليديون في الجرائم التي ارتكبتها الجماعات الموقعة منذ عام 2017، بدلا من نظام العدالة الرسمي، وقام ممثلي الخاص، بالتعاون مع حكومة الجزائر، بتكثيف مساعيها الحميدة مع قيادات الحركات من أجل تيسير إقامة حوار معها ومساعدتها في تذليل العقبات. وأكد أيضا الدور الأساسي للجنة التحقيق الدولية في معالجة القضايا ذات الصلة بالعدالة. وفي 11 أكتوبر، وضعت الحركات خارطة طريق لتنفيذ الالتزامات. وأنشأت كذلك لجان مصالحة لزيارة المناطق الشمالية لنشر مضمون الاتفاق الذي تم التوصل إليه في **النفيس***، و في 21 أكتوبر اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق مع وفد مجلس الأمن الذي يقوم بزيارة مالي، وفي الملاحظات التي قدمها وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين إلى المجلس، أفاد بأن تنفيذ اتفاق السلام قد وضع على المسار الصحيح. وبيّنت الحركات الموقعة على الاتفاق من جانبها أن الحكومة تتخذ إجراءات أحادية الجانب، كان منها على الأخص إصدار قوانين المجتمعات الإقليمية في 2 أكتوبر دون إجراء ما يكفي من المشاورات مع الجماعات المسلحة الموقعة. ورحّب رئيس المجلس بقيام الحركات الموقعة على الاتفاق بوقف الأعمال العدائية، ولكنه أعرب عن القلق البالغ إزاء التأخر في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق.[2]

---

[1] الذهبي ولد سيدي محمد، "**وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام إنجاز حقق الكثير**"، الجزيرة نت (2016/05/30). ولوج الموقع (2018/05/09)
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

* **النفيس:** هي بلدية في دولة مالي، تقع في دائرة كيدال. وحدثت فيها أول معركة في حرب مالي في 17 ماي 2013، تعرضت للهجوم من قبل الحركة العربية الأزوادية(MAA) على الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA) التي كانت تسيطر عليها.

[2] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 02.

وفيما يخص القضايا الإنسانية فقد نصت المادة 47 من خارطة الطريق على تعهد الطرفان بتهيئة الظروف اللازمة لتسهيل ذلك والعودة المبكرة إلى الوطن وإعادة جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، وإقامة آليات للرعاية، وفقا للصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 ومشاكل اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية عام 2009 (اتفاقية كمبالا) بشأن حماية ومساعدة المشردين داخليا في إفريقيا.

حيث عقب توقيع اتفاق السلام في20 جوان 2015، شرعت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي في غاو، وكيدال وتمبكتو، من أجل التخفيف من الأخطار المحتملة لتجنيد الجماعات الإجرامية والمسلحة للسكان المدنيين.[1] كما اتضح أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لا تزال تمثل تحديا وتؤثر على تقديم المساعدة، لا سيما في منطقتي غاو وتمبكتو، حيث تم تقييد تحركات العاملين في المجال الإنساني، والبضائع. وللتخفيف من تلك المخاطر، اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية على النقل الجوي لدعم عملياته، واضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA) بدور أساسي في كفالة أمن المهابط الثانوية للطائرات التي يستخدمها العاملون في المجال الإنساني. كما شكل سوء أحوال الطرق خلال موسم الأمطار وتعطل مهابط الطائرات في **كيدال** و **ميناكا** عائقا في وجه إيصال المساعدات الإنسانية.[2]

وقد باشرت جهود الحكومة المالية عملها مع مساعدة الدول الإقليمية والمنظمات الدولية في تحسين الظروف المعيشية في مالي وخصوصا في الأقاليم الشمالية، حيث استقبلت العديد من المساعدات الغذائية للأطفال والنساء للوقاية من سوء التغذية، وكذا عملت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم دعم للثروة الحيوانية وذلك لإعادة إحياء الثروة الزراعية في الشمال، مع تقديم أدوية حيوانية ولقاحات للقضاء على الأوبئة الفتّاكة وهذا ما جعل عدد النازحين يتراجع في مدة قصيرة.

وبعد مرور على اتفاق خارطة طريق الجزائر أكثر من عام لا يزال هناك استمرار لانعدام الأمن والغياب المتكرر للأمن الغذائي والفقر، وعدم كفاية للخدمات الاجتماعية الأساسية يقابله حضور محدود لسلطات الدولية، حيث عادت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق إلى الاشتباكات، كل هذا زاد من حدة تدهور الأوضاع الإنسانية خاصة في كل من منطقتي **تمبكتو** و**موبتي**. لكن في المقابل لازالت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تقع ضحية لأنشطة إجرامية من سرقة للمعدات

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:732 (2015/09/22)، ص. 9.

[2] المرجع نفسه، ص. 15.

خاصة في الشمال, وقد وقعت حوالي 29 حادثة أمنية حتى ديسمبر 2016 و راح ضحيتها جهات فاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، وهذا ينافي **المادة 49** من الاتفاقية.[1]

وفي الثلاثي الثالث من عام 2017 ظل تمويل الأنشطة الإنسانية غير كافي لتلبية الاحتياجات الراهنة وتقديم المساعدة لإنقاذ حياة أكثر من 1.36 مليون شخص. وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في وسط وشمال مالي وتفاقم الحلة الإنسانية أعلنت على إثرها سبع منظمات غير حكومية دولية توقيف أنشطتها في **ميناكا**.[2]

**المبحث الثالث: قضايا الدفاع والأمن**

وفيه يتم البحث في آلية إعادة نشر وتنظيم القوات المسلحة الأمنية في شمال مالي وإصلاح قطاع الدفاع والأمن وذلك حسب ما نص عليه اتفاق السلام لـ2015، مع محاولة تقييم التدابير والمشاريع الموجهة لمنطقة شمال مالي على المدى القصير، المتوسط والطويل.

**المطلب الأول: إعادة نشر وتنظيم الْقوات المسلحة والأمنية في شمال مالي**

من باب الحالة غير المستقرة التي وصلت إليها دولة مالي في السنوات الأخيرة، وهشاشة الدولة تخضع قضايا الدفاع والأمن لمبادئ تمثيل سكان مالي في القوات المسلحة وأمنهم بصورة مجدية، ووحدة القوات المسلحة والأمن في مالي، بالإضافة إلى التقدم في إعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تكوينها في مالي. وهذا ما نصت عليه **المادة 17** من اتفاق السلام.

كما تهدف عملية تجميع المقاتلين إلى تحديد المقاتلين المؤهلين للاندماج أو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتجري هذه العملية وفقا للمعايير والممارسات المهنية المعمول بها بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA). كذلك وافق الطرفان على إنشاء لجنة وطنية من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك ممثلو الحكومة وحركات التوقيع. حيث يجري إدماج المقاتلين في هيئات الدولة داخل القوات المسلحة والأمن، أو في الحياة المدنية. وهذا ما جاء في **(المادة 18،19،20)**[3] من اتفاق السلام.

وعلى الرغم من هذا بقي تنفيذ أحكام اتفاق السلام الخاصة بالدفاع والأمن رهين عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وذلك ناتج عن الهجمات التي شنّتها الجماعات المسلحة في المناطق الشمالية على القوات المالية. هذا ما أدى إلى عرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تنفيذ مهام التجميع وتنظيم الشؤون في تلك المناطق.

---

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:1137 (2016/12/30)، ص. 14.

[2] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 10.

[3] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 18-20, pp, 8-9.

وفي هذا الشأن وبما أنه لم يبدأ بعد إعادة تشكيل قوات الأمن، فقد تم تعليق إعادة نشر قوات الأمن. وبدلاً من ذلك، ركزت الجهود في هذا المجال على إنشاء آلية التنسيق التشغيلي (OCM) والدوريات المشتركة. وتلعب الدوريات المشتركة دوراً هاماً في عملية السلام لأنها تهدف إلى توفير الأمن في الشمال، بما في ذلك حماية السلطات المؤقتة.[1]

ومع نزع السلاح والتسريح وإعادة النشر الإدماج للجماعات المسلحة الشمالية بفعالية بما في ذلك دمج أعداد غير محددة من المقاتلين في قوات الأمن الوطنية. وبالمثل، يتوقف نجاح نزع السلاح على الثقة المتبادلة أساسا لأن نزع السلاح يؤدي إلى مستويات عالية من انعدام الثقة. هناك حاجة إلى الثقة المتبادلة لقيادة تنفيذ اتفاق السلام الموقع.[2]

ووفقاً لهذا الاتفاق سيتم إنشاء منظمة **التنسيق التشغيلي** OCM والدوريات المشتركة في غضون 60 يوماً من التوقيع. لكن لم يتم الوفاء بهذا الموعد النهائي. وفي إنجاز كبير، حددت خريطة طريق جوان 2015 جدول أعمال لإنشاء **منظمة(OMC)** والدوريات المشتركة بحلول منتصف أوت 2015. وقدم كل طرف أسماء 200 جندي (أي مجموع 600 جندي) للمشاركة في الدوريات في غاو Gao، حيث قامت الحكومة بشراءالمركبات للقيام بذلك. بيد أن تجدد القتال بين الجماعات المسلحة أدى إلى تأجيل الدوريات المشتركة. وقد اتفق الطرفان على بدء الدوريات في أقرب وقت ممكن، لا سيما وأنهما ضروريان لتأسيس الأمن المطلوب لتشغيل السلطات المؤقتة.[3]

وقد واصلت البعثة المتكاملة في تشييد خمسة مواقع جديدة للتجميع في أفريل 2016 في كل من غاو وتمبكتو وكيدال، وحتى 20 ماي أكملت البعثة تشييد المواقع الثلاثة الأولى في **ليكراكار** في تمبكتو. وقد أُحرز تقدم في إنشاء آلية التنسيق التشغيلي المسؤولة عن تنسيق الدوريات المختلطة وحماية مواقع التجميع، مع وضع الصيغة النهائية لمفهوم عملياتها، وإنشاء مقرها في غاو.

وفي 8 أفريل سلمت الحكومة إلى الآلية 42 مركبة لبدء الدوريات المختلطة، كما تمت الموافقة على أربعة مشاريع لتزويد مقرها بالتجهيزات اللازمة، وذلك من خلال الصندوق الإستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وفي نهاية أفريل، قدم كل من تنسيقية حركات أزواد والائتلاف قوائم بأفرادها الذين سينضمون إلى الدوريات المختلطة في غاو.[4]

---

[1] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[2] Richard Reeve, **« Five strategic failures of the French intervention in Mali »,** The Broker Connecting worldsof knowledge, (Netherlands, 03 march 2015). Accessed (11/05/2018) http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Five-strategic-failures-of-the-French-intervention-in-Mali

[3] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[4] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 498 (2016/05/31)، ص. 4.

وهكذا ظلت إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الشمالية متوقفة على قدرتها على الحصول على المعدات وتلقي التدريب. ووضعت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية خطة مشتركة، تماشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوات المسلحة المالية في مجالات التدريب، واللوجستيات، والاستخبارات، وتنسيق العمليات. وعلاوة على ذلك، ولدعم إعادة نشر شرطة مالي ودَرَكِها وحَرَسِها الوطني في الشمال، قام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة بتعزيز موقعه في وسط وشمال مالي عن طريق نشر وحدة شرطة مشكَّلة في غاو، و25 شرطياً إضافياً من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في أنسونغو(منطقة غاو)، ودوينتزا (منطقة موبتي)، وغوندام (منطقة تمبكتو) و ميناكا.[1]

وهكذا عملت الأطراف المالية بتحقيق التقدم فيما يتعلق بالتدابير الأمنية والتعجيل في تفعيل آلية تنسيق العمليات بدمج عدد كبير من المقاتلين وتقديم الدعم وذلك بتوفير مختلف المعدات العسكرية من مركبات وغيرها وذلك وفق لاجتماع 25 و26 جويلية 2016. وفي 20 سبتمبر من العام أعلنت تنسيقية حركات أزواد بضم 200 مقاتل إلى الدوريات المختلطة وذلك لعمل آلية تنسيق العمليات بشكل عادي وتوفير الأمن لنشاط البعثة المتكاملة.

**المطلب الثاني: إصلاح قطاع الدفاع والأمن**

عملت مختلف الجهات في مالي على إصلاح قطاع الدفاع والأمن، بمختلف الأدوات وتبني مختلف الاستراتيجيات التي من شأنها تفعيل مؤسسات الأمن والدفاع، وذلك لإرجاع حالة الاستقرار إلى المدن الشمالية، والعمل على إعادة اعمار المؤسسات القضائية، وبناء السجون واسترجاع مخازن الأسلحة، وجعلها في يد الشرطة والدرك في تلك المناطق.

وكما جاء في اتفاقية خارطة الطريق أن في الـ 90 يومًا التالية لتوقيع الاتفاقية، سيقوم **المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)** بإجراء تقييم مفصل لنظام الدفاع والأمن، بدعم من الشركاء، بما في ذلك استشارة السكان، من أجل تحديد محاور الإصلاح ذات الأولوية للقطاع. وسيُحدد كذلك مسؤوليات ومهام مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، مع مراعاة تنوع المناطق الجغرافية وفقا لأهداف كحماية السكان، العدالة، السجن وإنفاذ الأحكام القضائية، وإدارة المؤسسات الأمنية، وغيرها. والعمل على تعزيز الرقابة على القوات المسلحة وذلك على المستويين المحلي والوطني، واحترام سيادة القانون.[2]

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 819 (2016/09/29)، ص. 6.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., Annexe02, pp. 23,24.

وحسب الأمم المتحدة فقد "بدأت البعثة نشاطها في مساعدة قوات الدفاع والأمن المالية في مجال بناء القدرات. وواصل ضباط الشرطة التابعون لها تقديم المساعدة التقنية إلى وحدة متخصصة تابعة لجهاز الشرطة والدرك الوطني تُعنى بالتحقيق في هجوم 20 نوفمبر 2015، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدمت البعثة الدعم إلى السلطات المالية في تفعيل بعض الوحدة القضائية.... واعتمدت السلطات المالية ثلاثة مراسيم لتعيين شخصيات في المناصب القضائية الرئيسية في جميع مناطق مالي، وكذلك العمل على إدارة الأسلحة والذخائر والتخفيف من أخطارها".[1]

وفي صميم ما ذُكر فإنه تم إحراز بعض التقدم نحو إصلاح قطاع الأمن، بعد أشهر من تنفيذ أحكام الاتفاقية، مثل بناء القدرات للبرلمان كآلية للإشراف ومجموعات المجتمع المدني في أدوارهم "ككيانات مراقبة" لقطاع الأمن. وفي ماي 2016، تم **تأسيس مجلس وطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)**، يهدف إلى تمثيل جميع الموقعين. وعلى غرار ما فعلته لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنه لا يزال موجوداً أساساً على الورق، حيث لم يتم بعد تقديم الترشيحات للمجلس.[2]

ووفقاً لتقرير للأمم المتحدة الصادر في ماي 2016، "فإن هذا **المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)** له أهمية حاسمة في تنفيذ أحكام التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة تشكيل قوات الأمن والشرطة الإقليمية واللجان الاستشارية المحلية المعنية بالأمن".[3] عقدت الحكومة ورشة عمل بدعم من البعثة في مارس 2016 لمناقشة دور الجمعية الوطنية، ووضع خطة إستراتيجية كل ثلاث سنوات للفترة 2016– 2019. كما تم تدريب القضاة والموظفين في نظام السجون.[4]

كما أن هناك حاجة لإصلاح المؤسسات القائمة لجعلها أكثر تمثيلاً للمجتمع المالي. هذا أمر مهم لأنه يساعد على خلق بيئة ملائمة لجميع الماليين. يجب أن يكون الناس في المحافظة على ثقة في حكومتهم وأنظمتهم الأمنية، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك مبادرات موثوقة لبناء السلام وعمليات إصلاح القطاع الأمني داخل البلاد.[5]

كما يبدو أن القضايا المتعلقة بإصلاح **النظام الأمني (SSR)** قد جُعلت في آخر الحسابات، في حين أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدوريات المشتركة أعطيت الأولوية على أمل خلق

---

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 04470–16 (2016/03/28)، ص.09.

[2] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[3] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، تقرير رقم: 498، مرجع سابق، ص.04.

[4] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 26.

[5] John Bosco Nizeimana, Op.cit., p. 130.

الأمن الفوري. وتحمل عملية إصلاح النظام الأمني المتأخرة مخاطر واضحة. وبدون جدول أعمال واضح لقطاع الأمن، فإن قضايا مثل إعادة الدمج وشرعية قوات الأمن والرقابة المدنية تتعرض للنسيان.[1]

**المطلب الثالث: التدابير والمشاريع الموجه لمنطقة شمال مالي على المدى (القصير– المتوسط – الطويل)**

في هذا المطلب سيحاول البحث تقييم مختلف التدابير والمشاريع التنموية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المدى القصير والمتوسط والطويل، ومدى التزام الأطراف بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق في هذا المجال، وقد وافقت عليها الأطراف وحددتها بموجب التعجيل في الختم عليها مع إعطاء أولوية لصالح السكان المتضررين أكثر في المناطق الشمالية.

ووفقًا **للملحق رقم (03)** من **اتفاق خارطة الطريق 2015**، فإن التدابير المؤقتة أو المشاريع الموجهة لشمال مالي على المدى القصير، تتمثل في أربعة جوانب وهي:

**أولا– التعليم والتدريب:** حيث يتم تنظيم العام الدراسي الجديد 2015 في جميع مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، وتعزيز وظائف المطاعم المدرسية في 314 مدرسة من خلال توفير الأغذية والمعدات المناسبة. وكذلك وظائف المدارس عن طريق إعادة تأهيل المستوطنات المتضررة، والعمل على توظيف المعلمين وبناء وتجهيز أماكن التعلم المؤقتة، حشد المجتمعات وتوعيتهم بضرورة عودة الأطفال للمدارس، وبناء مراكز للتدريب المهني للنهوض بالزراعة والرعي في كل من كيدال، تمبكتو وغاو.[2]

**ثانيا– الصحة:** عن طريق محاولة تعزيز المرافق الصحية من خلال توفير المعدات الفنية والمنتجات الصحية، وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية غير العاملة في مناطق غاو، تمبكتو وكيدال، توظيف العاملين الطبّيين ذوي العقود وتوفير الرعاية لهم وتحسين التغطية الصحية خلال فترة التدخل، تحسين إمكانية وصول الأشخاص إلى المرافق الصحية من خلال تغطية تكاليف رعاية المحتاجين مع تعزيز الاستراتيجيات المتقدمة في مجال الرعاية الوقائية والعلاجية من قبل الفرق المتنقلة، مع إنشاء نُظم للفحص وخاصة ذوي من يعانون سوء التغذية الحاد، والعمل على تشييد وتجهيز ثلاث مراكز محلية للصحة والمساعدة الاجتماعية في المناطق الثلاثة.

**ثالثًا– الهيدروليكية:** كإعادة تأهيل نقاط المياه كالآبار، و تأهيل الحفر في كل من كيدال وغاو، وتأهيل خزان جيّد في تمكبتو.[3]

**رابعًا– انتعاش الاقتصاد المحلي:** تقديم الدعم لاستعادة الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال إحياء أنشطة الزراعة الأسرية والمجتمعية، وتوزيع المدخلات الزراعية، تنظيم حملات التطعيم وعلاج المواشي

[1] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 26.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., Annexe.03. p.25.
[3] Ibid, p.26.

وإنشاء أنشطة المولّدة للدخل لدى النساء والشباب في مجالات الزراعة وتربية الماشية والتجارة الصغيرة وصيد الأسماك والحرف اليدوية[1].

وفيما يخص التدابير متوسطة وطويلة المدى سيتم تنفيذ خطط خاصة لعدة سنوات للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة شمال مالي، حيث تندرج تحت تفعيل **إستراتيجية التنمية الريفية والأمن الغذائي والبيئة**، من خلال دمج الأعمال والإنتاج النباتي والحيواني ورفع القدرات الزراعية والتسويق للثروة الحيوانية المحلية، وكذلك دعم البرامج في إطار برامج الانتعاش الاقتصادي المحلي، بتشجيع الأنشطة والمشاريع الصغيرة لتعزيز الاقتصاد المحلي. أما فيما يتعلق **بتطوير الهياكل الأساسية** فيتم بإنجاز الطرق وإعادة تأهيل محطات الطاقة الشمسية وما إلى ذلك. ومن أجل **تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية** سيتم من خلال تعزيز الرعية للمناطق البدوية، ودعم المدارس وتوفير مناصب عمل، وتطوير المراكز الجامعية في المناطق الشمالية. أما فيما يخص **مجال الثقافة** فيتم إعادة تأهيل ودعم الخدمات الثقافية الإقليمية وتشجيع الأنشطة البحثية، وتعزيز الحوار بين الثقافات من خلال إحياء الأحداث الثقافية والمهرجانات الفنية.[2]

حسب الأمم المتحدة وبعد ستة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام، وبعد انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في أكتوبر، واصلت البعثة المتكاملة وبعض المنظمات الحكومية تقديم مشاريع قصيرة المدى، من خلال آليات مرنة سريعة الاستجابة لتعزيز الأمن والسلم في في شمال مالي. وبزيادة البعثة المتكاملة دعمها للمجتمعات المحلية في الشمال، حيث قدّمت الدعم لحوالي 32 مشروع قصير المدى (سريع الأثر)، بتكلفة بلغت 1.3 مليون دولار، وشملت المشاريع الجديدة توفير مياه الشرب في كيدال، وتجديد مراكز الرعاية الاجتماعية في غاو، ومشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي في تمبكتو.[3]

وفي بداية أكتوبر 2015 وفي إطار التحضير للمؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، سهلت الأمم المتحدة المشاورات التي يجريها مصرف التنمية الإفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي من أجل تقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في المناطق الشمالية وذلك وفقا لاتفاق السلام **المادة 32**. ونفر سكان الشمال من استبعاد الاستراتيجيات الإنمائية للمناطق الشمالية. وعقب المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، فقد قدّم الشركاء الدوليين تبرعات تتّألف

[1] Ibid, p. 27.
[2] Ibid, pp. 28-32.
[3] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الامم المتحدة، تقرير رقم: 1030 (2015/12/24)، ص.16.

من أنشطة قصيرة الأجل ترمي إلى تقديم مكاسب السلام وتحقيق الاستقرار، ودعم الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الخدمات الاجتماعية وغيرها.[1]

على الرغم من دعم الاتجاه العام إلى إعادة فتح المدارس في الشمال إلاّ أن 12% من المدارس ظلت مُغلقة في المناطق الشمالية في بداية 2016، وحوالي 380000 طفل ما بين 7–15 سنة محرومين من مدارسهم، وزاد عدد إغلاق المدارس في تلك المناطق لتدهور الأوضاع الأمنية فيها. وكذلك إذا ما نظرنا في مدى الحصول على الخدمات الأساسية في شمال مالي، فقد ظل عدد المرافق الصحية المفتوحة محدودًا جدًّا، وقد قامت منظمة الصحة العالمية بإصلاح 186 مرفقا من بين 203 مرافق صحية في كل من تمبكتو، كيدال وغاو. وهكذا ظل النقص في الاستثمار في البنى التحتية العامة، مثل الآبار ومولدات الكهرباء، وزاد عدد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، وقد قدّمت أيضا منظمة الأغذية والتجارة دعما في المجال الزراعي لأكثر من 26000 أسرة في الشمال.[2]

وهكذا ظلت جهود الحكومة المبذولة لتسجيل تقدم في إعادة الخدمات الأساسية إلى الشمال تواجه عوائق عدة تتمثل في استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الهياكل الأساسية ومحدودية عدد المسؤولين الحكوميين الذين أعيد نشرهم في الشمال، بالإضافة إلى التأخر في إنشاء الإدارات المؤقتة. وواصلت البعثة المتكاملة في تقديم الدعم للسكان، لا سيما في المناطق الشمالية. كما استخدمت مشاريع سريعة وقصير الأجل لتقديم المساعدة منها توفير مياه الشرب ولوازم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية لصالح المراكز الصحية المجتمعية في تلك المناطق، وكذلك من خلال دعم النساء في إيجاد سبل كسب العيش. وبقيت الجهود إلى منتصف سنة 2016 بتقديم المساعدة للحكومة المالية في حماية المواقع الثقافية والتاريخية في هذا البلد من الهجمات.

وقد زاد معدّل سوء التغذية في نهاية 2017 في كامل البلاد بنسبة 7 إلى 10%، وهذا ما جعله يتجاوز عتبة الطوارئ لمنظمة الصحة العالمية، وخلال عام 2017 ازداد انعدام الأمن الغذائي في المناطق الثلاثة الشمالية، وقد تم تقديم مساعدات غذائية من طرف برنامج الأغذية العالمي إلى 260.000 شخص من أصل 601.000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بينما يُتَوقع أن تدهور الحالة الغذائية سيزيد في منتصف عام 2018 أثناء موسم الجفاف (جوان إلى نهاية أوت). وفي قطاع الصحة قّدمت منظّمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها علاجًا لإنقاذ حياة الآلاف من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد في الفترة الممتدة من سبتمبر إلى أكتوبر2017، وفي نفس الشهر في بداية العام المدرسي الجديد كانت هناك 582 مدرسة مُغلقة مقابل 500 مدرسة في جوان من نفس

[1] المرجع نفسه، ص. 17.

[2] بان كي–مون، " **تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 281، مرجع سابق، ص ص. 13. 14.

العام، وكان سبب إغلاق هذه المدارس ناجم عن حالة انعدام الأمن التي شملت تهديدات وهجمات مباشرة من المتطرفين في مناطق كيدال، تمبكتو وغاو الشمالية.[1]

**الخاتمة:**

نستنتج من هذه الدراسة أن النزاع شمال مالي قد أفرز في أواخر عام 2014 بوادر اتفاق سلام أدى في الأخير إلى التوقيع من طرف أطرف النزاع بصفة نهائية على خارطة طريق الجزائر في 20 جوان 2015، التي تبيّن من خلال القراءة التحليلية لمضمونها، بأنها تسعى إلى محاولة إيجاد حل دائم للنزاع لإرساء السلم والأمن في مالي عامة، والأقاليم الشمالية خاصة، وقد تزعمت الجزائر هذه الوساطة بإبرام الاتفاقية بين الحركات الأزوادية الموحدة والحكومة المالية، بدعم دولي وإقليمي، وقد جاءت هذه الاتفاقية وفقًا لما يتناسب مع متطلبات السكان في تلك المناطق، بالعمل على محاولة وضع استراتيجيات تنموية وأمينة من أجل النهوض بازدهار الأقاليم الشمالية المالية، من خلال إرساء قواعد المصالحة والعدالة وإعادة نشر وتنظيم القوات الأمنية المالية، والعمل على إصلاح القطاع الأمني بوضع تدابير ومشاريع موجهة لتلك المناطق على المدى القصير، المتوسط والبعيد. وقد لاقت خارطة طريق الجزائر قبولاً شبه كلي بين الحركات الأزوادية على غرار الحركات المعارضة لبنودها، فقد كانت أحكام هذا الاتفاق شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية، السياسية منها والأمنية. لكن في المقابل واجه هذا الاتفاق عدة صعوبات في مسار تنفيذ بنوده من طرف الجهات المعنية، ويظهر ذلك في انتهاكات وقف إطلاق النار من الجهتين، والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي هي نتاج لاشتباكات الحركات بين بعضها البعض وتطفّل بعض الجماعات المسلحة غير الموقعة على اتفاق خارطة طريق 2015، ومهاجمتها للجيش المالي وبعثات الأمم المتحدة (MISMA/MINUSMA).

اتّضح أنّ توقيع اتفاق السلام لعام 2015 في الجزائر قد أعطى زخماً لعملية السلام في مالي وأوجد أملاً داخل البلد وخارجه وتنظيم مستقبل جديد وأكثر إشراقاً لمالي، وبعد أكثر من عام، تبيّن أنّ هذا الأمل لم يتحقق مجددا مع بدء العنف مرة أخرى، ووجود ديناميكيات صراع جديدة في ازدياد. كان هناك تركيز قوي على الجوانب السياسية والمؤسسية والأمنية من اتفاق السلام. وقد سيطرت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تجميع المقاتلين السابقين، إلى جانب إعادة إنشاء الدولة في الشمال وإنشاء المؤسسات أقل ولم تظهر بعد نتائج ملموسة.

[1] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 11.

ويمكن اعتبار خارطة طريق الجزائر لبناء السلم وحل النزاع في شمال مالي، متوافقة مع الأدبيات الخاصة ببناء السلم ومتوافقة مع متطلّبات السكان المحليين، إلاّ أنها تواجه إشكالات كثيرة ومُعقّدة أثناء التنفيذ على أرض الواقع والمتمثلة في عدم وجود قوة تساندها.

كما تبيّن أن خارطة طريق الجزائر تعتمد على إنهاء مختلف الخلافات التي تؤدي إلى النزاع، ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي أوجدتها هذه النزاعات، وخلق مجتمع يتم فيه حل الخلافات بين المجموعات الاجتماعية من خلال التسوية بدلاً من اللجوء إلى النزاع العنيف، وذلك ببناء التوافق في آراء واتجاهات كل الأطراف الفاعلة في النزاع.

**قائمة المراجع:**

**باللغة العربية:**


1. أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 1105 (26 ديسمبر 2017)،
2. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:732 (2015/09/22).
3. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:1137 (2016/12/30).
4. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 498 (2016/05/31).
5. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 819 (2016/09/29).
6. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 16–04470 (2016/03/28).
7. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الامم المتحدة، تقرير رقم: 1030 (2015/12/24).
8. بان كي–مون، " **تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 281.


**باللغات الأجنبية**


1. « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », 20 juin 2015, Art..

2. « **Mali : la paix venue d'en bas ?** », International Crisis Group, Rapport Briefing Afrique, n°115 (Bruxelles, 14 décembre 2015).
3. John Bosco Nizeimana, « The Malian Crisis: Multiple Actors with Diverse Interests and Values », Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, n$^0$. 3 (2015)
4. « Conflits : Mali »**, L'Institut malien de recherche-action pour la paix(IMARAP), accédé** (09/05/2018) https://www.peaceinsight.org/fr/conflicts/mali/peacebuilding-
5. organisations/interpeace-imrap/
6. Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, **« peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation** », Ministry of Defence, project, no$^0$. A16104 (Swedish : Novembre, 2016).
7. Richard Reeve, **« Five strategic failures of the French intervention in Mali »,** The Broker Connecting worldsof knowledge, (Netherlands, 03 march 2015). Accessed (11/05/2018) http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Five-strategic-failures-of-the-French-intervention-in-Mali

# جدلية التنظير في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

***Endoscopy in the democratic transition controversy in the Arab world***

**أسماء صالحي[1]**

**[1]باحثة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.**

**البريد الإلكتروني:** Asmasalhi903@gmail.com

**تاريخ الاستلام: 2019/03/07** **تاريخ القبول:2019/05/21**

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفسير الحقل المفاهيمي لدراسة الانتقال الديمقراطي من حيث التباين والاختلاف في تحديد وضبط المفهوم، نظرا لوجود العديد من الإشكاليات والنقاشات لدى المفكرين السياسيين.

لتنتقل الدراسة لتبين مدى إشكالية تحديد طبيعة المداخل النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي نظرا لاختلاف خصوصية البيئة التي برزت فيها الظاهرة السياسية، مما شكل عوائق لدى المنظرين في اختيار النظرية الملائمة مع الواقع.

في النهاية، تحاول الدراسة البحث واستقراء التحديات التي تواجه التنظير في الانتقال الديمقراطي، والتي أصبحت محل نقاش لدى الباحثين العرب.

**الكلمات المفتاحية:** الانتقال الديمقراطي، العالم العربي، التنظير.

**Abstract :**

The study aims at analyzing and interpreting the field of studying the democratic transition in terms of variation and difference in the definition and concept, due to variety of discussions and controversies among political thinkers.

The study goes on to illustrate how problematic it is to determine the nature of the theoretical entrances to the process of democratic transition in the Arab world because of the differing specificity of the environment in which the political phenomenon has emerged, which has been a hindrance to the perspective of choosing the appropriate theory with reality.

In the end, the study attempts to examine and extrapolate the challenges facing the theorems in the democratic transition, which have become the subject of discussion among Arab researchers

**Key Words:** Democratic transition, Arab world, endoscopy

**مقدمة:**

تعتبر عملية التنظير جوهر البحث في حقل السياسة المقارنة عامة وفي مجال البحث في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة، إذ تعدَ بمثابة المنظار الذي يمكن من خلاله فهم الواقع والتقرب منه أكثر لتحليل وتفسير الظواهر السياسية، إلا أنه في مرحلة ما بعد السلوكية شكلت عائق لدى الباحثين والمختصين في الشأن الديمقراطي فيما يخص مدى تطابق النظرية أو المداخل النظرية مع الواقع للوصول إلى الحقيقة.

فالدراسات المعاصرة المهتمة بقضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي لم تتوصل إلى نظرية أو مدخل نظري لتفسير عملية الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي بالرغم من الندوات الفكرية والعلمية الأكاديمية التي تنعقد في المراكز البحثية المختصة في دراسة الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، لاتزال في جدل كبير يطرح جدوى إمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية، وإمكانية التنظير التي تواجه صعوبات من حيث مشكلة التعميم وتعدد المواضيع في علم الانتقال الديمقراطي، وتعقد وتشابك الظواهر السياسية، وما يقابلها عوائق منهجية وأبستمولوجيا التي جعلت منها مهمة صعبة وإشكالية لدى المنظرين للتنظير في علم الانتقال الديمقراطي.

إن عملية فهم مسار الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي جد صعبة نظرا للمتغيرات التي فرضتها البيئة الخارجية من منظور معرفي ومنهجي ( هيمنة الدراسات الغربية)، مقابل صعوبة استقراء براديغم المفاهيم في البيئة العربية بما يتماشى وخصوصية البيئة التي برزت فيها، في محاولة المفكرين نقل التجربة الانتقالية الغربية إلى البيئة العربية فكانت مخرجاتها عدم إمكانية التوصل إلى وجود نظرية ومفاهيم واضحة لتفسير التجربة الانتقالية في العالم العربي لان الدول العربية من حيث دراسة سلوكها محدد بتنوع العديد من المتغيرات منها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، مما أدى إلى صعوبة تحديد القواعد والمبادئ ووضع مناهج ذات نزعة قيمية معيارية لتفسير الواقع.

**الإشكالية:**

ولدراسة هذا الموضوع دراسة علمية أكاديمية نطرح إشكالية الدراسة التي تتمحور حول: "**هل إشكالية تعدد المداخل النظرية المفسرة للانتقالات الديمقراطية بمثابة تحديات للتنظير لطرح المقاربة الابستمولوجية والمنهجية للتجربة الانتقالية في العالم العربي؟**"

**المحور الأول: الانتقال الديمقراطي كعلم معرفي: دراسة في الإشكالات**

**1. الإطار الابستمولوجي لدراسة الانتقال الديمقراطي**

إن مفهوم الانتقال الديمقراطي كغيره من المفاهيم المتداولة في حقل السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد الحداثة لم يتم تحديد مفهوم دقيق وشامل لها يمكن اعتماده في كل الظواهر محل الدراسة، فقلد قدمت له العديد من التعاريف نذكر منها:

- يرى "**محمد عابد الجابري**" أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يحمل مفهوما مركزيا وهو "الانتقال" ومن البين بنفسه أن الانتقال أيا كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية وهي:[1] من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟[2]

من أين؟ ⟵ هو المسكوت عنه غالبا باعتبار الانتقال يكون من الوضعية التي "نحن فيها"، والتي من المفروض أنها معروفة، غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن.

إلى أين؟ ⟵ فالعنوان يجيب عنه "الانتقال إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد الانتقال إليها.

كيف؟ ⟵ إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال؟

- يرى "**ارمي**" أن هذه التعريفات تتمايز بفويرقات لا تنفي أن الانتقال الديمقراطي يعني الفترة الزمنية التي تفصل بين نوعين من الأنظمة السياسية، والأهم في رأيه بيان النقاط التي تميز حقيقة الانتقالات الديمقراطية عن الأساليب الأخرى للتغيير السياسي وهي: [3]

1) **الفترة الزمنية المحدودة:** إذا استمرت عملية الانتقال الديمقراطية لأكثر من بضع سنوات في أقصى الحالات أمكننا الحديث عن تعثر المشروع الديمقراطي. ولذلك اعتبر "سانتيزو" أن عامل الزمن مهم في نجاح أو فشل الإصلاحات.

2) **اختيار الفاعلين:** يقوم تحليل الانتقالات الديمقراطية على أن الانتقال عمل سياسي يقوده عادة بصورة إرادية وبنظرة استراتيجية فاعلون في أعلى الهرم ويقوم على الاختيارات التي يتخذها هؤلاء الفاعلين الذين يجهلون اختيارات النخب الأخرى المنافسة أو الموالية المحتملة كما في نظرية الألعاب.

---

[1] سفيان ناشط،عثمان تليمة. " **الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات**". بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات،2014/2013،ص:04-05.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] علي لبيدي. "**المقاربات الاستراتجية في الانتقال الديمقراطي**"، دراسات سياسية،المعهد المصري للدراسات، 21 يوليو 2018 ، ص:08.

3) **الانتقالات و"علم" الانتقالات** يذكرنا بنظريات الفوضى بمعنى أن ألعاب الفاعلين غير محددة مسبقا ويمكنها إذن أن تؤول إلى غير الهدف المسطر لها (روسيا مثلا).

4) **تركيز "الانتقاليين"** على مسارات قصيرة المدى حملهم على اعتماد مفهوم أدنى أو إجرائي للديمقراطية يرونه كافيا لتمييز النظام الديمقراطي عن الدكتاتورية.

ويمكن تقديم **تعريف إجرائي للانتقال الديمقراطي بأنه: "انتقال النظام من نظام استبدادي مغلوق إلى نظام جديد مفتوح، عبر سيرورة تاريخية في محاولة لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق دستور جديد، وفتح قنوات المشاركة السياسية، والتعددية الحزبية، والحق في إنشاء الجمعيات، وتبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية بما يتماشى والظروف المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية."**

**ثانيا: أهمية الانتقال الديمقراطي**

أثبت العديد من الدراسات الغربية أن عملية الانتقال الديمقراطي ألقت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والباحثين خلال فترات زمنية مختلفة، باعتبارها تجربة ناجحة في تحقيق الديمقراطية في الأنظمة التي كانت تحت مظلة الاستبداد والتعسف ولذلك فإن المشروع المتعلق بالانتقالات الديمقراطية مثير للاهتمام لأسباب عديدة:[4]

- تسمح الديمقراطية السياسية بالحصول على أعلى مستوى من الحرية الفردية، ومن زيادة الحريات المدنية وهذا هو الهدف الرئيسي الجدير بالاهتمام، والتحرر من الاضطهاد التعسفي وتوسيع نطاق الحريات السياسية والسعي إلى الحرية بالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية التي تتميز بالقوانين التعسفية وغير عادله.
- وتميل الديمقراطيات أيضا إلى أن تكون اقل عنفا من الديكتاتوريات في علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى، وهو اقتراح أساسي لحجج السلام الديمقراطية. ومن منظور السياسة الدولية، يشكل تأمين الديمقراطية أو ضمان الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وسيله للحد من الصراع العالمي وزيادة التعاون. ويشير منظرو نظريات السلام الديمقراطي إلى تعميما تجريبيا قويا: نادرا ما تذهب الديمقراطيات إلى الحرب مع بعضها البعض. وبالتالي كلما زادت الديمقراطية في الدول، كلما قل احتمال تورطها في الصراع.

[4]Sujian Guo,Gary Alex Stradiotto**, Democratic Transitions: Modes and Outcomes** Routledge taylor and francls group london and new York; 26 .9.2014, p :19.

## 2. المنطلقات المعرفية والنظرية لعلم الانتقال الديمقراطي

### أولا: المنطلقات المعرفية لعلم الانتقال الديمقراطي: [5]

في هذه الدراسة، نقوم بتصنيف الانتقال على بعدين رئيسيين:

1) التوازن النسبي للسلطة بين شاغل الوظيفة ونخب المعارضة خلال الفترة الانتقالية.

2) ) نعومة الانتقال. البعد 1 له تأثير عميق على البعد 2.

ويشكل توازن القوة أو ميزة النسبية للمجموعات المتنافسة طبيعة العملية الانتقالية وكثيرا ما تتغير أثناء تلك العملية. إذا كان الذين يقاومون التغيير يهيمنون على الحكومة والراديكاليين تسود في المعارضة، فقد لا يكون من الممكن الانتقال الديمقراطي. يتم تسهيل التحولات الديمقراطية إذا كانت الجماعات المؤيدة للديمقراطية أو المعتدلة هي المسيطرة في كل من الحكومة والمعارضة، لذلك فإن التفاعل الاستراتيجي بين هذه المجموعات له أهمية مركزية في العملية الانتقالية.[6]

وفي الحالات التي تكون فيها جماعات المعارضة وشاغلوا الوظيفة متساوين نسبيا في السلطة ، فان الانتقال يميل إلى أن يتميز بالمساومة والتفاوض، وذلك لأنه لا يمكن لأي من الجانبين أن يكون متأكدا من الانتصار إذا ما تقدم الانتقال من خلال الانتفاضة، أما في الحالات التي يوجد فيها تفاوت كبير في السلطة فان الانتقال الناجم عن ذلك غالبا ما يكون عنيفا ، في حال انهيار المفاوضات، علي سبيل المثال: إذا لم تتمكن المعارضة القوية نسبيا من إجبار الحكومة الحالية الضعيفة نسبيا على الانتقال إلى الدولة، ومن ثم الانتصار ، فان المعارضة الأقوى ستشرع في إسقاط النظام من خلال الوسائل العنيفة (الثورة)، أما في حاله النظام المهيمن الذي لا يرغب في التفاوض بشان الانتقال الديمقراطي، فان الوسيلة الوحيدة للازالته هي من خلال التدخل الأجنبي، عندما تقوم دوله أكثر قوه بإزالة الحكومة الحالية بقوة. إن الانتقال بانهيار النظام (الثورة) والتدخل الأجنبي بحكم طبيعتها، هي انتقالات عنيفة تتميز بتفاوت أكبر في السلطة بين المناضلين والمعارضة، في حين تتميز الانتقالات التفاوضية بعدم تماثل اقل السلطة. ومع ذلك، فان السلطة نادرا ما تكون متساوية، إن وجدت. وحتى أثناء عمليات الانتقال المتفاوض عليها، يمسك جانب واحد اليد العليا، في هذه التحولات يكون الطرف صاحب اليد العليا الذي يمارس التأثير الأكبر في عملية المساومة بعيدا من الاستبداد، ولهذا أثاره عميقة على القواعد المعتمدة في الديمقراطية الجديدة.[7]

---

[5] Gary A. Stradiotto and Sujian Guo**, transitional modes of Democratization and democratic outcomes**, INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE,4 December 2010,p :10.

[6] **Ibid.**

[7] **Ibid.**

ويبين "وارد" و gleditsch" سنة 1998 كيفية التحولات "المرنة " نحو الديمقراطية التي ترتبط بمخاطر اقل للحرب، في حين التحولات "صخرية" (أو عنيفة) مرتبطة بزيادة في الحرب، وهم يلاحظون أن "عمليه التحول إلى الديمقراطية أو الانتقال إلى ديمقراطية هشة ربما لا تستلزم بالضرورة أن تصبح الدول أكثر سلما على الفور". وبدلا من ذلك، تقترن التحولات المرنة بأقل خطر للحرب وأكبر فائدة، أي أن التحولات السلسة تؤدي إلى مستويات أعلى من الديمقراطية خلال المرحلة اللاحقة للمرحلة الانتقالية. بناء على عمل "وارد" و "gleditsch "، إن التحولات السريعة (انهيار والتدخلات) ترتبط بمستويات اقل من الديمقراطية خلال المرحلة اللاحقة للمرحلة الانتقالية ومن المرجح أن تعود إلى الحكم الاستبدادي أكثر من التحولات السلمية التي تتميز بجو من التعاون والمواثيق، وهذا يتطلب مزيدا من التوضيح[8].

وتشكل التحولات العنيفة مشاكل معينة في عمليه إرساء الديمقراطية، وفي حالة الانهيار، تتوحد جماعات المعارضة في رغبتها في إحداث سقوط النظام الاستبدادي وغالبا ما تظهر منقسمة بعد سقوط الصراع حول توزيع السلطة وإنشاء النظام الجديد. وفي كل من نيكاراغوا وإيران والبرتغال ورومانيا، أدى الانهيار المفاجئ للأنظمة الاستبدادية إلى صراعات بين جماعات المعارضة التي برهنت في السابق على وحدتها للإطاحة بالحكومة. وفي نيكاراغوا وإيران، خسر المعتدلون الديمقراطيون؛ في البرتغال فقط بعد صراع طويل بين الفصائل العسكرية، والتعبئة الجماعية، والمظاهرات، والإضرابات، لم يستقر على مسار ديمقراطي. هذه الأنواع "الخطرة" من التحولات تؤدي إلى الدول المؤسسية التي تعتمد بشده على القوة خلال مرحلتها الثورية. تعكس المؤسسات والأعراف التي تظهر ذلك. فالتحولات السريعة تكشف عن قسوة البيئة التي تظهر منها الإطاحة بالديكتاتورية وإقامة الديمقراطية يعني عادة تفكيك نظام الحكم السابق والبدء من جديد. وتؤدي التحولات السريعة إلى زيادة عدم اليقين لأنها تتطلب جهدا منهجيا نظاميا في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتطورها وسيادة القانون، في حين أن الانهيار نفسه يحدث بسرعة، فان إعادة بناء الدولة هي عملية طويلة نفذت في بيئة غير مستقرة تتميز بصراعات قوية في السلطة، والنتيجة هي حدوث ارتفاع في الارتداد الاستبدادي.[9]

وتؤدي التدخلات الأجنبية إلى نتائج مختلطة، ويشترك البعض في نفس سمات الثورات التي تُظهر عدم استقرار كبير خلال مرحلة ما بعد الانتقال، مثل: العراق وأفغانستان. وفي جميع التدخلات الأجنبية، كما ذكر سابقا، فان جماعات المعارضة ليست قوية بما يكفي لإحداث انهيار النظام الاستبدادي الذي لا يمكن أن يحدث عموما إلا من خلال العمل العسكري لقوة أجنبية مهيمنة. ونتيجة لذلك، فان الصراع الناتج عن السلطة

[8] **Ibid**, p: 11.
[9] **Ibid.**

بعد السقوط غالبا ما يكون شديدا، وعرضه للاضطرابات المدنية ومشاكل الشرعية، هناك استثناءات على الرغم من ذلك، وتظهر تدخلات الحرب العالمية الثانية نمطا مماثلا، مثل: اليابان وألمانيا. ولا يمكن إهمال ظروف الزمن (أي الحرب الباردة) بوصفها عوامل تسهم في نجاح عملية وتحقيق وإرساء الديمقراطية الناجحة.[10]

**ثانيا: افتراضات الانتقال الديمقراطي:**

قدم كل من "اوندونيل " و "شميتر" افتراضات حول الانتقال الديمقراطي:[11]

**الافتراض الأول:** المتأصل في نموذج الانتقال هو أن النتيجة ليست هامة لدراسة التحولات من الحكم الاستبدادي، استنادا إلى النتيجة تبدو مفيدة مثل: دراسة ألعاب الشطرنج التي يكون فيها الأبيض هو الفائز. ومن أجل فهم العملية التي تتم بها هذه التحولات، من المهم تماما أن ندرس الحالات التي لا تحل فيها الديمقراطية محل الحكم الاستبدادي بوصفها حالات تقوم فيها بذلك، والنموذج الكامل للانتقال من الحكم الاستبدادي يجب أن يسمح بأي نتيجة ممكنة.

**الافتراض الثاني:** هو أن الهدف الرئيسي للمجموعات المشاركة في العملية الانتقالية هو زيادة سلطتها السياسية بالنسبة للمجموعات الأخرى المشاركة في العملية واستخدام هذه السلطة للمضي قدما بجدول أعمالها. وتُعرف السلطة السياسية أيضا بأنها: قدره جماعه أو فرد على فرض رغباته على جماعات أو أفراد آخرين. وفي حين أن لكل مجموعه تشارك في العملية الانتقالية لها بالتأكيد جدول أعمالها الخاص بها، فانه لا يمكن تحقيق ذلك البرنامج بدون التمكين السياسي.

**الافتراض الثالث:** العنف، وهو النموذج الذي قام المفكر بتطويره واعتبره بأنه لن يأخذ في الاعتبار التحولات التي تستند إليها الشرعية الوحيدة في استخدام القوة. في حين أن هذه الأحداث مثيره للاهتمام، فهو يعتقد أنها تختلف اختلافا جذريا في طابعها عن التحولات المتولدة داخليا والتي لا يمكن مقارنتها. باختصار، يفترض أن تثبيت الأمير للحكم على بعض إقطاعيين في العصور الوسطى تختلف اختلافا جوهريا عن الانتقالات في أواخر القرن العشرين.

---

[10] **Ibid,** p: 12-13.

[11] Kristan J. Wheaton, **Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies, US Embassy, The Hague, Copyright2001** (Guillermo O'Donnell and Phillippe C.Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies, Baltimore: Johns Hopkins Press, 1986, p:02.

**الافتراض الرابع:** والأخير هو أن التحولات من الحكم الاستبدادي لدول أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية هي نموذجية لجميع التحولات. وقد بين ذلك استنادا إلى تجارب دول أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية للتحقق من صحة العديد من جوانب نموذج بلدي. لذا فاني بحاجة إلى أن افترض أن هذه التجارب الأخيرة تمثل الجميع. في وجهة نظره، هذا هو افتراضي الأكثر شكوك فيه، ليس هناك سبب واضح لماذا هذه التحولات يجب أن تكون أكثر أو اقل نموذجية من غيرها. وقد دافع عن موقفه من خلال سببين: هو أن هذه التجارب تدير في سلسلة من الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا إلى الانتقال الدموي في رومانيا. هذا وحده يضمن مجموعه واسعة من البيانات التي يمكن استخدامها لتبرير، ولكن يجب أيضا أن تدمج في أي نموذج من التحولات من الحكم الاستبدادي.[12]

### 3. جدل النقاش الفكري لعلم الانتقال الديمقراطي

في دراسة علم الانتقال الديمقراطي منذ بدايات جذوره الفكرية، ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث والإسهامات الفكرية السياسية من قبل المفكرين وأشهرهم " أودونيل" و" شميتر" و"دانيال روستو" تحلل وتفسر نمط الانتقالات الديمقراطية في العالم من خلال تجربة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وقد ظهرت العديد من النقاشات حول الديمقراطية وأشكال الانتقال من النظم الاستبدادية إلى نظام مفتوح يدعم الديمقراطية تحت التعبئة الشعبية، وقد ميز كل من "أودونيل" و "شميتر" في تحليلها بشكل عام بين أنواع الانتقالات وقدما جدلا واسعا حول ديناميات الانتقالات التي تختلف باختلاف النظم الاستبدادية" الناجحة" بدلا من " غير الناجحة وهو كالتالي:[13]

- يجادلون بأن التحرر والديمقراطية في نهاية المطاف تنطويان على عنصر حاسم وهو التعبئة تنظيم أعداد كبيرة من الأفراد، قد يكون هذا صحيحا ولكنهم يتجاهلون الاختلافات الحاسمة بين الانتقالات فمثلا: في الأرجنتين في الفترة من 1982 إلى 1983 لم تحدث التعبئة إلا بعد هزيمة غير عادية للنظام الاستبدادي وكانت تعبئة ضئيلة.
- يجادلون بان "الديمقراطيات السياسية عاده ما يتم إسقاطها بواسطة المؤامرات التي تشمل عددا قليلا من الجهات الفاعلة" أمر قابل للنقاش. وفي شيلي في ال1973 والبرازيل في ال1964 ، حدثت تعبئة جماعية ضد الديمقراطية.

[12] **Ibid**.

[13]Scott Mainwaring,**« Transitions To Democracy and Democratic Consolidation:Theoretical and Comparative Issues",** Working Paper #130 - November 1989,p;21.

- يجادل ويقول كل من "أودونيل" و "شميتر" أن دوره التعبئة ترافق التحولات، وفي المراحل المبكرة، تكون المعارضة هادئة بسبب التكاليف الضخمة لمعارضه الحكم الاستبدادي. ولكن مع مرور الوقت، يمكن تحرير المعارضة من التعبئة، ويتم "إحياء المجتمع المدني". وأخيرا، وبعد المرحلة الانتقالية، تأتي عملية الترسيخ مع العودة إلى الأوضاع الديمقراطية الطبيعية. بيد أن هذه الدورة تتوقف مرة أخرى على نوع الانتقال وعلى حالات محدده. فمثلا: في الأرجنتين في فترة 1982–1983 لم تكن هناك تعبئة ضخمة بعد المغامرة العسكرية للجيش. بل زادت التعبئة بشكل ملحوظ بعد الإعلان عن الانتخابات بالفعل، ومن ثم، بعد أن كان الانتقال كله مؤكدًا.يقول أودونيل وشميتر: " أن الطفرة الشعبية خلال الفترة الانتقالية ليست بأي حال من الأحوال ثابتة" ولكن في بعض الوقت يكتبون كما لو كان أن الغضب والصراع (المتجمع) المتراكم خلال هذه الأنظمة الاستبدادية لا يمكن تعميمها مرة أخرى، فلم يكن هناك مثل هذا الغضب الجماعي الواسع النطاق تجاه نظام فرانكو أو تجاه النظام البرازيلي. [14]

كما ساد قديما جدلا فكريا بين كل من المفكر "**توماس هوبز**" و "**الدستوريين**" وضروراتها القانونية والسياسية، وقد نتج عن هذا التساؤل التالي:" **كيف نُسيَر الحكم دون أن نهدم السيَادة؟**". وهو نفس الإشكال النظري الذي واجه عملية بناء الدولة في سياق تحديات العولمة، فقد سادت الدولة القومية باعتبارها الوحدة السياسية المهيمنة في العلاقات الدولية من القرن التاسع عشر حتى الموجة الثالثة للعولمة. لكن لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية نظرا لبروز فواعل أخرى في الساحة الدولية منها (المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وبروز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التهديدات البيئية...) كل ذلك ساهم في تقويض سلطة الدولة وبروز تحدي التسلسل الهرمي من الأعلى إلى الأسفل داخل الدولة القومية من منظور الاستراتيجية.[15]

ووفقا لما ذكره " przeworski "(1991)، فان "المشكلة الاستراتيجية للانتقال هي الوصول إلى الديمقراطية دون أن يُقتل مِن قبل أولئك الذين لديهم أسلحه أو يتضورون جوعا من قبل أولئك الذين يتحكمون في الموارد الإنتاجية... والمسار هو طبيعة وخصائص المرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى النجاح أو الفشل الديمقراطي.[16] ويدور الجدل بين علماء الديمقراطية حول المزايا المتصورة لبعض الأوضاع الانتقالية على غيرها. فعلي سبيل المثال: تكشف الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي عن بعض الفرضيات العامة حول أثار التحولات

[14] **Ibid**, p :22.

[15]محمد أمين بن جيلالي، "**بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن**"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، 11 أكتوبر 2016، ص: 10.

[16]Sujian Guo, Gary Alex Stradiotto, **Democratic Transitions**, **Ibid**, p: 12

الجانبية، وفقاً لأوديونيل و شميتر (1986) يعتبر الاتفاق "صريحًا "، ولكن ليس دائمًا أو مبرّرًا، وهو اتفاق بين مجموعة مختارة من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على أساس الضمانات المتبادلة "للمصالح الحيوية" لأولئك الذين يدخلون فيها .لغرض مناقشتنا فإننا نحدد اتفاقًا أكثر عمومية على أنه: "عملية تشمل وحدة تفاوضية تتألف من المجموعات الحالية والمعارضة التي تحاول المساومة سلميا على الانتقال بعيدا عن الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية.[17] من أجل تحديد ما إذا كانت الانتقالات "مهمة"، يلزم سؤالان مهمان:[18]

1. هل البقاء الديمقراطي في مرحله ما بعد المرحلة الانتقالية أو المدة التي تستغرقها هي وظيفة الانتقال؟ أي أن، هل من المحتمل أن تؤدي بعض أنماط الانتقال إلى بقاء ديمقراطي أو العودة إلى الحكم الاستبدادي؟

2. هل تؤثر الطريقة التي تنتقل بها الدول إلى الديمقراطية على الجودة الديمقراطية؟ أي، هل تؤدي بعض أنواع الانتقال إلى تعميق ديمقراطي أكثر سرعة من غيرها؟

**المحور الثاني: إشكالية تحديد طبيعة المداخل النظرية المفسرة للانتقال الديمقراطي في العالم العربي**

**1. أهم المداخل النظرية التحليلية في دراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي**

لقد تعددت المداخل المنهجية المفسرة للانتقال الديمقراطي، وهذا بسبب اتساع البحث في مسألة التحولات السياسية التي رافقت البيئة الغربية في الفترات السابقة، لتنتشر في البيئة العربية في الفترة الحالية والأسباب التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية، حيث نجد في حقل السياسة المقارنة نظريات لم تثبت صحتها، كما أنها تعرضت للعديد من الانتقادات منذ ظهورها، حيث نجد من يصنفها ضمن النظرية، ومنهم من يصنفها ضمن المداخل النظرية.

**أولا: نظرية التحديث:Modernisation**

وضعت نظرية التحديث لأول مرة مع "ليرنز"(1958)، وقد عين المجتمعات الحديثة التي يتميز سكانها بالقراءة والكتابة ويسكنون المناطق الحضرية، بمعنى أنهم يحملون دخلا أعلى، وركزت الأعمال اللاحقة للاقتصاديين مثل "رستو"(1960) و كونتس(1966)، و"تشنري وتايلور"(1968)، على التحديث الاقتصادي، وقد أكدوا على أهمية التغيير الهيكلي، وارتبطوا بارتفاع نصيب الفرد من الدخل، مع تدهور الاقتصادي الزراعي وارتفاع الصناعة الحضرية.[19]

[17] **Ibid**, p : 13.
[18] **Ibid**, p: 15.
[19]David L. Epstein, Ebert Bates…, »**Democratic Transitions ».**American Journal of political Science, July(2006), N=3, V=50, p: 552.

يرى "دانكوارت روستو" التحديث بأنه: "عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر إلا أنه أكبر مظهرا في التحديث تمثل في الثورة التكنولوجية التي حملت معها اتجاهات هامة في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية والاتصال. ويطرح في هذا الصدد في الأدبيات السياسية مصطلح التحديث السياسي الذي يختلط مع مفهوم التنمية السياسية، وإن كان المفهومان متمايزين تحليليا، ولكنهما متداخلان.[20]

تقوم نظرية التحديث على الأفكار التالية:[21]

- تركز على فكرة أن الديمقراطية تنشأ في مجتمع يتطور وينمو اقتصاديا.
- تنطلق من كون الحداثة الاقتصادية تؤدي إلى تمايز البنى والوظائف الاجتماعية حيث تصبح أكثر تعقيدا نظرا لوجود التنمية الاقتصادية والثورة التكنولوجية وهذا ما يؤدي إلى صعوبة قيادة المجتمع انطلاقا من سلطة مركزية، وكل هذا يساهم في التطور السياسي والذي سيؤدي إلى سقوط النظام السلطوي.

اكتست قضية التحديث السياسي أهمية قصوى، انطلاقا من حاجات الجماعات السياسية في العالم النامي إلى المزيد من تنظيم السلطة وترشيدها وضمان توازنها مما يتيح فرصا أكثر للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار السياسي في الدولة. وبالتالي يعني التحديث السياسي:" قدرة النظام السياسية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في النظام نفسه، فتصبح التحولات الاجتماعية احتياجات ومتغيرات سياسية، إلا أن هذا التطور السياسي العام يحتاج إلى ظرف لاستيعابه وإرساء سياسة عامة وبنى جديدة تحمي عملية التطور من التفكك والانقلاب نفسه عن طريق إنتاج شكل جديد للنظام السياسي لا يملك قدرة الاستجابة لتحدي التحديث.[22]

**ثانيا: النظرية البنيوية (بارنغون مور)**

اهتمت النظرية البنيوية بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، بعكس "ليبيست" الذي انطلق في دراسته للمجتمعات غير الأوروبية من النموذج الغربي، قام "بارنغتون" بدراسة تطور المجتمعات الأخرى بموازاة النموذج الغربي في محاولة لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي المجتمع البرجوازي الغربي.

---

[20] ناظم عبد الواحد الجاسور." **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**". لبنان: دار النهضة العربية،2008،ص:182,181.

[21] عاصي جوني." **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براديغم التحول**". فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006،ص:31.

وقد ميز "مور" بين ثلاثة مسارات إلى الحداثة:[23]

- **المسار الأول:** وتمثل كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث اتخذوا شكل ثورة البرجوازية.
- **المسار الثاني:** ويمثل كل من ألمانيا واليابان، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى.
- **المسار الثالث:** أما روسيا والصين فمثلتا انحرافا ثانيا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عن ثورة فلاحية.

كما حظيت الموجات الأولى للدمقرطة في العالم بدراسات وتحليلات بنيوية تعتمد على متغيرات فرعية كلية ثقافية، اقتصادية، اجتماعية (الدين، الثقافة المدنية، مستوى الثروة الاقتصادية، البنية الزراعية)، ومن بين إسهامات نذكر كذلك أعمال "ألموند" و"فربا" حول الثقافة المدنية:[24]

- يعود استعمال مصطلح الثقافة السياسية إلى سنة1956 عندما اعتمده "ألموند" أداة للتحليل يمكن تطبيقه على كل المجتمعات وفي إطار تاريخي تميز بالتوتر مع الاتحاد السوفياتي، ويمكن تعريف الثقافة السياسية على أنها: مجموعة القيم والمعتقدات والتوجهات التي تسمح للأفراد أن المشاركة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- يميز "ألموند" و"فربا" بين ثلاثة أبعاد للثقافة السياسية:[25]

✓ البعد المعرفي الذي يحيل إلى المعارف، المؤسسة وغيرها، التي يكون الفرد قادرا على بنائها حول الفاعلين وقواعد عمل الحكومة.

✓ البعد العاطفي ويعني الانفعالات التي تثيرها القضايا السياسية ومنها اللامبالاة/ الاهتمام، الانجذاب/الرفض المتعلقة بأحداث أو رموز أو قيم تعرفها الساحة السياسية.

✓ البعد القيمي ويعني القدرة على اتخاذ أحكام قيم حول مايدور في المجال السياسي ( أصناف مثل فعال غير فعال، قانوني غير قانوني، مشروع غير مشروع...

---

[22]خالد يامـوت. " الحداثـة **السياسـية والتحـديث السياسـي– مقاربـة نظريـة ودعـوة للتجـاوز**". مجلـة سياسـات عربيـة، العـدد(09)، يوليو2014،ص:81.

[23]جوني عاصي. "**نظرية الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول**"،ص:42.

[24]علي لبيدي:" **في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي**"، المرجع السابق،ص:17.

**ثالثا: المدخل النخبوي في الانتقال الديمقراطي**

يعود الاهتمام بتوظيف المقاربات الاستراتيجية في الانتقال الديمقراطي إلى نهاية سنوات السبعينات من القرن الماضي بالتزامن مع "الموجة الثالثة" للانتقالات الديمقراطية في العالم وخاصة بعد نموذج الانتقال الاسباني، ويوظف هذا المدخل متغيرات سياسية تحاول تفسير مسار الانتقال ذاته وليس فقط شروط ظهوره، ويشكل "براديغم مبادرات القادة وخيارها العقلاني الأساس في فهم الانتقال الديمقراطي("سواريز"، "كارامنليس").[26]

وتقوم هذه الإسهامات النظرية على فكرتين رئيسيتين: [27]

1. الأهمية القصوى للمتغيرات السياسية بالنسبة لغيرها من المتغيرات في فهم مسارات الانتقال ولا يمكن فهم الليبرالية للأنظمة الاستبدادية إلا من زاوية الصراع من أجل السلطة الذي تخوضه مختلف الجماعات والشرائح في إطار الدولة.

2. الانتقالات الديمقراطية هي وضعيات غير عادية تكون فيها المبادرات الاستراتيجية للنخب والمهارة السياسية للقيادات محددة لفهم لحظة تغيير النظام وتباين المسارات.

3. ومن بين الإسهامات التي برزت في دراسة الانتقال الديمقراطي من منظور استراتيجي، نشير إلى أفكار "لينز" و" هيرشمان" التي بينت المتغيرات السياسية لتحديد مراحل الانتقال الديمقراطي من منطلق دور النخب والقادة السياسيين في إعداد الأجندة السياسية. لذلك يرى "باري غرانت Parry Graint" أن النخبة هي زمرة صغيرة لها أدوار استثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويرى أنه من الضروري توفر شرطان حتى تصبح الأقلية نخبة وهما الوعي الذاتي، والتعاون والتماسك الداخلي بين أفرادها.

يرى "لينز" أن دور النخب يكون صعبا وحاسما خلال مراحل التغيير والتعديل، فإعداد الأجندة الأولية" والإدارة الماهرة يحددان منذ البداية مالا الانتقال، فالقادة مطالبون بإثبات جدارتهم بالحكم وبتأكيد شرعية النظام الجديد وما يتصل بالأخيرة من حسن إدارة لأطراف الموالاة والمعارضة وغيرها من المسائل.[28] من خلال التأكيد على مقتضيات الانتقال الديمقراطي الناجح يكون "لينز" قد أبرز الأهمية الاستراتيجية لمبادرات النخب السياسية وفتح الطريق أمام تحليل الانتقالات بوصفها تفاعلات استراتيجية و"التفسيرات" الإرادية للتغيير، ويبقى الافتراض الرئيسي لدى "لينز" أنَّ: "الدمقرطة في جوهرها قضية مهارة سياسية".[29]

---

[25] **المرجع نفسه.**

[26] علي لبيدي،" **المقاربات الإستراتجية في الانتقال الديمقراطي**"، ص:01.

[27] **المرجع نفسه.**

[28] علي لبيدي،" **المقاربات الاستراتجية في الانتقال الديمقراطي**"، المرجع السابق، ص:03.

[29] **المرجع نفسه.**

### 2. إشكالية تحديد المداخل النظرية لدراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

إن تعدد المداخل النظرية والتحليلية لدراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي إشكالية جوهرية تعيق الباحثين والدارسين لتحليل الظواهر السياسية وخاصة في الفترة الحالية بعد التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية 2011 تجعلنا نطرح العديد من التساؤلات: كيف يمكن للدول العربية في ظل عملية الانتقال الديمقراطي أن تحقق الديمقراطية؟ ماهي أهم المداخل النظرية التي يمكن استخدامها لتحليل وتفسير الانتقال الديمقراطي في ظل الاختلاف في خصوصية البيئة التي برزت فيها عملية الانتقال؟ أي نمط من الديمقراطية يمكن تحقيقه في العالم العربي؟ أي أشكال ومراحل يمكن إتباعها للوصول إلى مرحلة التحول الديمقراطي في محاولة لترسيخ دعائم الانتقال الديمقراطي ومخرجاته عملية الترسيخ (إشكالية تباين مفاهيم الانتقال الديمقراطي)؟ هل العوامل الخارجية لها تأثير مباشر على العوامل الداخلية للدول العربية التي تعرف سيرورة الانتقال؟ كلها تساؤلات تجعل الباحثين البحث عن الأجوبة للوصول إلى نظريات محددة يمكن من خلالها تفسير عملية الانتقالات الديمقراطية في المنطقة العربية، فبعد تحليل السابق حول المداخل النظرية لتفسير الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، هناك مداخل نظرية أخرى يمكن استخدامها في التحليل منها: **مدخل بناء الدولة (من حيث وظائفها وصلاحياتها وعلاقتها بالمجتمع ففي إطار مسار الانتقال الديمقراطي في العالم العربية تسعى هذه الدول لبناء الدولة الوطنية من حيث الشرعية والمشروعية)، مدخل الثقافة السياسية ( الذي يركز على ترسيخ قيم الديمقراطية والقضاء على النظام التسلطي الاستبدادي وبناء الوعي الديمقراطي في المجتمع العربي)، مدخل الاقتصاد السياسي( الذي يركز على مدى تأثير المتغير الاقتصادي على عملية الانتقال الديمقراطي من حيث تبني الإصلاحات الاقتصادية منها إعادة الهيكلة والخوصصة والتحرير الاقتصادي).**

### المحور الثالث: التحديات التي تواجه التنظير للانتقال الديمقراطي في العالم العربي

بالرغم من الإسهامات الفكرية والنقاشات العلمية للباحثين في علم الانتقال الديمقراطي، إلا أنه ما يلاحظ أن الدراسات الغربية كانت ناجحة في التجربة الانتقالية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية مما مكنهم من التنظير بما يتطابق والواقع الانتقالي الديمقراطي، في مقابل التجربة الانتقالية لا يزال هناك أشكال قائم حول الإسقاطات النظرية والواقع وسيتم تحليل الأسباب التي جعلت منظري العرب في تحديات وعراقيل للوصول إلى علم قائم بحد ذاته.

### 1. تأثير الهيمنة الغربية على عملية الانتقال الديمقراطي وتداعياتها على الهوية المعرفية العربية

إن نظريات الانتقال واجهت في السنوات الأخيرة انتقادات حادة رأت فيها أنموذجا بيَن الاختلال لقيامه على جملة من الافتراضات الخاطئة، فهو يستصحب أن الدول التي تتداعى فيها الأنظمة الاستبدادية تتجه

بالضرورة نحو الديمقراطية، أن هذا المسار يمر بحقبة محددة المعالم تمر عبر الانفتاح إلى الاختراق ثم ترسيخ الديمقراطية، هناك افتراض بأن الانتخابات تعلب دورًا حاسما في هذا الترسيخ، كما أن العوامل البنيوية من مستوى الدخل ومرحلة التنمية الاقتصادية ونسب التعليم، ليست بذات أهمية في التحول، لكن الواقع يختلف عن ذلك حيث أقل من 20 دولة من بين الدول المئة التي زعم أنها في طور الانتقال إلى الديمقراطية حققت ذلك الانتقال، أما البقية فقد بقيت في منزلة "رمادية" بين المنزيلتين.[30]

في دراسة "ليونالد بايندر" قدمها عن سبب فشل دراسات الشرق الأوسط في تقديم مساهمة جدية للتنظير في مجال التحديث والتحول الديمقراطي يرجع حسبه إلى افتقارها من حيث المساهمة في المجال النظري، في مقابل ذلك نجد دراسات أمريكا اللاتينية قدمت مساهمة فريدة "في إعادة تدشين النظرية الليبرالية للتطور" وهذا راجع إلى تأثَر منظري أمريكا اللاتينية بالفكر الماركسي، وكون المنطقة "غربية" الثقافة، فأمريكا اللاتينية تشترك مع أوروبا وأمريكا الشمالية في الهوية الدينية والثقافية ولها تحفظات قليلة عن التحديث وفوائده.[31]

إن فشل دراسات الشرق الأوسط في الجانب النظري للانتقال الديمقراطي راجع إلى أن العالم الإسلامي عكس النمط الغربي تماما، فالنخبة هنا محلية النشأة والهوية الدينية مختلفة، كما أن للتحديث صورة سلبية من منظور ثقافي واقتصادي معا، وبالتالي فإن مثقفي الشرق الأوسط تبنوا في الغالب منظورا دفاعيا تجاه الهوية الثقافية ورفضوا التعامل مع منطقتهم باعتبارها جزءا من كل عالمي، فحين الباحثين الغربيين توجهوا إلى تنزيل نظرية التحديث الليبرالية على المنطقة ككل.[32]

## 2. نقاشات معرفية عربية حول دراسة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

إن التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية منذ نهاية 2010(تونس)، وبداية 2011( مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، المغرب، الجزائر) تعتبر بمثابة المجال الحيوي الذي يمكن من خلاله تقديم أطروحات فكرية معرفية منهجية لدراسة علم الانتقال الديمقراطي الذي تجاوز عبر الأزمة عقبات البيئة الغربية ليبقى محل نقاش وغموض لدى باحثين العرب حول نمط و أسباب والهدف من الانتقال إلى الديمقراطية، كذلك كيفية استخدام المفاهيم والمصطلحات في علم الانتقال الديمقراطي نظرا لصعوبات تطبيقها واقعيا لتحليل وتفسير الوقائع والمستجدات البيئة العربية من حيث الفلسفة السياسية العربية. وبذلك فإن التحولات مثلت مجالا خصبا للباحثين في مدى تكييف النظريات والمقاربات النظرية والاستشراف بها في العالم العربي.

---

[30]إدريس لكريني، وآخرون، "**أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**"، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015، ص: 165

[31]المرجع نفسه، ص:166

[32]لمرجع نفسه ، ص:167

فبالرغم من الأبحاث الواسعة في أدبيات السياسة المقارنة المتعلقة بأدبيات الانتقال الديمقراطي وفي ظل وجود العديد من التقارير والمراكز البحثية العربية التي تبحث في طبيعة المعلومة المتعلقة بالنموذج المعرفي للانتقال الديمقراطي، فإن هذه الدراسات لم تتوصل بعد إلى منهجية دقيقة وواضحة في تحليل وتفسير الانتقال الديمقراطي في العالم العربي نظرا لعدم وجود نظرية محددة تفسر طبيعة الانتقال حسب طبيعة النظام السياسي السائد والمتغيرات الداخلية والخارجية التي فرضتها عملية الانتقال، كذلك سبب نجاح وفشل عملية الانتقال الديمقراطي في نظام وعدمه في نظام آخر، ففي هذه الدراسة حاولنا البحث عن الأسباب المنهجية التي جعلت العلماء والمفكرين والباحثين في علم الانتقال الديمقراطي في إشكالية تحديد الجانب المنهجي المعرفي والنظري في عملية الانتقال الديمقراطي بمختلف مراحله وأشكاله ومعاييره خلال فترات زمنية مختلفة.

نجد دراسات عربية حول إشكالية التنظير واختيار نظرية الانتقال الديمقراطي تعود إلى:

**أولا: حاجة معرفية مزدوجة:**[33]

1. **حاجة معرفية عامة:** إن هيمنة المقاربة الانتقالية على الإسهامات البحثية حول الثورات العربية تدعونا لاكتشاف العناصر التالية:

- أهم المقاربات المتعارف عليها للإحاطة بالتغيرات السياسية.
- نظرية الانتقال الديمقراطي التي تمثل أداة مهمة لتفسير التغيرات السياسية التي تحصل داخل نظام ما سواءا لجهة آليات انهياره أو لجهة إعادة بناء النظام والتأسيس للنظام الجديد ( مايتعلق بالإجراءات والمواثيق والمؤسسات).
- مايتلو الانتخابات "التأسيسية" من تجذير دائم للتعددية السياسية والديمقراطية أي مرحلة ترسيخ الديمقراطية التي جاءت لتكمل المنظور الانتقالي.

2. **حاجة معرفية خاصة:** تدعونا كعرب ومسلمين إلى استنتاج حدود أعمال المقاربة الانتقالية (بأدواتها المختلفة) لفهم الثورات العربية وإلى التساؤل عن مشروعية فهم مغاير أو مقاربة مختلفة.

---

[33] علي لبيدي، " **في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي**"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15 يوليو 2018، ص:03.

**ثانيا: حاجة تاريخية مزدوجة:**[34]

**1. حاجة تاريخية عامة:** لا يخرج هذا العمل عن كونه محاولة لمواكبة ما عرفته بعض البلدان العربية من انتفاضات واحتجاجات استثنائية حركت مياه الاستبداد ومكنت الشعوب العربية من استعادة حريتها وهو بمثابة مساهمة لفم ما جرى.

**2. حاجة ظرفية آنية:** تتمثل فيما ما تعرضت له أغلب تلك الثورات من انسداد وتعثر ومن هجمة ثورية مضادة ومبرمجة استهدفت، ولاتزال تستهدف القضاء على الإنجازات التي حققتها( خاصة مطلب الحرية) والانقلاب على المسار الانتقالي ومن ثم إعادة إنتاج منظومة الاستبداد والفساد تحت عناوين مضللة مختلفة.*كما برزت دراسات عديدة خلال العقدين الأخيرين، إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي ركز على الأساس الاجتماعي، وجاءت هذه العودة للاهتمام بالدولة تحت إلحاح عوامل عديدة من أبرزها: " **تعقيد وتضخم السلطة السياسية في المجتمع المعاصر، عدم استقلالية الدولة في النظام العالمي، أيضا انعدام استقرار الدولة وضعفها الذي مثل سمة هيكليّة لكل نظم الدولة في العالم الثالث**".[35]

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وأمنية وتكنولوجية، لم يسلم موضوع الدولة من التأثر بها سواء على مستوى الممارسة أو النظرية، فما زالت الكتابات تتوالى على معالجة موضوع نشأة الدولة وبنائها ووظائفها والتحديات التي تواجهها، والافتراضات التي تقوم عليها، وطبيعتها ومستقبلها في ظل التغيرات الدولية التي فرضها النظام الدولي والظاهرة الكونية (العولمة) التي أدت إلى مراجعة جملة من المفاهيم وإعادة تعريفها في ضوء التطورات والمستجدات التي شهدها العالم ومن أبرز هذه المفاهيم " **بناء الدولة**" ومكوناتها الأساسية ( الوظائف، السيادة، السلطة).[36]

---

[34] **المرجع نفسه**، ص:04.

*هذه الثورة المضادة تتقاطع فيها مصالح قوى داخلية تضررت من التغيير وقوى إقليمية معادية لأي تغيير ديمقراطي حقيقي ( بعض دول الخليج، الكيان الصهيوني...) وقوى دولية لا تأمن على مصالحها الاستراتيجية في وجود أنظمة ديمقراطية تكون سليلة ثورات شعبية عن إرادة شعبية حرة.

[35] محمد أمين بن جيلالي، " بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، المرجع السابق، ص: 09.

[36] **المرجع نفسه.**

وبالتالي فإن حقل السياسة المقارنة الذي مر بمراحل مختلف من التقليدية إلى السلوكية إلى مابعد السلوكية قد دخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة إشكالية السياسة المقارنة التي تتطلب مراجعات كبرى فيما يتعلق بالمفاهيم والمصطلحات منها ما يتعلق بمفهوم الانتقال الديمقراطي الذي يقتضي مراجعة شاملة من حيث المفاهيم والنظريات والأهمية في دراسته خاصة في العالم العربي، كذلك من ناحية المناهج والمقاربات المتبعة في تحليل وتفسير علم الانتقال الديمقراطي خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الذي فرضت فيه الأبعاد الثقافية الحضارية وكذلك الأبعاد السياسية ذات التوجه الاقتصادي، بالإضافة إلى البعد التكنولوجي (الثورة التكنولوجية والرقمية)، و البعد الأمني ( التهديدات الأمنية الجديدة)، البعد الاستراتيجي (الحروب التماثلية واللاتماثلية) بعدما كانت الدراسات مقصورة في القضايا السياسية والعسكرية، أما من حيث المناهج فإن مخرجات المراجعة هو الدعوة تحديد النظريات المفسرة للانتقال الديمقراطي بما يتوافق وخصوصية البيئة التي برزت فيها عملية الانتقالات الديمقراطية ومنها إعادة بناء علم الانتقال الديمقراطي جديد في العالم العربي بما يستجيب لطابع العالمية من جهة ومن جهة أخرى التعددية الثقافية والحضارية في المجتمع العربي من منظور منهجي مقارن.

فبراديغم المفاهيم والمصطلحات ونظريات الانتقال الديمقراطي هي أداة مفيدة لدراسة الانتقال الديمقراطي، لأن البحث في عملية الانتقالات الديمقراطية يتطلب تبني نموذج معرفي عربي دون الاسترشاد بنموذج معرفي غربي تكون بدليل وخريطة عربية ترسم حدود الانتقال الديمقراطي من حيث القضايا ذات الاهتمام بوحدات التحليل ونوعية العلاقة بين النظريات والواقع العربي الذي يعاني منذ القدم من الاستبداد وسلطة الإكراه والقوة.

أما من حيث الحقل النظري والتطبيقي توجد العديد من الدراسات في الشرق الأوسط ومراكز بحثية أنشأت سنة 2010، ومن بينها على سبيل المثال: "**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** "الذي أنشأ في مرحلة بروز الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي والتي كانت الشرارة من المنطقة المغاربية وبالضبط (تونس)، ويعمل هذا المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، كما يتبنى رؤية نهضوية للمجتمعات العربية ملتزمة بقضايا الأمة العربية عن طريق البحث العلمي النظري والتطبيقي، والنهضة باللغة العربية عبر استخدامها في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وينطلق المركز من أنّ التطوّر هو رقيّ مجتمعٍ بعينه، وهو تنمية بشريّة لفئات المجتمع كافّة، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.[37]

[37] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/02.

{ HYPERLINK "https://www.dohainstitute.org/ar/AboutUs/Pages/VisionAndMission.aspx" }

ويعنى المركز في ضوء هذه الرؤية بمحاولة تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة بتشخيص الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي، دولًا ومجتمعاتٍ، وتحليلها، ودراسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل العقلاني للسياسة والسياسات العمومية .ويتعامل مع التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والديمقراطية والاستبداد، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعيّة، والعدالة الاجتماعية، والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بصورة عامّة .ولا تقتصر منظورات المركز على اعتنائه بالقضايا العربية من منطلق بحثي علمي، بل يُعنى أيضًا بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته بمحيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، وبالسياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.[38]

**خاتمة:**

إن تحديد طبيعة النظرية في علم الانتقال الديمقراطي يعتمد بشكل كبير على طبيعة ومفهوم الانتقال الديمقراطي نفسه، فهذا الأخير يعود بمثابة مجموعة من التعاريف التي تحدد مجال الظواهر التي يشتغل عليها المنظر في عملية التنظير، ولذلك فإن عملية التنظير في علم الانتقال الديمقراطي أصبحت تشكل عائق بالنسبة للمنظر في حقل السياسة المقارنة عامة و في علم الانتقال الديمقراطي خاصة، فالمتتبع لسيرورة الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي نجد اختلافات كثيرة في اتجاهات اختيار النظريات أو المداخل النظرية المفسرة للظاهرة الانتقالية، فبدلا من تحديد العلاقة بين النظرية والواقع، نجد تغلغلات فكرية في اختيار المدخل المناسب وهذا راجع لعدم وجود إثبات على وجود مفهوم دقيق في البيئة العربية تفسر عملية الانتقال الديمقراطي نظرا لتشابك والتداخل بين المصطلحات والمفاهيم واختيار النظرية المناسبة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الشك في الموضوعية والحيادية في إمكانية الوصول إلى الحقيقة جعل المفكرين والباحثين في عصر ما بعد الحداثة في نقاش علمي أكاديمي حول إمكانية التوصل إلى حلول جذرية للتنظير في علم الانتقال الديمقراطي على المستوى العربي.
- إن التجربة الانتقالية في العالم العربي أثبتت فشل تحديد المقاربات والنظريات التي يمكن من خلالها تحليل الانتقالات الديمقراطية في العالم العربي وهذا راجع إلى اختلاف خصوصية البيئة العربية من منظور مقارن.

[38] **المرجع نفسه.**

- إن إشكالية تحديد وضبط مفهوم دقيق للانتقال الديمقراطي شكل أزمة علمية منهجية أبستمولوجيا لتحليل علم الانتقال الديمقراطي في العالم العربي من حيث (الزمان والمكان، أسباب الانتقال، الهدف من الانتقال، خصوصية البيئة الانتقالية، مخرجات الانتقال، مستقبل الانتقال).
- يعتبر عصر ما بعد الحداثة بمثابة النقلة أو المرجعية التي شكلت للمفكرين والمختصين والباحثين مشكلة في التدقيق في حيثيات المفاهيم والنظريات واختيار المقاربات والمناهج المناسبة نظرا لتعددها في العالم الثالث، لأن هذه المفاهيم نقلت من البيئة الغربية في محاولة تطبيقها في البيئة العربية (إشكالية الترجمة).

## قائمة المراجع:

### أولا: باللغة العربية


**1. الكتب:**

1. إدريس لكريني، وآخرون، "أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية"، ط1.بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.
2. الجاسور، ناظم عبد الواحد." **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**".لبنان: دار النهضة العربية،2008.
3. جوني، عاصي. " **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة النظر في براديغم التحول**".فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006.

**2. المقالات:**

1. بن جيلالي محمد أمين ،" بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية، 11 أكتوبر 2016.
2. لبيدي علي ، " في الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15 يوليو (2018).
3. لبيدي علي ،" المقاربات الإستراتجية في الانتقال الديمقراطي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 21 يوليو 2018.
4. ناشط سفيان. "**الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات**"، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات،2014/2013.
5. يايموت خالد. " الحداثة **السياسية والتحديث السياسي– مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز**". مجلة سياسات عربية، العدد(09)، يوليو(2014).

**المواقع الالكترونية:**

لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم تصفح الموقع يوم: 2019/01/02.

{ HYPERLINK "https://www.dohainstitute.org/ar/AboutUs/Pages/VisionAndMission.aspx" }

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1/- Sujian Guo, Gary Alex Stradiotto, Democratic Transitions : Modes and Outcomes Routledge taylor and francls group london and new York; 26 .9.2014.

2/- Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, transitional modes of Democratization and democratic outcomes, INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE,4 December 2010.

**3/- Kristan J. Wheaton,** Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies, **US Embassy, The Hague, Copyright2001(**Guillermo O'Donnell and Phillippe C.Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies, Baltimore: Johns Hopkins Press, 1986.

3/- Scott Mainwaring,« Transitions To Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", Working Paper #130 - November 1989.

4/- David L. Epstein, Ebert Bates…, »**Democratic Transitions ».**American Journal of political Science, July(2006),N=3,V=50.

# ظاهرة الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط: حالتا تركيا ومصر أنموذجا.

***The phenomenon of military coups in the Middle East: the cases of Turkey and Egypt model***

**زينب بن طاق[1]**

**1 باحثة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03**

**البريد الإلكتروني:** { HYPERLINK "mailto:amira.mnd98@gmail.com" }

**تاريخ الاستلام: 2018/06/09** **تاريخ القبول:2019/03/25**

**Résumé**:

Les coups d'Etat constituent le plus grand défi de toute transition démocratique. Les experts confirment leur dangerosité. Le coup d'Etat reflète une défaillance dans les relations entre le civil et le militaire dans un système politique en place et devient l'aboutissement brutal des tiraillements du conflit entre les élites civiles et militaires. Le processus d'un coup d'Etat passe par trois phases : la phase de dissidence (début d'affrontement des volontés), la phase d'exclusion (exécution du coup d'Etat) et enfin la phase de conciliation (remise en ordre). L'objectif de cette étude est d'entrevoir un mécanisme susceptible de freiner la prolifération de ce phénomène en examinant au passage les expériences égyptienne et turque à titre d'aspect pratique de l'étude**.**

**Mots clés :** le phénomène des coups d'Etat, l'armée, l'institution militaire, les relations civilo-militaires.

**Abstract:**

In this study, military coups are seen as the biggest challenges to any democratic transition. The specialists confirm their risk. The military coup reflects the existence of a failure in the civil-military relations of any political system, and it is a dramatic yield of the conflict between the political and the military elites. The process of a military coup goes through three phases, which are: the objection phase, the elimination phase, and finally the re-ordering phase. The study aims to find a mechanism that can be able to stop the dissemination of this phenomenon, with a focus on the Egyptian and Turkish experiences as case studies .

**Keys words:** the military coup phenomenon, the army, the military institution, and the civil-military relations.

**مقدمة:**

شهدت منطقة الشرق الأوسط في العقد الثاني من القرن الحالي ظاهرة قديمة و جديدة في نفس الوقت تمثلت في الانقلابات العسكرية في كل من دولتي تركيا ومصر، هي قديمة لأن هذا ما تقره المقاربة التاريخية التي تؤكد على أن الانقلاب العسكري هو الآلية التي تعتمدها القوات المسلحة لتغيير الحكم تعبيرا عن رفضها لأداء السلطة السياسية الحاكمة ، وهي جديدة لأنه ولأول مرة في تاريخ الدولتين منذ نشأتهما يساهم المتغير الاحتجاجي في تحديد النتيجة النهائية للعملية الانقلابية ، لقد خرجت فئات معتبرة من الشعب معتمدة في عملية التنسيق بينها على التطور الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي لتُؤيد تدخل الجيش في الشؤون السياسية في حالة مصر(بمعنى المساهمة في تفعيل الانقلاب العسكري) ورافضة لتدخل الجيش في الشؤون السياسية في حالة تركيا (بمعنى المساهمة في كبح الانقلاب العسكري ) .

وعليه ، تحاول الدراسة في هذا المقال البحث عن الآلية التي تُفعل أو تكبح الظاهرة الانقلابية من خلال تتبع المسار الانقلابي الذي يمتد لفترتي حكم كل من الرئيسين السابقين كمال أتاتورك في تركيا، و جمال عبد الناصر في مصر ليصل إلى المرحلة الحالية بمعني مرحلتي كل من الرئيسين رجب طيب أردوغان في تركيا وعبد الفتاح السيسي في مصر.

تعتمد الدراسة في تحليلها على متغيرين اثنين يتمثلان في المتغير الاقتصادي والمتغير الاحتجاجي، يتأثر هذا الأخير بصفة عامة بالعامل الاقتصادي باعتباره العامل الذي يساهم في تحفيز العملية الاحتجاجية وبالتالي، يجتمع المتغيران في علاقة عكسية لتقييم أداء السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وقياس درجة تأثير الجيش على هذا الأداء من جهة أخرى. لأن الدراسة ترى في عملية قياس درجة التأثير هذه المؤشر الرئيسي الذي يدل على إمكانية انتقال العملية الانقلابية من مرحلة الاعتراض إلى مرحلة التنفيذ.

تعتمد الدراسة في تحليلها أيضا لهذه الظاهرة على ثلاث مراحل يُمكن لأي باحث أن يعتمدها لتحليل أي عملية انقلابية بصفة عامة وذلك في محاولة اجتهادية من صاحب المقال من أجل تقديم أدوات تحليل تُسهل عملية البحث في هذا المجال وتُميز هذا المقال عن غيره من المقالات التي اهتمت بمثل هذا الموضوع.

ترى الدراسة أن ظاهرة الانقلابات العسكرية تُعبر عن وجود خلل يحدث في العلاقات المدنية–العسكرية لأي نظام سياسي قائم، وهي تخضع (أي الظاهرة ) لتجاذبات الصراع بين النخبتين السياسية و العسكرية ،

كما ترى الدراسة أيضا أن العملية الانقلابية تمر بثلاث مراحل تعتمدها في التحليل وهي: المرحلة الاعتراضية التي تُمثل بداية تصادم الارادات ( وقد تمتد هذه المرحلة لعقود زمنية لأنها تخضع لآلية المساومات في إطار التفاوض بين النخبتين ) والمرحلة الثانية تتمثل في المرحلة الاقصائية ( بمعنى مرحلة تنفيذ الانقلاب) وأخيرا المرحلة التوفيقية (بمعنى إعادة ترتيب الأوضاع) وسيتم إسقاط هذه المراحل على المسار الانقلابي وكيفية تطوره قي كل من تركيا و مصر بهدف البحث عن الآلية التي تكبح الظاهرة الانقلابية ، يتعدى البحث سرد الوقائع إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي الآلية التي تُفعل أو تكبح ظاهرة الانقلابات العسكرية؟ يهدف البحث إلى تتبع مسار الظاهرة الانقلابية وفق تصور منهجي (من اجتهاد الباحث) يُقسم المسار إلى ثلاث مراحل تم ذكرها سابقا ويُحاول إسقاطها على التجربتين المصرية والتركية كجانب تطبيقي للبحث، إلى جانب اقتراح مخطط.

أما فيما يخص الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة هي :

- تتغذى الظاهرة الانقلابية من ضعف أداء القادة السياسيين
- يلعب المتغير الاقتصادي دورا مزدوجا في تفعيل أو كبح الانقلابات العسكرية

يعتمد البحث في تحليله على الاقتراب التاريخي والمنهج المقارن لاعتماد على تجربتي مصر و تركيا ومنهج تحليل النظم الذي ساهم في تطويره كل من ديفيد استن ومايكل بريتشر، مع الاعتماد على آليتي النسق السياسي وصناعة القرار.

يتم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور أين يعكس كل محور مرحلة من المراحل الثلاثة المذكورة سابقا والتي تمر بها العملية الانقلابية، لكن ، قبل الشروع في التحليل تحاول الدراسة ضبط مفهوم الانقلاب العسكري

**ضبط المفهوم**

عرف دافيد شارل ربابورت وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا الانقلابات العسكرية بأنها:" حركة غير متوقعة ومفاجئة، خادعة وعنيفة وغير شرعية، خطيرة بالنسبة للمتآمرين تماما كما بالنسبة للضحايا الذين تستهدفهم الحركة، وهي من جانب العسكريين، وتحتاج إلى مهارة عالية في التنفيذ، وتستهدف

تغيير الحكومةً"[1]، وفي نفس السياق قدّم خوندكر تعريفا للانقلابات العسكرية أين أكد على أنها: "محاولة بين مجموعة من أعضاء أو أفرع القوات المسلحة لتحقيق سيطرة مباشرة على السلطة السياسية لأهداف تتجاوز المصالح العسكرية، لها انعكاسات بعيدة المدى على السياسات الداخلية وأحيانا الدولية"[2](الملاحظ على هذه التعاريف أنها تثري بعضها البعض).

بالاعتماد على هذين التعريفين ترى الدراسة أن الانقلاب العسكري سلوك استثنائي وعنيف، تقوم به مجموعة من القوات المسلحة بهدف الاستيلاء على الحكم، يخضع لتجاذبات الصراع بين النخب العسكرية والفئة السياسية الحاكمة في إطار العلاقات المدنية –العسكرية القائمة وتعد نتيجة هذا الصراع المحدد الرئيسي لمدى نجاح أو فشل العملية الانقلابية.

يتميز الانقلاب العسكري بخاصيتي المفاجأة، بحيث يصعب التنبؤ بحدوثه وفي هذا السياق يقول توماس جونسون: "إن مسألة توقع حدوث انقلاب في دولة معينة لا تزال غامضة "[3] ومع ذلك هناك مؤشرات تنبئ بإمكانية حدوث الانقلاب العسكري، وهي كما يلي:

- الفراغ السياسي والثقافي؛
- الهزائم الحربية؛
- الحروب الأهلية؛
- المحافظة على الوضع القائم؛

وتضيف الدراسة مؤشرا يتمثل في التحول الديمقراطي، فقد يقوم الجيش بانقلاب عسكري من أجل التحول الديمقراطي مثل ما حدث في البرازيل (1974) وقد يقوم بتنفيذ العملية الانقلابية في حال انسداد الأفق السياسي بعد التحول الديمقراطي.

وترى الدراسة أنه يمكن تصنيف الانقلابات العسكرية إلى نوعين (بحسب الهدف الذي يراد تحقيقه من العملية الانقلابية ) يُعرف النوع الأول بالانقلاب الذي يهدف إلى القطيعة مع ما هو قائم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وهو يقترب من مفهوم الثورة الذي عرفه صامويل

هنتنغتون بأنه: " تغيير داخلي عنيف و سريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات" ) وتضرب الدراسة مثالا على ذلك ما حدث من انقلاب في مصر بقيادة جمال عبد الناصر( 1952م ) وفي تركيا بقيادة كمال أتاتورك ( 1923م)، أين اعتبر انقلاب كل منهما بمثابة القطيعة مع ما كان سائدا من أوضاع ، وبالمقابل ، يُعرف الصنف الثاني بالانقلاب الذي يهدف إلى ترتيب الأوضاع وفق المنظومة السياسية القائمة ، وقبل الانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة تقترح هذه الأخيرة مخططا يوضح من خلاله صاحب المقال كيف أن الحكم العسكري و الحكم الديمقراطي يمثلان خطان متوازيان لا يلتقيان و يختلفان في آلية الوصول إلى الحكم .

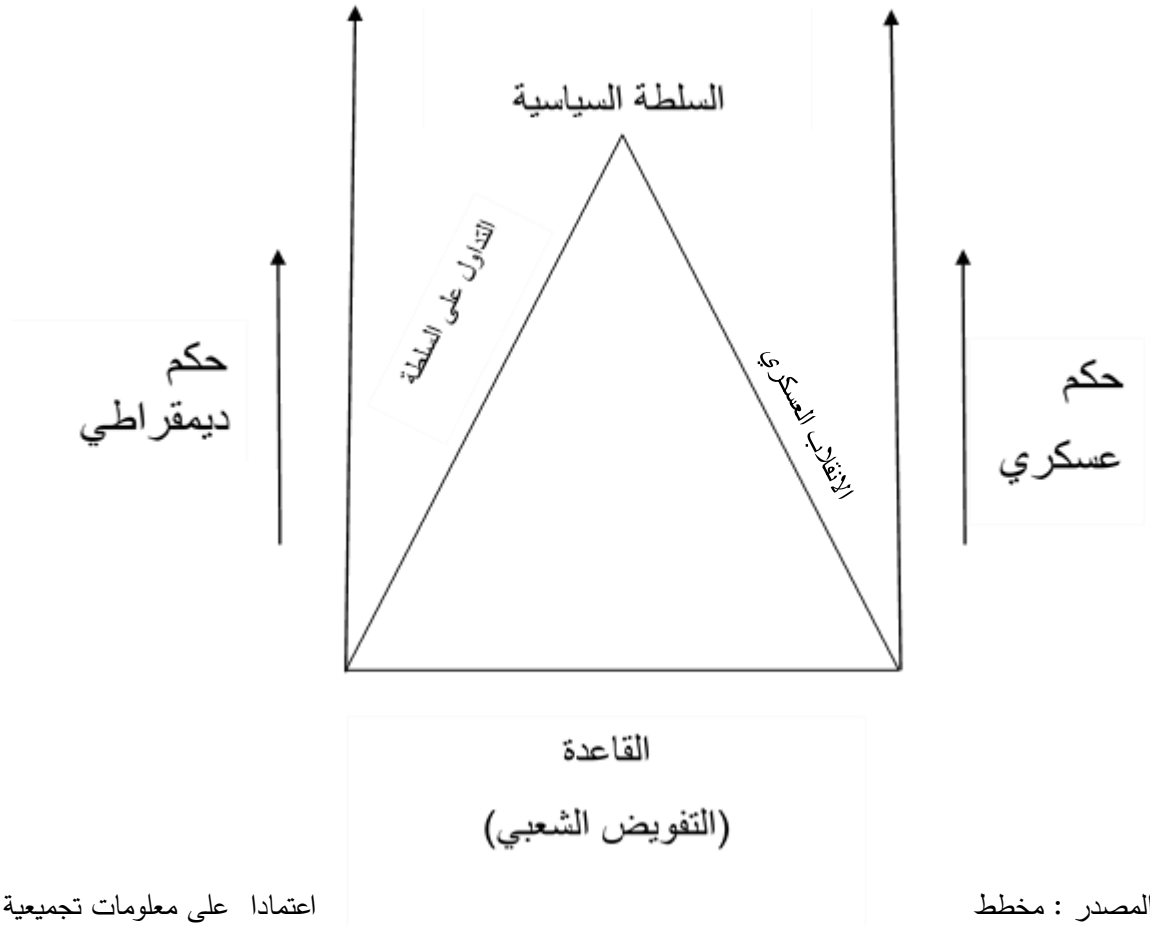


المصدر : مخطط اعتمادا على معلومات تجميعية للباحثة*

* 1) صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب** . الطبعة الأولى ، القاهرة، مكتبة مدبولي،

2)صلاح سالم زرتوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)** ، بيروت ، مركز دراسة الوحدة العربية،2012.

3) ابراهيم أوزتوك، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** . الطبعة الأولى ، الدوحة ،مركز دراسات الجزيرة، 2010م، .

**المحور الأول : المرحلة الاعتراضية**

يتم تحليل هذه المرحلة وفق ما آلت إليه العملية الانقلابية التي قادها كل من جمال عبد الناصر(1952م) وكمال أتاتورك (1923م) ضد القصر والتي استوفت المراحل الثلاثة التي اقترحتها الدراسة من اعتراض على أداء القصر إلى إقصاء السلطة السياسية القائمة في القصر إلى ترتيب الأوضاع من جديد.

تخضع المرحلة الاعتراضية إلى ديناميكية قائمة على إرادة الإبقاء على الوضع القائم مقابل إرادة التغيير وعليه، ترتب على حكم كل من الرئيسين أتاتورك وجمال عبد الناصر (الذي دام مدة تقارب العقدين) وضعا قائما على ترتيبات وفق قواعد لا يتم تغييرها إلا بفك رموزها والتي يتم تناولها من خلال العنصر التالي:

**- الوضع القائم**

يتم تحليل هذا العنصر انطلاقا من النموذج الذي ميز العلاقات المدنية –العسكرية في تلك الفترة كنقطة أولى والنسق السياسي الذي ساد في تلك الفترة كنقطة ثانية وكيفية توظيف المتغير الاقتصادي كنقطة ثالثة.

**أولا: نموذج العلاقات المدنية –العسكرية**

ترى الدراسة أن نموذج العلاقات المدنية –العسكرية الذي ساد تلك الفترة يُعبر عن سلطة سياسية منبثقة من المؤسسة العسكرية وفي نفس الوقت راعية لها، وهذه الرعاية فتحت المجال أمام ترتيبات متشابكة المصالح، وبالتالي أصبحت نسبة التداخل بين النخبتين العسكرية والسياسية عالية جدا، بحيث يصعب التمييز بين القائد السياسي والقائد العسكري وبالتالي، يؤكد هذا النموذج على أن السلطة السياسية هي من صنع العسكريين، ولا يمكن لأي تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أن ينجح إلا بموافقتهم.

**ثانيا: النسق السياسي**

استطاع الرئيسان ترسيخ نظاميهما وفق نسق سياسي اعتمد على معادلتين اثنتين، تمثلتا في معادلة سياسية ومعادلة اقتصادية، اعتمدت المعادلة السياسية على توظيف المتغيرات التالية:

- الشرعية الثورية؛
- الشخصية الكاريزمية [4]؛
- التفويض الشعبي.

ساهم توظيف هذه المتغيرات في وضع دعائم حكم عززت من تدخل الجيش في السياسة، وقلصت المسافة بين النخبتين السياسية والعسكرية، واختزلت اللعبة السياسية في إقصاء المعارضة، كما اعتمدت المعادلة الاقتصادية في توظيف المتغير الاقتصادي وذلك بإقامة المجمعات العسكرية–الصناعية.

ويشير البحث إلى أن أصول مفهوم "المجمع العسكري–الصناعي" ترجع إلى سنوات الستين من القرن الماضي، للتعبير عن التصنيع العسكري الكبير خلال فترة حكم إيزنهاور للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد الدراسة تعريف ميلز للمجمع العسكري –الصناعي الذي يرى بأنه مجموعة الشركات الصناعية الكبرى المرتبطة فيما بينها بروابط انتهازية موجودة على مستوى القيادتين العسكرية والسياسية، تجتمع في خلفياتها الاجتماعية واهتماماتها المشتركة [5].

وعليه ، تشير الدراسة إلى خطورة هذه المجمعات حتى على واقع الأنظمة الديمقراطية، وقد علق إيزنهاور على ذلك، حين قال بأن النسق السياسي السائد في أمريكا (بمعنى النظام الديمقراطي) يصعب عملية التآمر للاستيلاء على السلطة السياسية (بمعنى الانقلاب العسكري) من قبل الضباط ورجال الصناعة، لكن يمكنهم من خفض فعالية مبدأ المراقبة المدنية الذي يميز العلاقات المدنية–العسكرية للولايات المتحدة [6] (إذا كان هذا حال النظام الأكثر ديمقراطية في العالم، فكيف الحال بالنسبة للأنظمة الناشئة؟)

إن معظم الدراسات الأمريكية التي تطرقت للشؤون العسكرية، انطلقت من هذا التخوف –خطورة المجمعات العسكرية – الصناعية على الحياة السياسية. وعليه قدم صامويل هنتنغتون نموذجا للعلاقات المدنية – العسكرية، ينطلق من مبدأ الفصل بين السلطات، يؤكد على الاحترافية كمنفذ لتحقيق الرقابة المدنية على القادة العسكريين، هذه الرقابة بحسب رأيه، تتفرع إلى رقابة ذاتية تمنع تدخل الجيش في السياسة، ورقابة موضوعية تمنع القادة السياسيين من التدخل في الشؤون العسكرية والاستنجاد بها.

لكن ما يهم في هذه الدراسة هو محاولة البحث عن الكيفية التي تم من خلالها توظيف المتغير الاقتصادي كنقطة ثالثة لإكمال صورة الوضع القائم وعليه، ساهم توظيف المتغير الاقتصادي كما يلي:

**ثالثا: المتغير الاقتصادي**

اعتمدت النخبة العسكرية في كل من تركيا ومصر في توظيفها للمتغير الاقتصادي على الاستثمار في تطوير المجمعات العسكرية –الصناعية (والتي أصبحت تُعد من محددات السياسة الداخلية في كلتي **الدولتين)**، تم تطوير هذه المجمعات في تركيا من خلال:

- مجلس الأمن القومي، حيث تنص المادة الثامنة عشر من الدستور، على أن المجلس يضم كل من: " رئيس الوزراء، رئيس هيئة الأركان، مساعدي رئيس مجلس الوزراء، وزراء العدل والداخلية والدفاع والخارجية، قادة القوى البرية والبحرية وقائد الجندية، يكون المجلس برئاسة رئيس الجمهورية"[7].
- عامل الإنفاق العسكري: تحظى مخصصات الإنفاق العسكري ضمن ميزانية الدولة بأهمية خاصة. ولقد خصصت الدولة وقفا من أجل تحقيق استقلالية المؤسسة العسكرية [8].
- المديرية العامة للمصانع العسكرية: التي تولت مهمة التصنيع خلال فترتي كل من الرئيس أتاتورك واينونو (فترة العشرينات إلى الخمسينات من القرن الماضي) والتي تحولت فيما بعد إلى المديرية العامة لمؤسسة الصناعات الميكانيكية والكيماوية، بإدارة مدنية [9].

أما عملية تطوير هذه المجمعات في مصر، فقد اعتمدت منذ نشأة المجمعات العسكرية–الصناعية (فترة الخمسينات من القرن الماضي) على الصناعات الحربية، ولمواجهة مشكل ضمان تدفق الأموال بشكل دائم ومستمر (الذي كان محتكرا من قبل الطبقة البرجوازية الرأسمالية) قام النظام بسلسلة من **الاجراءات التأميمية [10]**، التي انطلقت مع أزمة قناة السويس سنة 1956 وانتهت بعد نكسة 1967، بالإضافة إلى:

- استبدال البرجوازية القديمة بالمجمع العسكري الصناعي؛

- تقييد القدرات والموارد المتاحة لها في المجال الاقتصادي؛
- إيجاد شبكات معقدة بين المدنيين والجيش.

إذن، كانت هذه الصورة العامة للوضع القائم الذي نتج عن الترتيبات التي قام بها كل من الرئيسين جمال عبد الناصر وكمال أتاتورك، والآن يتم استحضار التعريف الذي وضعته الدراسة للمرحلة الاعتراضية والذي ترى أنه يُعبر عن تصادم الارادات وفق مواجهة بين الثابت والمتغير (إن صح التعبير) حتى يتم الانتقال إلى مرحلة تتبع المسار الاعتراضي .

**- المسار الاعتراضي**

ترى الدراسة أن بداية المرحلة الاعتراضية في كل من تركيا ومصر كانت بعد وفاة الرئيسين (مع فارق زمني) لأنه حدث تغييرا على مستوى القيادة السياسية وهذا التغيير تبعه تحولات سياسية على المستويين الداخلي والخارجي والذي أثر على الترتيبات التي أقرها كل من الرئيسين السابقين.

يحاول الباحث مواصلة التحليل وفق المداخل التي اعتمدها في تحليله للوضع العام سابقا لرصد مؤشرات التغيير وفق طريقة الثابت والمتغير التي تُثري المسار الاعتراضي ، وبالتالي البداية تكون مع مسألة نموذج العلاقات المدنية–العسكرية .

**أولا : نموذج العلاقات المدنية–العسكرية**

القيادة السياسية الجديدة في كل من تركيا ومصر أرادت إحداث تغيير في مسألة الرعاية السابقة الذكر بالرغم من أنها منبثقة من المؤسسة العسكرية ، وذلك بإبعاد المسافة بين النخبتين فأصبحت تهدف إلى إقرار نموذج للعلاقات المدنية –العسكرية الذي يعبر عن السلطة السياسية المُنبثقة من المؤسسة العسكرية والمُبعدة لها إن لم نقل المهمشة لها وذلك بإيجاد بدائل (مثل أجهزة الأمن –المخابرات –الحرس الجمهوري) تعتمد عليها المؤسسة السياسية مقابل امتيازات تنفرد بها هذه الأجهزة دون المؤسسة العسكرية، و ترى الدراسة أن مسألة إقرار هذا النموذج يؤدي إلى اعتراض المؤسسة العسكرية على ذلك ، وفي هذه الحالة تحدث القطيعة بين النخبتين العسكرية والسياسية، وفي حال تعرض القادة السياسيون إلى أزمات تتجاوز قدرات أجهزة الأمن في السيطرة على الوضع، مثل الانتفاضات الشعبية أو الحراك الشعبي، فإن القادة السياسيين يصرون على تدخل الجيش لإعادة الاستقرار، وفي هذه الحالة يكون الجيش أمام ثلاث سيناريوهات وهي:

–تدخل الجيش إلى جانب القادة السياسيين وبالتالي إنهاء القطيعة، مقابل تحقيق مكاسب معتبرة؛

–تدخل الجيش إلى جانب الانتفاضات الشعبية أو الحراك الشعبي والتضحية بالقادة السياسيين من أجل إعادة ترتيب الأوضاع من جديد؛

– انشقاق الجيش إلى مؤيد ومعارض للتدخل إلى جانب القادة السياسيين، ومن ثم الانزلاق إلى حروب أهلية تؤدي إلى انهيار الدولة[11] .

ترى الدراسة أنه في حالة مصر لم تبلغ درجة الاعتراض ذروتها بين النخبتين لأن المسألة كانت تُسوّى في إطار سياسة المساومة بين الرئيس والقادة العسكريين، ويضرب الباحث مثالا على ذلك حين خرجت فئات من الشعب في عهد الرئيس السابق أنور السادات مُعبرة عن استيائها من تدهور الأوضاع المعيشية وفي هذه الحادثة استنجد الرئيس بالجيش وكانت نتيجة فعل الاستنجاد هذا تتمثل في التزام الجيش بإعادة الاستقرار إثر انتفاضة الخبز[12] ( أين عجزت قوات الأمن عن أداء تلك المهمة) مقابل التزام السادات بالسماح لانتشار النشاطات الاقتصادية العسكرية التي تخدم القطاع المدني وذلك بتأسيس منظمة مشاريع الخدمة الوطنية في 1979، ويستنتج الباحث من هذا المثال كيف أن المتغير الاحتجاجي (انتفاضة الخبز) يجتمع بالمتغير الاقتصادي (سوء الأحوال الاقتصادية ) في علاقة عكسية .

وبالمقابل ، بلغت درجة الاعتراض ذروتها في الحالة التركية وانتقل الجيش إلى المرحلة الثانية من المسار الانقلابي وهي مرحلة تنفيذ العملية الانقلابية ومحاولة الحفاظ على الوضع القائم ، وساعد في تحقيق ذلك ما أقره دستور1924م في مادته الرابعة والثلاثين على أن: " وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية " [13]، وقد خولت للجيش حق التدخل متى ما قدر الأخطار التي تهدد الجمهورية، ولتوضيح مسألة تنفيذ العملية الانقلابية في تركيا يتم الانتقال إلى الحديث عن النقطة الثانية وهي مسألة النسق السياسي .

**ثانيا : النسق السياسي**

بعد أن أقر النظام السياسي التركي في مرحلة التحول الديمقراطي المشاركة السياسية، انفصلت بعض القيادات السياسية (مثل: جلال بايار، فؤاد كوبرلي، عدنان مندريس وأخيرا رفيق قورلطان) عن حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي أسسه كمال أتاتورك، وكونت بدورها حزبا جديدا أطلقت عليه اسم الحزب الديمقراطي في السابع من شهر جوان من عام 1946م ، وقد استطاع الحزب أن يصل إلى السلطة عام 1950م بعد فوزه في الانتخابات، وبعد مضي عقد كامل، استطاع الحزب أن ينجز اصلاحات، كان من ضمنها فتح المجال للحريات العامة وبالتالي لنشاط التيارات المعارضة [14]، ومن بينها التيار الاسلامي، وقد اعتبره الجيش تهديدا للجمهورية التي أسسها أتاتورك على مبدأ العلمانية.

لقد قام الجيش بأول انقلاب على السلطة السياسية المنتخبة في عام 1960م، بتهمة السماح للقوى الدينية باختراق المجال السياسي، بالرغم من أن مندريس لم يتجاوز الرؤية الكمالية، إلا أنه نال عقوبة الاعدام، ونُفذ الحكم عليه وعلى ثلاثة أشخاص من وزرائه [15].

واصل الجيش سياسة الانقلابات العسكرية كلما تعرضت مصالحه للخطر، بحجة حماية المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية، فكان ثاني انقلاب عسكري في عام 1972م ووُصف الانقلاب بالأكثر دموية [16]. تعرضت المصالح الأمريكية للاعتداءات من قبل نشطاء يساريين، وقتل حينها القنصل الاسرائيلي. وكان ثالث انقلاب في عام 1980م، بهدف استعادة سيادة الدولة.

**ثالثا: المتغير الاقتصادي**

في ظل سياسة الانفتاح، وظفت المعارضة السياسية المتغير الاقتصادي، انطلاقا من الفرضية القائلة بأن النظام السياسي الذي يوفر الاحتياجات الرئيسية للشعب، من الغذاء والمسكن والعلاج ...الخ. يكتسب حصانة تحميه من الانقلابات العسكرية.

استطاعت المعارضة السياسية في تركيا بفعل الضغوطات الانقلابية المتكررة (أكثر من خمسة انقلابات) أن تكتسب خبرة التعامل مع المؤسسة العسكرية، وانتقلت من سياسة المواجهة والاستقطاب إلى سياسة

التعايش في إطار تفعيل سياسة الاصلاحات الذاتية وتحقيق الانجازات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وعليه، استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردغان أن يحقق الاستقرار الاقتصادي[17]:

- عرفت الفترة الزمنية (2003-2008) زيادة في الناتج القومي الذي انتقل من ثلاثمائة مليار دولار إلى سبعمائة وخمسين مليار دولار؛
- ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في الفترة السابق ذكرها من ثلاث آلاف وثلاثمائة دولار إلى عشرة ألاف دولار؛
- الزيادة في حجم الاستثمارات، حيث احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي، والمرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي [18]؛

ترتب عن تفعيل المتغير الاقتصادي تقليص المسافة بين التيارات العلمانية والاسلامية وايجاد نخبة جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تشكك في مصداقية تدخل الجيش في السياسة وتهتم بتحقيق الحداثة والتطور والديمقراطية.

لكن في الحالة المصرية تم توظيف المتغير الاقتصادي بطريقتين، تمثلت الطريقة الأولى في امتداد النشاط الاقتصادي إلى القطاع المدني وذلك بالانتقال من مجمع عسكري-صناعي إلى مجمع عسكري-مدني-صناعي، والطريقة الثانية كانت تتم بالتوازي مع الطريقة الأولى وهي: استعاد البرجوازيون وكبار ملاك الأراضي ممتلكاتهم وشكلوا بذلك نخبة جديدة حملت اسم "المنفتحون"، قامت بإنشاء نظام اجتماعي-اقتصادي جديد تميز بتشكيل الرأسمالية المصرية وتبعيتها للرأسمال الأجنبي[19].

ترتب على هذين الطريقتين ظهور تحالفات متبادلة بين الجيش ورجال الأعمال، كان من نتائجها انتشار ممثلي المجمع العسكري-المدني-الصناعي في المناصب الحيوية مع إلغاء الحدود بين الصناعة العسكرية والصناعة المدنية وأخيرا الحرية الكاملة لاستخدام الميزانية العسكرية دون رقابة.

قام وزير الدفاع أبو غزالة بتنظيم النشاطات الاقتصادية للجيش، في إطار منظمة شبه عسكرية تأخذ عمالها من الجيش وتستفيد من الأنظمة المدنية. توجهت المنظمة أساسا نحو الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي ، واستطاعت بذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي للجيش من المواد الغذائية بنسبة 100٪ [20].

بفضل الموارد المالية واليد العاملة المتوفرة من الجيش، أصبحت منظمة مشاريع الخدمة الاجتماعية أكبر منظمة صناعية–فلاحية (خلال فترة وجيزة) فيما يخص المواد الغذائية، ولتأكيد قربها من المجتمع وبالأخص الطبقة الفقيرة، قامت بإنشاء المصانع التي تزود السوق بمختلف المنتجات كالحليب والدواجن والأسماك بأبخس الأثمان، خاصة في مرحلة الأزمات، يكفي أن تذكر الدراسة أن منتجات الحليب لبَّت حاجيات السوق المحلي بنسبة 100٪.[21]بالإضافة إلى أن المنظمة تمارس نشاطات واسعة في مجالات الاتصال والتعمير والصحة.

تستنتج الدراسة من كل ما تقدم كيف أن النخبة العسكرية في الحالة المصرية مثلت منطقة أمان بالنسبة لفئات عريضة من الشعب المصري خاصة بعد الانجازات التي لمسها هذا الأخير في القطاع المدني (شرعية الانجاز) والتي اعتُبرت بمثابة الملاذ الآمن في أوقات الأزمات.

وبالمقابل، في الحالة التركية مثلت الانجازات التي قامت بها النخبة السياسية المدنية منطقة أمان بالنسبة لفئات عريضة من الشعب التركي والتي لمسها في حياته اليومية (شرعية الانجاز) والتي اعتبرت بمثابة المكتسبات التي يصعب التنازل عنها.

وعليه، يمكن الاجابة على التساؤل الذيُ طرح من قبل المهتمين وهو لماذا خرجت فئات عريضة من الشعب المصري مؤيدة لتدخل الجيش في السياسة وبالمقابل، خرجت فئات عريضة من الشعب التركي رافضة لتدخل الجيش في السياسة، وللتوضيح أكثر تنتقل الدراسة إلى المحور الثاني من الدراسة.

**المحور الثاني: المرحلة الاقصائية**

تخضع المرحلة الاقصائية لقوانين نظرية اللعبة الصفرية ، ويتم في هذه المرحلة تنفيذ العملية الانقلابية بسبب انسداد أفق المرحلة الاعتراضية التي بلغت ذروتها بحيث لم يعد هناك مجالا للمساومة أو التفاوض بين النخبتين ، و أصبح العمل يتجه نحو القضاء على إرادة التغيير من منبتها ولتتبع مسار هذه المرحلة تُركز

الدراسة على مرحلة كل من الرئيسين رجب طيب أردوغان في تركيا ومحمد مرسي في مصر والفترة الزمنية هي العقد الثاني من القرن الحالي باعتبارها تعبر عن انسداد أفق المساومة والتفاوض بين النخبتين السياسية وانعكس هذا الانسداد على التالي :

**أولا : نموذج العلاقات المدنية –العسكرية**

عبر نموذج العلاقات –المدنية العسكرية الذي ساد هذه المرحلة المذكورة سابقا عن سلطة سياسية مدنية غير منبثقة من المؤسسة العسكرية وتعمل على إبعادها عن الشؤون السياسية وهذا مالا يرضي النخبة العسكرية التي تعتبر الشؤون السياسية امتداد لمهامها ، وتضرب الدراسة مثالا لتوضيح هذه المسألة عن ما حدث في تركيا في عهد رجب طيب أردوغان وقضية "ارجنكون" [22] ( وهي منظمة سرية ،يمينية ، علمانية ، تضم ضباط جيش و صحافيين و أكاديميين ...الخ ، حاولت الانقلاب على الحكم عدة مرات ، كان آخرها و هي سابقة تاريخية ، أين تم مقاضاة رئيس أركان الجيش سابقا و هو الكير باسبوج في عام 2012م ) ترتب عن هذه القضية إخضاع جنرالات لمحاكمات مدنية وتمرير عدة تعديلات دستورية[23].

**ثانيا: النسق السياسي**

ترى الدراسة أن النسق السياسي دائم التأثر بنموذج العلاقات المدنية–العسكرية السائد في أي دولة ، وأي انسداد في أفق العلاقات المدنية –العسكرية يؤثر بدوره على مسألة القرار السياسي وأثره الرجعي وهذا ما أدى إلى فشل الرئيس محمد مرسي في الحالة المصرية في تنفيذ برنامجه السياسي ، الأمر الذي ساهم في تقويض إرادة التغيير لصالح الدولة العميقة من بعد خروج احتجاجات شعبية في 30 جويلية 2013 تنادي بتدخل الجيش في السياسة .

**ثالثا: المتغير الاقتصادي**

أدى توظيف المتغير الاقتصادي في تركيا كما سبق ذكره إلى ايجاد نخبة جديدة متشابكة المصالح، ساعدتها في تفكيك رموز التنظيم الموازي (الدولة العميقة) وأكسبتها التفافا شعبيا، حيث خرجت شريحة عريضة من المواطنين تدعيما لأداء قادتهم السياسيين وتأكيدهم على قيمة المسار الديمقراطي ورفضهم لتدخل الجيش في السياسة، وبالتالي إفشال المحاولة الانقلابية الأخيرة التي حدثت في عام2016م.

وبالمقابل ، استطاعت النخبة العسكرية في مصر بحسن توظيفها للمتغير الاقتصادي كما سبق ذكره تقويض إرادة التغيير لصالح الدولة العميقة ، من بعد خروج احتجاجات شعبية في 30 جويلية 2013 تنادي بتدخل الجيش في السياسة ، وبالفعل استجاب الجيش لذلك حين أعلن الفريق عبد الفتاح السيسي في بيان له في 3جويلية 2013م عن تنصيب المستشار عدلي منصور رئيسا للجمهورية لفترة مؤقتة والإطاحة بأول رئيس مدني منتخب والحكم عليه بالسجن المؤبد [24]، بموافقة قوى المجتمع المدني (من أحزاب سياسية، رجال الأعمال ...) وهكذا ينتقل الباحث لتحليل المرحلة الأخيرة من المسار الانقلابي في المحور الثالث والأخير.

**المحور الثالث: مرحلة ترتيب الأوضاع**

تُعتبر مرحلة ترتيب الأوضاع هذه آخر مرحلة في العملية الانقلابية وتخضع لقواعد النظرية الصفرية وهي نتيجة طبيعية للمرحلة الاقصائية، وسيتم تحليل هذه المرحلة اعتمادا على سيناريو نجاح القادة الانقلابيين كنقطة أولى، وسيناريو فشل القادة الانقلابيين في تحقيق مهمتهم كنقطة ثانية.

**أولا: سيناريو النجاح**

يعاد ترتيب الوضع في حالة نجاح القادة الانقلابيين وفق سلسلة من الاجراءات [25]، تهدف إلى تقريب المسافة بين النخب العسكرية والسياسية، وهي كما يلي:

- إعلان حالة الطوارئ (حظر التجول)؛
- حل البرلمان؛
- اعتقال النشطاء السياسيين (المعارضة السياسية)؛
- مصادرة حرية التعبير (غلق الصحف)؛
- تولي المجلس الأعلى العسكري شؤون تسيير البلاد؛
- تعيين رئيسا للدولة ذي خلفية عسكرية.

**ثانيا: سيناريو الفشل**

يعاد ترتيب الوضع في حال فشل الانقلاب وفق سلسلة من الاجراءات[26]، تهدف إلى تعزيز القادة السياسيين ومن ثم إبعاد المسافة بين النخبتين السياسية والعسكرية، وهي كما يلي:

- اعتقال قادة الانقلاب وتقديمهم للمحاكمة؛
- اجراء اصلاحات سريعة وعميقة في بنية عدد من المؤسسات وخاصة العسكرية والقضائية؛
- تعديل الدستور بطريقة الاستفتاءات الشعبية.

وعليه، ترى الدراسة أنه تم ترتيب الأوضاع في حالة تركيا وفق سيناريو الفشل وبالمقابل، تم ترتيب الأوضاع في مصر وفق سيناريو النجاح.

**خاتمة**

تُؤكد الدراسة في النهاية على النقاط التالية:

- إن الظاهرة الانقلابية تمر بمراحل ثلاثة وهي: المرحلة الاعتراضية (بداية تصادم الارادات) والمرحلة الاقصائية (تنفيذ الانقلاب) و أخيرا المرحلة التوفيقية (إعادة ترتيب الأوضاع) ,
- إن الظاهرة الانقلابية تتغذى فعلا من ضعف أداء القادة السياسيين،
- يلعب المتغير الاقتصادي دورا مزدوجا في تفعيل أو كبح الانقلابات العسكرية.

وعليه، تتمثل الآلية التي تكبح الانقلابات العسكرية في حسن توظيف النخبة السياسية الحاكمة للمتغير الاقتصادي (شرعية الانجاز) والعكس بالعكس صحيح.

## الهوامش

1) صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب** . الطبعة الأولى ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص25 .
2) نفس المرجع ، ص32.
3) نفس المرجع ،ص 45.
4) علي الدين هلال، **حال الأمة العربية 2014-2015، الاعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** .الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ا 2015 م، ص 285.
5) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** .الطبعة 1992م ، بيروت،ص 242.
6) أ يزيد الصايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط، أوراق كارنيجي** . الطبعة الأولى ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،، 2012م ، ص33.
موجود على الرابط:
>http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf<, retrieved on December 7,2013.

7) رضا هلال، **السيف والهلال من أتاتورك إلى أربكان . الطبعة الأولى** ، القاهرة، دار الشروق، 1999م، ص 9 .
8) ابراهيم أوزتوك، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** . الطبعة الأولى ، الدوحة ،مركز دراسات الجزيرة، 2010م، ص 68 .
9) نفس المرجع، ص25 .
10) يزيد الصايغ، مرجع سابق ، ص 19.

11) رفعت سيد أحمد، **ثورة جمال عبد الناصر.** الطبعة الأولى ، مدينة نصر، دار الهدى للنشر، 1993م، ص414 .
12) نزيه الأيوبي، ترجمة : أمجد حسين، ، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط** .الطبعة الأولى ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010م، ص23 .
13) هاني سليمان، **العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير.** الطبعة الأولى ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015م، ص20 .
14) صلاح سالم زرتوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)** ، بيروت ، مركز دراسة الوحدة العربية،2012، ص83 .
15) رضا هلال، مرجع سابق ،ص 45.
16) نفس المرجع ، ص 48 .
17) ابراهيم أوزتوك، مرجع سابق ، ص:68.
18) نفس المرجع ، ص 70 .
19) إبراهيم العلاف، **نحن وتركيا** . الطبعة الأولى ، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2007، ص 567.
20) علي الدين هلال، مرجع سابق ، ص 116.
21) ابراهيم أوزتوك، مرجع سابق ص 60 .
22) هاني سليمان، مرجع سابق ص 41.
23) نزيه الأيوبي ، مرجع سابق ص 522.
24) نزيه الأيوبي، مرجع سابق ، ص527.
25) نفس المرجع ، ص 532.
26) مصطفى بكري، ***لغز المشير*** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى :2016م، ص:122).
27) أشرف سليمان غبريال، **علم الاجتماع العسكري (دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي ) .** الطبعة الأولى الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة، 2010م، ص 254 .
28) هاني سليمان، مرجع سابق ص 70 .
29) ***تركيا ...تاريخ الانقلابات العسكرية، موقع الكتروني***، انظر الرابط:
30{ HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/programs/rest-of-the-story/2017/4/24/30" }

30) **تركيا.....**، نفس الرابط.

31) نفس الرابط.

# توظيف التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية

***Recrutement of technologie in the management of the election process***

د. عبد الكريم كاظم عجيل[1]
[1] كلية الاعلام. جامعة ذي قار. العراق
البريد الإلكتروني:abdkazm@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/02/03 تاريخ القبول:2019/04/28

**ملخص:**

تدخل التكنولوجيا في العديد من البلدان في الأنشطة ذات الصلة بالعملية الانتخابية، وفي بعض الحالات تكون أساسية لإجراء الانتخابات، فالتطبيق الصحيح للتكنولوجيا في الانتخابات من الممكن أن يرفع من مستوى الكفاءة الإدارية ويحد من التكلفة المالية ويزيد الشفافية السياسية، وحجم المشاركة السياسية، فالتكنولوجيا التي تم تطويرها خلال القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبالأخص تكنولوجيا الحاسوب، قد أحدثت تغييرات جذرية في إدارة الانتخابات وفي طريقة إجراء الانتخابات، فتنظيم الانتخابات الحديثة، في هذه الأيام، يعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، غير ان هذه التطبيقات تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة المجتمع وبيئته السياسية والثقافية، فحتى في المجتمعات المتقدمة نشاهد هذا الاختلاف في تطبيق تكنولوجيا العملية الانتخابية. لذلك سوف تسعى هذه الدراسة للبحث في الحقول الأساسية لتكنولوجيا العملية الانتخابية.

**الكلمات المفتاحية:** الانتخابات، تكنولوجيا العملية الانتخابية، النظم الانتخابية، التصويت الإلكتروني.

**Abstract :**

In many countries, technology is involved in activities related to the electoral process ,in some cases, it is essential to hold elections. Proper application of technology in elections can increase administrative efficiency, reduce financial costs, increase political transparency and the extent of political participation. Technology developed during the 20th century, the early years of the 21st century, has made radical changes in the management of elections, and in the way, elections are conducted. The organization of modern elections nowadays depends largely on technology, but these applications differ from country to country according to the nature of the society and its political and cultural environment, even in developed societies, we see this difference in the application of the technology of the electoral process. Therefore, this study will seek to examine the main fields of the technology of the electoral process.

**Key Words :** Elections, electoral process technology, electoral systems, e-voting.

## المقدمة

ان الإقدام على إدخال التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية يعد من المواضيع المهمة خصوصا في الدول الديمقراطية التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة السياسية، خصوصا وان هذه التقنيات توفر للناخب السهولة والسرعة والثقة في إتمام عملية الانتخاب، غير ان هذه الخطوة لا تخلو من الخطورة خصوصا إذا لم تكن قد استوفت جميع شروطها، ودرست دراسة معمقة من جميع الجوانب.

**إشكالية البحث:** وتتمحور إشكالية البحث حول الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في إدارة العمليات الانتخابية، والذي يفرض مزيدا من التحديات المتعلقة بمسؤولية الإدارة الانتخابية. فتحتاج هذه الوسائل إلى تحقيق أعلى مستويات الثقة في دقتها وصلاحيتها للأغراض التي تستخدم من أجلها. فغياب الأدلة الملموسة في كثير من التطبيقات وأنظمة الحاسوب، ناهيك عن صعوبة فهمها من قبل الغالبية العظمى لجمهور الناخبين، بالإضافة إلى الفايروسات المعلوماتية والوسائل الأخرى الهادفة إلى السطو على البيانات والتأثير بها أو تدميرها، كلها تشكل تحديا حقيقيا أمام إنجاح العملية الانتخابية، وتحقيق مصداقيتها، خصوصا تلك التي تعتمد كليا على برامج الحاسوب لإتمام المهام الانتخابية كتسجيل الناخبين والاقتراع وعد الأصوات. فما تزال برامج الحاسوب الخاصة بتنفيذ عمليات الاقتراع وعد الأصوات، من حيث دقتها وامنها عرضةً لجدل حاد، بالإضافة إلى المسائل الفنية البحتة.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على التكنولوجيا المستخدمة في إدارة النظم الانتخابية وبيان ماهيتها، حتى يتم تحديد النظام والأسلوب الأمثل لإدخال التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية.

**أهمية البحث:** جاءت هذه الدراسة في مسعى للتعرف على مفهوم تكنولوجيا العملية الانتخابية لما تتمتع به هذه تكنولوجيا من مميزات تجعلها متفوقة في كثير من الجوانب على العملية الانتخابية بصورتها التقليدية، ولتفحص حقيقة مجتمع المعلومات ومدى أهليته لخوض هكذا نوع من التقنية في إدارة العملية الانتخابية.

**فرضية البحث:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان استخدام التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية سيساعد على اختزال الكثير من النفقات، كما يؤدي إلى السرعة في أجراء الانتخابات وإعلان النتائج، وان هذه النتيجة ترتبط بدرجة أساس بمدى صحة استخدام هذه التكنولوجيا وبمدى انسجامها مع طبيعة المجتمع.

**منهجية البحث:** سيعتمد هذا البحث في معالجة موضوعاته على المنهج التاريخي والتحليلي والمقارن، وعلى ذلك جاءت هذه الدراسة مقسمه على ثلاثة مباحث لمعالجة موضوع المقال حيث سنتناول في هذه الدراسة المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والانتخابات، من حيث التعرف على ماهية كل منهما، لنتوقف بعد ذلك للتعرف على نظم تكنولوجيا الانتخابات، ثم نعرج على اهم العمليات التكنولوجية توظيفا

لخدمة العملية الانتخابية، متناولين التصويت الإلكتروني بالبحث المتخصص لحساسية هذه العملية والتي تمثل عصب العملية الانتخابية، ولذلك توزعت الدراسة على ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول ماهية تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا العملية الانتخابية، فيما يبحث المبحث الثاني في نظم تكنولوجيا الانتخابات، فيما افرد المبحث الثالث للتعرف على ماهية التصويت الإلكتروني.

## المبحث الأول

## ماهية تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا العملية الانتخابية

سنتناول في هذا المبحث ماهية تكنولوجيا المعلومات وماهية تكنولوجيا العملية الانتخابية في نقطتين منفصلتين وكما يلي:

**اولا// ماهية تكنولوجيا المعلومات:-**

يتجاهل معظم الباحثين في تحديدهم لمفهوم تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) المكون الأساسي له وهي المعلومات، التي تعد جوهر مهم وحيوي ترتكز عليه كل الأدوات والمعدات التي تستخدم في عملية خزنها ومعالجتها واسترجاعها أو تناقلها. فيجب التركيز على المعلومات في وضع تعريف لهذا المصطلح. فيرى المتخصصون أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يمكن النظر إليه من زاويتين. الأولى تخص المعلومات بإطارها العام الذي توصف فيه بأنها النتاج الفكري البشري المتضمن في الأنواع المختلفة لمصادر المعلومات، أو الرسائل المتناقلة بين المرسل والمستقبل من خلال تقنيات الاتصالات المتنوعة، أو الأفكار والمفاهيم التي يتم بثها من خلال وسائل البث الموجه. أما الإطار الخاص للمعلومات فهو الذي توصف فيه، بأنها تلك البيانات التي خضعت لعمليات المعالجة والتقييم والترتيب والتنظيم والتصنيف، باستخدام الوسائل الآلية واليدوية. والزاوية الثانية لهذا المفهوم، ترتبط بالتقنيات التي استخدمت في عمليات المعالجة والتناقل والبث[1].

وعليه يمكن صياغة تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها، التقنيات الإلكترونية والرقمية التي تستخدم في تخزين ومعالجة وتناقل وبث نتائج عمليات تحليل وتصنيف وتكشيف واستخلاص المعلومات وتوجيه الإفادة منها من قبل المستفيدين بأيسر السبل مع ضمان محصلات السرعة والدقة. ويؤكد الباحثون على إن المعلومات ضمن هذا المفهوم كانت قد خضعت إلى جملة من العمليات قبل أن تكون مدخلات في أجهزة الحواسيب أو رسائل مرسلة باستخدام تقنيات الاتصالات أو موجه باستخدام تقنيات البث، وبهذا تختلف عن مفهوم البيانات التي تستخدم بشكل شائع من قبل المتخصصين في مجال الحواسيب على إنها وصف لكل

**1 – هبة مدثر محمدين احمد، مقومات مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (دراسة حالة السودان)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب/قسم علوم المعلومات والمكتبات، جامعة الخرطوم، 2010، ص64.**

الحقائق والمفاهيم والرموز والأرقام الخام التي تعد مدخلات للحاسوب والمهيأة لإجراء عمليات المعالجة عليها لإخراجها لاحقا على شكل معلومات[2].

وفي ضوء ما تقدم يُعرف المجتمع الجاهز إلكترونياً بأنه المجتمع القادر على ولوج بيئة الفضاء المعلوماتي، والذي يمتلك قدرة عالية على المساهمة في الأسواق التنافسية وامتلاكه لدخول ثابت وتطبيقات خصبة لأدوات المعلومات والاتصالات في الدوائر الحكومية والمدارس ومؤسسات التجارة والأعمال ومرافق العناية الصحية... الخ، مع توفير حماية للمعلومات الشخصية عبر نظام راسخ للأمن المعلوماتي إضافة إلى تشريعات حكومية تدعم عمليات الارتباط بنسيج الشبكات المعلوماتية[3].

**ثانيا// ماهية تكنولوجيا العملية الانتخابية[4]:-**

تعتمد أغلب مؤسسات الإدارة الانتخابية حول العالم على التكنولوجيا الحديثة لتحسين العملية الانتخابية. وتتراوح وسائل التكنولوجيا من استخدام أدوات الأتمتة المكتبية البسيطة، كبرامج معالجة النصوص وجداول البيانات إلى أدوات معالجة البيانات الأكثر تعقيداً، كأنظمة إدارة قواعد البيانات والمسح الضوئي وأنظمة المعلومات الجغرافية. وقد كانت بعض هذه الأدوات متاحة منذ فترة، كما أن نقاط القوة والضعف بها معروفة. إلا أنه في كل عام ثمة تكنولوجيا وأدوات جديدة غير معروفة تجد طريقها إلى السوق. فتُستخدم عدة أنظمة للاقتراع تعتمد على أتمتة التسجيل وعد الأصوات. وهناك أنظمة أخرى تقوم بالتحقق من أهلية الناخبين والتحقق من هويتهم. كما تقوم بعض البلدان أيضاً بتجربة الاقتراع عبر الإنترنت. وتهدف كل هذه الجهود إلى ضمان مصداقية العملية الديمقراطية وموثوقية نتائج الانتخابات.

إن إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العملية الانتخابية يتمخض من الاهتمام بين الناخبين والقلق في نفس الوقت، فرغم أن هذه التكنولوجيا تفتح آفاقاً جديدة وتمنح إمكانيات جديدة للعملية الانتخابية، خاصةً بالنسبة لعمليات الاقتراع، غير أنها قد تنطوي على مخاطر غير متوقعة، كزيادة بيع الأصوات أو صعوبة تدقيق نتائج الانتخابات. كذلك ينبغي الحذر من مخاطر إدخال التكنولوجيا بشكل غير ملائم أو في وقت غير مناسب.

---

**2 – طلال ناظم الزهيري، استراتيجية بناء القدرات المحلية في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، قسم المعلومات والمكتبات، الجامعة المستنصرية، 2009، ص2. متوفر على الرابط: http://azuhairi.jeeram.com/archive/2007/7/259834.html-**

**3 – وقار علي زين العابدين، مؤشرات قياس مجتمع المعلومات والحكومة الإلكترونية، مجلة تواصل، تصدر عن هيئة الاعلام والاتصالات، السنة الخامسة، العدد التاسع والثلاثون، شباط، 2010، ص59.**

**4 – لمعلومات أكثر حول هذا الموضع راجع: موقع مشروع أيس على شبكة الأنترنيت: { HYPERLINK {"http://aceproject.org/"}**

## المبحث الثاني

## نظم التكنولوجيا والانتخابات

على امتداد أكثر من عشرين عاماً، تبنى مدراء الانتخابات نوعين من التكنولوجيا في العملية الانتخابية، هما: قواعد البيانات (لدعم نظم تسجيل الناخبين) ونظم المعلومات الجغرافية "GIS" (لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية والتخطيط اللوجستي). وتجدر الإشارة إلى ان هذه الأساليب التكنولوجية التي تم تبنيها في البداية، والتي حققت فائدة كبيرة في كفاءة وفاعلية العملية الانتخابية، والتي جاءت أصلاً من مجالات أخرى، وتطورت فيها تلك التكنولوجيا بشكل كامل وتم اختبارها بدقة. وبالمقارنة مع تلك المرحلة، فإن المجال البازغ للتصويت الإلكتروني (E-Voting) يعد حديثاً في حقل إدارة الانتخابات العامة والخاصة[5].

ففي ظل نظام إلكتروني كامل للتصويت تتم كافة عمليات التعرف على هوية الناخبين، والاقتراع، وعد الأصوات، ونقل البيانات إلكترونياً وبوسائل رقمية، بدون التدخل البشري في معالجتها. في المقابل تجمع النظم المختلطة بين الأسلوب اليدوي والتكنولوجيا الإلكترونية، وتقدم حلولاً متنوعة، حيث تم استخدام العديد من تطبيقاتها في عدة دول. ويتأثر هذا النظام المختلط بالعديد من العوامل، الأمر الذي يجعل منه فريداً من نوعه في كل حالة. والنموذجان الرئيسيان من التكنولوجيا اللذان يستخدما في أنشطة الاقتراع خلال الانتخابات هما التسجيل الإلكتروني المباشر (direct recording electronic – DRE)، وتكنولوجيا المسح الضوئي (optical scanning)[6]، وسنقدم موجز تعريفي عنهما وكما يلي:

**اولاً// التسجيل الإلكتروني المباشر:-**

في أواخر التسعينات، أدت تكنولوجيا الحاسوب المعقدة إلى تطورات هامة في أنظمة التصويت من خلال نظام التسجيل التلقائي الإلكتروني. فاستخدام أنظمة التسجيل التلقائي الإلكترونية في تزايد في مجموعة من الدول مثل بلجيكا والبرازيل والهند وفنزويلا. ولعل أغلب الناخبون إن لم يكن جميعهم يستخدم أجهزة التسجيل أصوات الاقتراع التلقائية الإلكترونية، بينما تزداد نسب الناخبون الذين يستخدمون هذه الأجهزة في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى[7].

---

**5 – شون ديون، تكنولوجيا المعلومات: الانتخابات والتكنولوجيا، دراسة خاصة ضمن كتاب أشكال الإدارة الانتخابية دليل المؤسسات الدولية للديمقراطية والانتخابات، تأليف ألان وول وآخرون، تعريب أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007، ص304.**

**6 – المصدر نفسه، ص ص304-305.**

**7 – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مجلس المفوضين، معلومات خلفية عن تقنيات التصويت والعد والتبويب وإعداد التقارير عن نتائج الانتخابات، (UNAMI)، ص4. متوفر على الموقع:aceproject.org 1998-2006©ACE - .**

وتسمح نظم التسجيل الإلكتروني المباشر للناخبين بالإدلاء بأصواتهم مباشرة في النظام، عادة من خلال شاشة تعمل باللمس أو لوحة مفاتيح، ويتم جدولة الأصوات آلياً. ويمكن لهذه النظم أيضا أن تتزامن في تطبيقها مع نظم فرعية حيث تعمل بالتوازي مع بطاقة تسجيل الناخب التي تتضمن سبلاً للتعرف عن هوية الناخب، وذلك على شريحة ممغنطة مثلاً أو من خلال شفيرة يمكن إدخالها يدوياً عبر لوحة المفاتيح. وعادة ما تتطلب هذه النظم شيفرات ذات حجم متوسط إلى مرتفع[8].

منذ عام 1990، تم استخدام الهاتف كنوع من نظام تصويت التسجيل المباشر إلكترونياً. يمكن للناخبين تسجيل الأصوات مباشرةً في أنظمة الحاسوب باستخدام ألواح المفاتيح في هواتفهم، والتعرف بأنفسهم عبر رقم التعريف الشخصي وذلك بإتباع سلسلة من التعليمات المسجلة[9].

**ثانياً// تكنولوجيا المسح الضوئي:-**

أما تقنيات المسح الضوئي فتعمل من خلال المسح الضوئي لورقة الاقتراع العادية التي يقوم الناخب بتعبئتها أو التأشير عليها في الدوائر أو الفراغات المخصصة للتعبير عن خياره. ولا تعتبر هذه التقنيات فريدة في مجال إدارة الانتخابات حيث إنها تعرف باسم " النماذج الفارغة " (bubble forms)، ونظراً لاستخدامها عادةً لأسلوب تعبئة فراغات دائرية الشكل، وتستخدم في العديد من الدول في الامتحانات العامة للطلاب التي تتم بأسلوب الأمثلة ذات الإجابات الاختيارية، وتعتبر متطلبات قاعدة الشفيرة الآمنة في نظم تكنولوجيا المسح الضوئي محدودة عادة إذا ما قورنت بالحلول الأخرى[10].

ويشمل جهاز المسح الضوئي أجهزة حاسوب متخصصة وبرامج، وتقوم الأجهزة بأخذ الصورة ويقوم البرنامج بتحويل الصورة إلى بيانات حاسوب مقروءة. ويُعطى الناخبون الذين يستعملون أوراق اقتراع قابلة للقراءة الآلية ورقة اقتراع مطبوع عليها أسماء الأحزاب والمرشحين، وبجانب كل حزب أو مرشح رمز مطبوع على شكل مستطيل أو دائرة أو سهم يشير الناخب بخياره للمرشح بمليء المستطيل أو الدائرة أو بمد السهم، وبعد التصويت قد يقوم الناخب: بإدخال البطاقة مباشرة إلى حاسوب جمع وتبويب الأصوات في موقع

---

**8 – شون ديون، مرجع سابق، ص304-305.**

**9 – إن التعريف بخيارات تصويت التسجيل المباشر إلكترونياً في المناطق البعيدة عن مراكز الاقتراع، مثل التصويت عبر الأنترنت أو الهاتف، تثير موضوع تعريف الناخب عن بعد والتي لم تصل بعد للمقاييس الأمنية المطلوبة للتأكيد بأن الشخص الذي يقوم بالتصويت هو الناخب وأنه لا يستطيع التصويت أكثر من مرة وبأن التصويت سري. انظر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مجلس المفوضين، معلومات خلفية عن تقنيات التصويت والعد والتبويب وإعداد التقارير عن نتائج الانتخابات، (UNAMI)، المرجع السابق، ص4.**

**10 – شون ديون، مرجع سابق، ص304-305.**

الاقتراع أو قد يضع الناخب البطاقة في صندوق الاقتراع والتي تُنقل بعدها إلى الموقع المركزي للتبويب. ويعرف حاسوب تبويب الأصوات على تأشيرات الناخبين على البطاقات ويُسجل الأصوات وفقاً لذلك، إن الأصوات الفردية مسجلة في قاعدة بيانات ويتم احتسابها لتعطي النتائج الكلية. وهناك أربع أنواع رئيسية من تقنيات المسح الضوئي هي[11]:

1) قراءة العلامات ضوئياً (OMR).
2) تمييز الرموز ضوئياً (OCR).
3) التمييز المتقدم للرمز (ICR).
4) تقنية التصوير.

**11 – لمعلومات أكثر حول هذا الموضوع راجع: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مجلس المفوضين، معلومات خلفية عن تقنيات التصويت والعد والتبويب وإعداد التقارير عن نتائج الانتخابات، مرجع سابق، ص2 وما بعدها.**

## المبحث الثالث

## ماهية التصويت الإلكتروني[12]

سنتناول في هذا المبحث التصويت الإلكتروني وبشيء من التفصيل المركز وكما يلي:

**اولاً//التصويت الإلكتروني: –**

يعرف التصويت الإلكتروني على انه أي من وسائل الاقتراع التي تستند إلى استخدام أجهزة إلكترونية، بما في ذلك أجهزة الاقتراع الإلكتروني، أو الأنترنت، أو الهاتف، أو الهاتف المحمول، أو الوسائل الأخرى[13].

إن مصطلح التصويت الإلكتروني ويعرف أيضاً بإسم E–Voting هو مصطلح جامع يشمل العديد من نظم ووسائل التصويت، فالتصويت الإلكتروني يشمل فيما يشمل الأكشاك المغلقة للتصويت المزودة بأدوات إلكترونية، البرمجيات، الطرفيات، نظم المعالجة، المعدات والوسائل والشاشات، شبكات ووسائل الاتصالات ...إلخ، ويشمل فيما يشمل أحياناً نظم البطاقات الذكية "المحتوية على شريحة إلكترونية بها بيانات المصوت" أو نظم الإستعراف البيوميترية (وهي النظم الحيوية القياسية التي تعتمد على قياس الخواص الجسدية التي يتفرد بها كل شخص ويختلف بها عن الآخر مثل بصمة الأصبع وبصمة شبكية العين وبصمة الحمض النووي DNA) [14].

إن استخدام نظم التصويت الآلية في الانتخابات بدأ في الستينيات من القرن العشرين عن طريق الآلات الميكانيكية واستخدام البطاقات المثقبة (التي يثقب فيها المصوت ثقباً أو ثقوباً أمام خياراته أو الآلات الميكانيكية ذات العدادات التي يضغط فيها المصوت على زر يوضح اختياره أو يحرك زراعاً ميكانيكيا)، أما النظم الحديثة في التصويت الإلكتروني فإنها نظم تسمح للحاسب الآلي بالإعتداد بصوت الناخب عن طريق محس أو مجس بصرى باللمس أو الضغط بالأصبع أو باستخدام قلم ضوئي على شاشة تفاعلية " أو طرفيه إلكترونية بها أزرار ضغط أمام رموز أو صور الخيارات" [15].

---

**12 – للمزيد من المعلومات حول التصويت الإلكتروني أنظر: ناديا براون، وآخرون، الاقتراع الإلكتروني من سلسلة "أضواء على... "، على الموقع: { HYPERLINK "http://aceproject.org/ace-ar/focus/e-voting" }، تاريخ زيارة الموقع 2018/10/15.**

**13 – ألان وول وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية دليل المؤسسات الدولية للديمقراطية والانتخابات، تعريب أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007، ص398.**

**14 – عمرو زكي عبد المتعال، دراسة بشأن استخدام النظم والوسائل الإلكترونية في التصويت في الانتخابات، ص5، بحث منشور في شبكة الأنترنيت متوفر على الرابط: https://www.procon.org/sourcefiles/Egyptian_Parliment.pdf**

**15 – المصدر نفسه، ص10.**

وقد اكتسبت نظم التصويت الإلكتروني شعبية وتستخدمها دول متعددة سواء في الانتخابات الحكومية أو في الاستفتاءات، ويعتبر ذلك من الأمور المعتادة والسائدة في الدول الأوروبية، كما أن استخدام أجهزة التصويت الإلكتروني قد أصبح شائعاً في دول كثيرة منها: الهند، البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة الدول الأوروبية، ودولة الأمارات العربية. وقد اتسع استخدام تلك الوسائل باستصدار القانون الأمريكي المسمى "قانون ساعدوا أمريكا في التصويت" والساري في الولايات المتحدة الأمريكية[16].

**ثانيا// متطلبات التصويت الإلكتروني:-**

يجب أن يكون الاقتراع الإلكتروني حرا، سريا، موثوقا وأمينا لهذا، ينبغي لنظام الاقتراع الإلكتروني ان يأخذ بالاعتبار الحد الأدنى لمجموعة من المتطلبات منها[17]:-

1. التأكد من إن الأشخاص الذين لهم حق التصويت هم فقط الذين يحق لهم التصويت.
2. التأكد من كون الأصوات التي جرى الأدلاء بها قد جرى عدها وإن كل صوت قد جرى احتسابه لمرة واحدة.
3. حق الناخب في تشكيل رأيه والتعبير عنه بشكل حر، من دون أي إكراه بدون مسوغ.
4. حماية سرية التصويت في جميع المراحل في عملية الاقتراع.
5. ضمان إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من الناخبين، وخصوصا الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة لزيادة ثقة الناخب بشفافية المعلومات حول سير جميع مراحل العملية الانتخابية.

**ثالثا// فرص ومخاطر التصويت الإلكتروني:-**

كلا ممن يدعمون الاقتراع الإلكتروني أو خصومه، لهم حججهم التي تبرر الأسلوب الأمثل الذي يناسب العملية الانتخابية. ومن جانب واحد والذي يمثل المؤيدون، فإن الاقتراع الإلكتروني[18]:

1. يمكن من خلاله تنصيب آليـة تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة أن يصوتوا بأنفسهم، بسهولة وبسرية.
2. يزيد من مشاركة أكبر عدد من للناخبين. وتقلل عبر الوقت من الكلفة الكلية لسير وإدارة العملية الانتخابية.
3. يسمح الاقتراع الإلكتروني للناخبين بالأدلاء بأصواتهم ضمن مناطق انتخابية في غير المسجلين فيها.

---

**16 – عمرو زكي عبد المتعال، التصويت الإلكتروني في الانتخابات، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، بحث منشور في شبكة الأنترنيت على الموقع: { HYPERLINK "http://www.accr.co/?p=2903" }. ص8.**

**17 – ناديا براون، وآخرون، مصدر سابق.**

**18 – ينظر: المصدر نفسه. وعمرو زكي عبد المتعال، دراسة بشأن استخدام النظم والوسائل الإلكترونية في التصويت في الانتخابات، مصدر سابق، ص ص 7-8.**

4. تسهم في تسريع عد الأصوات وتسليم النتائج النهائية للانتخابات[19].

**أما بخصوص المخاطر المحتملة لسير عملية الاقتراع الإلكتروني فمنها[20]:**

1. التدخل غير المخول من قبل أطراف ثالثة في العملية الانتخابية، فليس هناك ضمانة في ان البرنامج لن يكون محتكرا للسماح بخزن وطباعة نموذج أو وثيقة تختلف عما تبدوا عليه على الشاشة.
2. أكثر صعوبة في كشف وتحديد مصدر الأخطاء والأعطال التقنية مما هي في السياقات التقليدية.
3. احتمالية فشل المنظومة الإلكترونية بكاملها في إصدار النتائج وافتقارها إلى سجلات احتياطية ورقية يجعل أعادة عد الأصوات العام أكثر صعوبة أو مستحيلا.

**رابعا// أنواع التصويت الإلكتروني: –**

ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال مختلفة من التصويت الإلكتروني[21]:–

1) التصويت الإلكتروني في مواقع الاقتراع – يدلي فيه الناخبون بأصواتهم عبر الإنترنت من أجهزة عميلة تقع فعلياً في أماكن الاقتراع الرسمية، وتخضع فيه أجهزة وبرمجيات العميل لرقابة مسؤولي الانتخابات، وقد يتم فيه التحقق من هويات الناخبين بالوسائل التقليدية.
2) التصويت الإلكتروني في أكشاك – يدلي فيه الناخبون بأصواتهم عن طريق أجهزة عميلة، وتخضع فيه الأجهزة والبرمجيات لرقابة مسؤولي الانتخابات، لكنها تكون موزعة في الأماكن العامة (مراكز التسوق وما إلى ذلك)، ولا تخضع فيه البيئة المادية وعملية التحقق من هويات الناخبين لرقابة المسؤولين المباشرة.
3) التصويت الإلكتروني عن بعد – لا تخضع فيه الأجهزة العميلة ولا البيئة المادية لرقابة مسؤولي الانتخابات. وفي حين أن الطريقتين الأوليتين هما بلا شك أكثر أمناً، إلا أن مزاياهما لا تزيد كثيراً عن مزايا طرق التصويت التقليدية. ولا تتحقق" جاذبية" التصويت عبر الإنترنت بالكامل إلا في الأنظمة التي يستطيع فيها المستخدمون توثيق أنفسهم والإدلاء بأصواتهم في الوقت الذي يرونه مناسباً عن طريق

---

**19 – للاستزادة أكثر حول هذا الموضوع، ينظر تجربة دولة الأمارات التي تعتبر من انجح التجارب في التصويت الإلكتروني، انظر: ممدوح عبد الحميد، نظام التصويت الإلكتروني المتبع الأكثر دقة في العالم:**

**-{ HYPERLINK "http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2011-09-24-1.1507751" }.**

**20 – ينظر: ناديا براون، وآخرون، مصدر سابق. وعمرو زكي عبد المتعال، دراسة بشأن استخدام النظم والوسائل الإلكترونية في التصويت في الانتخابات، مصدر سابق ص8.**

**21 – http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth/eth02/eth02b/eth02b4.**

محطات الإنترنت في المنزل أو مكان العمل أو الأماكن العامة. ولكن هذه الطريقة تعتبر أفدح وأخطر طريقة.

وختاما يجب التذكير انه لا بد من الموازنة بين الفوائد المحتملة للتصويت الإلكتروني والمخاطر التي يتعرض لها هذا النظام. فالانتخابات أياً كانت وسيلة إجرائها، ينبغي أن تلتزم بنفس المبادئ الأساسية المتعلقة بالسرية والكتمان والنزاهة والدقة والشفافية، ويتعين على كل نظام من أنظمة الاقتراع، سواء كان يستخدم الورقة والقلم أو البطاقات المثقوبة أو شاشة اللمس (التسجيل الإلكتروني المباشر– DRE) أو أية وسيلة أخرى، أن يضمن تحديد هوية الناخبين بدقة وفرز أصواتهم بدقة، وفي معظم الحالات يجب أن يتم ذلك دون ترك أي مجال للربط بين صوت معين وناخب معين، ومن الضروري أيضاً أن تكون لدى المواطنين ثقة في النتائج؛ بتعبير آخر، فإنه ليس من الضروري فقط أن يكون النظام الذي يقع عليه الاختيار متوافقاً مع هذه المتطلبات الأساسية، وإنما أن يفعل ذلك بطريقة واضحة ومفهومة جيداً لجميع المشاركين، وينبغي أن يتمتع كل نظام اقتراع بنفس الدرجة من السرية والكتمان والنزاهة والدقة والشفافية التي يتمتع بها أي نظام اقتراع جيد الإدارة يعتمد على استخدام الورقة والقلم.

غير ان الأهم من كل ما تقدم هو مدى ارتفاع مستوى الوعي التكنولوجي والوعي السياسي لدى القوى السياسية ولدى المجتمع السياسي، ومدى استعداده لتقبل هذا النوع من النظم، وفي هذا الإطار يجب ان تسبق أي عملية تحديث لنظم الانتخابات عملية واسعة من التوعية والحراك الثقافي لتشكل أرضية مناسبة وصحية لنجاح هذه التحديث والخاصة بإدخال التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية.

**الخاتمة:**

أصبح الإنسان في المجتمع المعلوماتي يقف وجهاً لوجه أمام فضاء واسع متنوع ومفتوح، تعتبر فيه وسائل التكنولوجيا من أهم وسائل التفاعل خصوصا بين المواطن والسلطة بفروعها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. فأصبح الحاسب الألى وتطبيقاته جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمعات العصرية. وتدخل التكنولوجيا في العديد من البلدان بالأنشطة ذات الصلة بالعملية الانتخابية، وفي بعض الحالات تكون أساسية لإجراء الانتخابات. فالتطبيق الصحيح للتكنولوجيا في الانتخابات من الممكن أن يرفع من مستوى الكفاءة الإدارية ويحد من التكلفة الطويلة الأجل ويزيد الشفافية السياسية، وحجم المشاركة السياسية. فتنظيم الانتخابات الحديثة، في هذه الأيام، يعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا. غير ان هذه التطبيقات تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة المجتمع وبيئته السياسية والثقافية، فحتى في المجتمعات المتقدمة نشاهد هذا الاختلاف في تطبيق التكنولوجيا العملية الانتخابية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها ان إدخال التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية يساعد على اختزال الكثير من النفقات، كما يؤدي إلى السرعة في أجراء الانتخابات وإعلان النتائج. كما ان الانتقال إلى إدارة العملية الانتخابية تكنولوجياً سوف يمنح الديمقراطيات الوليدة دفعات كبيرة نحو التقدم، إذا ما أحسن استخدام هذه التكنولوجيا بالشكل الصحيح وجرى التمهيد لها بشكل واقعي بما يتناسب مع طبيعة المجتمع.

# الاقتصاد السياسي للهيمنة الأمريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة :
# فترة ادارة الرئيس باراك أوباما 2008-2016.

***Political Economy to American Hegemony in Post Cold War era :***

***Barack Obama's Administration 2008-2016.***

**محمد لبيب مسيخ[1]**

**[1]طالب دكتوراه ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.**

**البريد الالكتروني:** { HYPERLINK "mailto:LabibEnssp@gmail.com" }

**تاريخ الاستلام: 2019/02/06** **تاريخ القبول:2019/03/17**

**ملخص:**

يهدف هذا المقال الى معالجة موضوع الهيمنة الأمريكية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة من خلال مدخل الاقتصاد السياسي. بتسليط الضوء على فترة ادارة الرئيس أوباما الممتدة من 2008 الى 2016. ويركز مضمون المقال على متغير الأزمة المالية، المتزامنة مع الادارة الأخيرة، وكأحد مخرجات النظام الرأسمالي، ذو التوجه الأمريكي بالدرجة الأولى. في توجيه الهيمنة الأمريكية على مستويين رئيسين؛ الأول: داخلي، تبرز فيه تأثير الأزمة المالية على ديناميكية الاستمرارية والتغير في الإدارة الأميركية، خاصة من خلال انتخابات الرئاسة 2008. والثاني، يتعلق بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة، و مدى تأثيرها على إدارة الرئيس أوباما للفترة التي تلتها، وتتمظهر في بعدين؛ الأول داخلي(أجندة السياسة العامة). والثاني دولي، تمثل في انعكاسات الأزمة المالية على توجهات الهيمنة الأمريكية تجاه أبرز الأقطاب الاقتصادية الحقيقية_التقليدية والمحتملة في منافسة الهيمنة الأمريكية، أبرزها؛ الاتحاد الأوروبي والصين.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد السياسي، الهيمنة الأمريكية، ما بعد نهاية الحرب الباردة، الازمة المالية2008، ادارة الرئيس باراك أوباما.

**Abstract:**

This article aims at addressing the issue of American Hegemony in the Post-Cold War era, through a Political Economy Approach during the President Obama's administration terms 2008-2016. The article focuses on the variable of the Financial Crisis as Major output of the Capitalist system, which is primarily American oriented, in directing American Hegemony, at two main levels; The first is Domestic, in which the impact of the financial crisis on the dynamics of continuity and change in the U.S Administration, specifically the 2008 presidential elections. The second is the decision-making process in the United States, and its impact on the Obama administration for the next period, in two dimensions; Public Policy Agenda, and International, represented in the repercussions of the Financial Crisis on the tendencies of American Hegemony towards the most important poles of the real economic traditional, and potential competitors and enemies of American Hegemony, most notably; the European Union and China.

**Key words:** Political Economy, American Hegemony, Post-Cold War Era, The Financial Crisis for 2008, Barack Obama's Administration.

## مقدمة:

بنهاية الحرب الباردة، شهدت أجندة السياسة الدولية تحولات جوهرية، أخذت بذلك القضايا الاقتصادية Economic issues منحا تصاعديا، لتنافس في أولويتها القضايا العسكرية Military issues، والشؤون الاستراتيجية .

لقد تصاعد دور الاقتصاد في علاقته بتعزيز الهيمنة الأمريكية وكأحد متطلباتها، وتوجهاتها كقوة ناعمة Soft Power، فصار ملحوظا جدا الدور المتنامي لعمليات الاعتماد المتبادل المركب العابر للحدود، ودور الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، وتشابك البورصات العالمية وتناغمها مع بورصة وول ستريت **Wall Street** في نيويورك..الخ.

تميز هذا الصعود بتنامي التوجه الرأسمالي التعقيد، عرفت بذلك المعاملات المالية النقدية نموا غير اعتياديا، الأمر الذي كان له أثر كبير على إدخال الاقتصاد العالمي في عصر التمويل المعولم، ونمو الاقتصاد الرمزي **Économie Nominale** الذي يعتمد على الهندسة المالية، من خلال أسواق المال والمضاربات في سوق الأسهم والسندات كأهم محرك للاقتصاد العالمي.

وقد كان من مخرجات ذلك التعقيد و التشابك تعميق ما يصطلح عليه برأسمالية الأزمات. ومن أبرز الامثلة الراهنة ،الأزمة المالية التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة شهر سبتمبر 2008، ولا تزال تداعياتها سارية الى اليوم، والتي لم تقتصر فقط على القطاع المالي بل تعدته لتشمل قطاع الاقتصاد الحقيقي لتصبح قضية

مطروحة على مستوى أجندة قضايا السياسة العليا، خلقت بذلك موجة كبيرة من الاضطرابات على مستوى صناعة القرار، وطرح تساؤلات جوهرية حول ديناميكية الاستمرارية و التغير في الإدارة الأمريكية نفسها، و انعكاساتها تجاه الهيمنة الأمريكية. ومن هنا تتحدد إشكالية مفادها: **ما تداعيات الأزمة المالية كأحد مخرجات النظام الرأسمالي، على ديناميكية الاستمرارية والتغير في الادارة الأمريكية، واتجاهات الهيمنة خلال فترة ادارة الرئيس أوباما 2008-2016 ؟**

لمعالجة هذه الاشكالية ارتئينا الاعتماد على البناء المنهجي يتميز بالانتقال من المستوى **الجزئي** إلى **المستوى الكلي**، ومن **الاقتصادي** الى **السياسي**، في محورين:

**أولا:** انعكاسات الأزمة المالية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (حدود الاستمرارية و التغير في الادارة الأمريكية "انتخابات الرئاسة 2008").

**ثانيا:** مخرجات الأزمة المالية في مواجهة ادارة أوباما : بين متطلبات الداخل ورهانات الهيمنة ؟

## أولا: انعكاسات الأزمة المالية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية (حدود الاستمرارية والتغير في الادارة الأمريكية "انتخابات الرئاسة 2008"):

مما لاشك فيه أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لمجموعة من العوامل و المؤثرات الرسمية و اللّارسمية منها، ضمن علاقة بالغة التركيب و التشابك ، والتي من أهمها : تأثير شخصية صانع القرار، والرأي العام الأمريكي ،الأزمات السياسية و الاقتصادية و غيرها، والتي بدورها تؤثر في توجيه عملية صنع القرار في الولايات المتحدة. و غالبا ما يتضح ذلك من خلال عمليات استطلاع الرأي و الانتخابات ..إلخ.

لقد تجلت بوادر انعكاسات الأزمة المالية في الولايات المتحدة على عملية صنع القرار وبدت أثارها واضحة في الانتخابات الرئاسية **الثلاثاء 2008/11/5** ، والملاحظ من خلال تتبع مسار الانتخابات الرئاسية لسنة 2008، أن مرشح الحزب الجمهوري السيناتور **جون ما كين John McCain** من ولاية أريزونا لرئاسة البيت الأبيض، قد تعرض لخسارة كبيرة، في أكبر انتخابات شهدتها الولايات المتحدة، والتي فاز فيها الحزب الديموقراطي و مرشحه باراك أوباما **Barak Obama** الذي تحصل على أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ و النواب.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك أسباب أخرى تجعل الناخبين ينظرون بشكل إيجابي إلى السناتور ما كين. الذي كان يهيمن على سجل الكونغرس الوسطي **Centrist Congressional Record** بشكل غير عادي لمرشح جمهوري للرئاسة قبيل الانتخابات بعدة اشهر. في مقابل ذلك كان السيناتور أوباما يعتبر

كديمقراطي ليبرالي محسوب على الشمال. بالإضافة الى ان أوباما قد واجه بعض المقاومة كأول مرشح أسود لرئاسة حزب كبير. وأيدت الاستطلاعات التي خرجت من اتفاقيات الأحزاب هذا الاتجاه .

ان أكثر ما استثمر في هذه الانتخابات هو أنها أدت إلى رد فعل الجمهور تجاه أزمة الائتمان المالي التي ضربت الاقتصاد الأمريكي خلال الحملة الرئاسية في منتصف سبتمبر. ما أصبح يُعرف باسم انهيار وول ستريت ، وهو ما اعتبر تغييرًا في **قواعد اللعبة Game Changer**، أو كما أصطلح عليها **مفاجأة أكتوبر Octobre Surprise**، وحولت الانتخابات إلى أوباما بشكل حاسم. والجدير بالذكر أنه لم يحدث من قبل في تاريخ الانتخابات الرئاسية الحديثة حدث مثل انهيار وول ستريت في منتصف الحملة الانتخابية وتغيير مسار الانتخابات.[1]

فبحلول المرحلة النهائية من المرحلة الانتخابية، هيمنة القضايا الاقتصادية تماما على جدول الأعمال من الناحية العملية، فعلى الرغم من أن كلا الطرفين أو المرشحين لا يمتلكان خبرة كبيرة في القضايا الاقتصادية، إلاّ أن حملة أوباما نظمت إلى حدّ كبير حول **فكرة التغيير** و الحاجة لإصلاح السياسات الاجتماعية

و الاقتصادية، وقد كان لنسق الحزب الديموقراطي الذي شكل أرضية منحت الرئيس أوباما هامش مناورة على نطاق واسع، من خلال تناول القضايا الاقتصادية، وعلى النقيض من ذلك شكل نسق الحزب الجمهوري لمنافس أوباما، نوعا من الفشل المنهجي **Systematic Failure** ، وذلك إثر تبعات تراكم سياسة الرئيس بوش لسنوات 2000-2008 [2]. والذي كان الرئيس غير المرغوب الذي يدير حربا لا تحظى بشعبية، ويرأس اقتصاداً بطيئاً، كانت بمثابة حقائب ثقيلة للجمهوريين. على هذا الأساس، اعتبرت انتخابات استرجاعية **Retrospective Election** بالنسبة للديموقراطيين.[3]

**الشكل1: يوضح أثر أزمة وول ستريت في التراجع الحاد لنسبة المناصرين لمرشح الحزب الجمهوري جون ماكين.**

[1]JAMES E. CAMPBELL**, The Exceptional Election of 2008: Performance, Values, and Crisis** , Presidential Studies Quarterly 40, no. 2 (June) 2010, Center for the Study of the Presidency , University at Buffalo, SUNY, USA, p226.

[2] Michael Hames, "**The financial crisis,the economy the election,and the new president**",***International journal***, Winter 2008-2009 ,p109.

[3] JAMES E. CAMPBELL, Op Cit, p226.

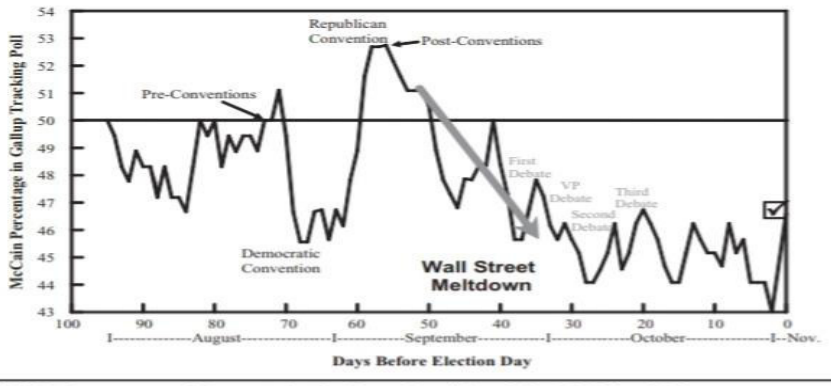


FIGURE 2. Percentage of Support for In-Party Candidate John McCain, 2008.
Source: Gallup.com

Source: JAMES.E CAMPBELL,OpCit,P226

كان توجه الناخبين في الانتخابات الرئاسية للديموقراطيين نتيجة حتمية لأزمة وول ستريت، فبات ملحا و الأزمة المالية في أوجها بفعل التداعيات غير المسبوقة التي سببتها الأزمة المالية على ميولات الناخبين، والتي أثرت على معيشتهم و مدخراتهم المالية، وشيوع البطالة التي بلغت في **شهر أكتوبر 2008 نحو 6.5%**، ووصل تقلص أنشطة المصانع إلى أدنى مستوياتها منذ ستة وعشرين عاما، بالإضافة إلى مؤشر التأمين الصحي الذي تزايد من **6 مليون** إلى **45.7 مليون** شخص خارج مظلة التأمين الصحي سنة 2008.

لقد اتضح تجاوب شعبي كبير من خلال تركيز أوباما على جانب البحث لحل الأزمة المالية، وأراد ذلك من خلال خطة إنقاذ الرأي العام، كما دعا من خلال حملته الانتخابية إلى إدخال الإعفاء الضريبي بقيمة **3000 دولار** لكل وظيفة جديدة يتم خلقها، بالإضافة لترويجه وقف إجراءات الرهن العقاري لمدّة 90 يوما ما يخلق نوعا من الإئتمان والتسهيلات للولايات و البلديات، من خلال هذا النوع من إجراءات التدخل الحكومي، بالإضافة إلى إزالة أي عقوبات تتعلق بسحب مدخرات التقاعد[1].

على الرغم من أن أكثر من عانى من هذه الأزمة هو الأمريكي الأبيض بالدرجة الأولى، و تحديدا الشريحة العمالية التي تميل بشكل تلقائي لصالح الديموقراطيين، وبالتالي عرفت الانتخابات معدلات مشاركة قدرت بـ 64.2%،وهو معدل لم يسجل منذ قرن، وبذلك كان فوز أوباما نتاجا طبيعيا للكثير من العوامل و المحددات، وتعد ظاهرة الأزمة المالية أبرز مخرجات المشهد الانتخابي. في مقابل ذلك، فان الكثير من الناخبين، خارج الميول الحزب اعتبروا أن المحدد الاقتصادي كان هو العامل الحاكم لتصويتهم بانتخابات الرئاسة، وليس المرجعية الحزبية والالتزام الصارم بها، وبدا ذلك واضحا من خلال الفجوة الكبيرة من انتخابات الكونغرس و حكام الولايات، ومثيلتها الرئاسية. كما حددت بيانات الاقتراع في تلك الفترة الأهمية المتزايدة لميول الناخبين

[1]Michael Hames, Op Cit,p109.

للشؤون الاقتصادية الداخلية، ومدى تأثير **رسالة التغيير** التي سمحت لحملة أوباما للوصول بعيدا، على حساب الإخفاقات المتزايدة لإدارة الجمهوريين و تراجع شعبيتها[1].

وللاستدلال على ذلك، وللذهاب بعيدا في هذه الانتخابات فقد استطاع الحزب الديموقراطي اختراق المعاقل التقليدية للجمهوريين، إذ أن أوباما لم يحصل على التأييد الشعبي فحسب، بحصوله على تأييد 53% مقابل 46 % لمنافسه **ما كين**، فقد قدم أكثر من 131 مليون ناخب بأصواتهم في انتخابات 2008 الرئاسية، حيث اختاروا المرشح الديمقراطي باراك أوباما على المرشح الجمهوري جون ما كين[2]. وإنما أيضا أصوات المجمع الانتخابي في **28 ولاية**، لينال **364 مندوبا** مقابل **173** لمنافسة ما كين، إذ أن فرجينيا إحدى معاقل الجمهوريين التقليدية بالشرق، والتي لم تصوت للديموقراطيين منذ أربعة عقود كسبها أوباما بأغلبية تعتبر مريحة بالمقاييس الأمريكية، وقد نال بذلك الديموقراطيون مناصب حكام سبع ولايات مقابل أربعة نالها الجمهوريون.

لقد تمكن أوباما، من اختراق أهم كتلتين داخل الجماعة البيضاء و التي كانت واحدة من أحد أهم الخصائص البارزة لتلك الانتخابات، والتي تجاوز فيها أوباما كل الخطوط العرقية و الحزبية، فعلى الرغم من أن 33%فقط يمثلون فئة الشباب داخل الحزب الديموقراطي من الفئة البيضاء الذين يعرفون بانتمائهم للحزب الديموقراطي، إلاّ أن نسبة تصويت هذه الفئة البيضاء من الشباب تجاوز 54% للمرشح الديموقراطي[3].

إن المتتبع لإنتخابات الرئاسة الأمريكية 2008 يلاحظ أن الشباب من أصحاب الدخل العالي و الجامعيون بالإضافة لأصحاب الدخل المنخفض، على الرغم من أن عامل العرق كان محددا هاما بالانتخابات الأمريكية على مرّ العقود الماضية، فإنه تراجع كثيرا في انتخابات الرئاسة 2008. والجدير بالذكر هو اقبال أكثر من 23 مليون من الشباب الأمريكيين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في الانتخابات لعام 2008، بزيادة قدرها **3.4 مليون** مقارنة مع انتخابات 2004، علما أن انتخابات 2004 كانت قد شهدت هي الأخرى إقبالا متزايدا لفئة الشباب، ومع ذلك تجاوز إقبال فئة الشباب في انتخابات 2008، وبزيادة مالا يقل عن **11 نقطة مئوية** إذا ما قورن بالانتخابات التي أجريت عام 2000[4]،ويوضح الشكل الموالي ذلك :

**الشكل2: إقبال الناخبين على التصويت للفئة العمرية – 18إلى 29سنة– للفترة 1992–2008**

[1]Michael Hames, Op Cit,p109-110.
[2] JAMES E. CAMPBELL ,Op Cit,P225.
[3]Circle Staff,***Young Votens in the 2008 presidential election*** ,(The Centes for information & Reseanch on civic Lerning & Engagement), College of citizen ship and public service lincolin filene hall, tuffts univererisity ,Jonathan,Pp1-4.
[4]***Ibid***,p5.

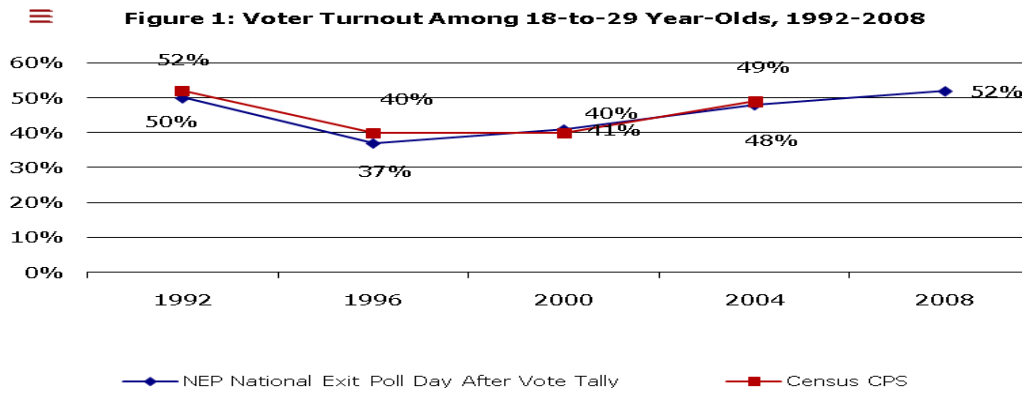


**Source:** Circle Staff,***Young Votens in the 2008 presidential election*** ,OpCit ,P1.

إن الديموقراطيين الذين عجزوا عن جذب الطبقة العاملة البيضاء على الأقل في العقدين الماضيين، قد نجحوا في انتخابات 2008 في اختراق تلك القوة التصويتية و تحديدا في ولايات مؤثرة مثل **أوهايو**، بالإضافة إلى الاستقطاب الكبير للطبقة المثقفة، خاصة وأنها تشكل شريحة عريضة من القوة التصويتية بنسبة تقدر بـ70%،من إجمالي الشريحة الانتخابية، والتي شهدت نسبة مشاركة لا تقل عن 38% بالنسبة للحاصلين على درجة الثانوية العامة[1]

يمكن القول، أن التغير في الإدارة الأمريكية، من خلال انتخابات الرئاسة كان مرده إلى الأزمة المالية كمحدد **حاسم** للمسار الانتخابية، والجدل السياسي بين ما عرف في الساحة السياسية بأسود صديق و أبيض عدو، فاختير الأول على الثاني وهو ما **أعتبر انقلابا في موازين واتجاهات التصويت بالانتخابات الأمريكية**، كما أنه من الإنصاف القول بأن محدد الأزمة المالية و ما تبعها من تركيز على القضايا الاقتصادية في حملة الرئيس أوباما، كانت تمثل أهم القضايا المطروحة، ما أعطته تذكرة الحزب الديموقراطي، وحدد بذلك موقعه بنجاح على أنه الشخص الأنسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية والقضايا الداخلية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية[2].

## ثانيا: مخرجات الأزمة المالية في مواجهة ادارة أوباما: بين متطلبات الداخل ورهانات الهيمنة:

منذ وصول باراك أوباما للبيت الأبيض، أثير نقاش كبير حول سياسته خاصة الخارجية، وتمحورت النقاشات حول الاستراتيجيات وأدوات القوة، ومدّى تأثير هذه الأخيرة في ظل تداعيات الأزمة المالية[3]، ولنبين مدى تأثير الأزمة المالية وانعكاساتها على مختلف عناصر صناعة القرار فترة إدارة الرئيس أوباما، وللوقوف على مختلف المتغيرات التي تحكم عملية صنع القرار، هناك أسلوبان متكاملان لفهم مختلف مخرجات دينامية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في هاته الفترة و هما :

[1]***Ibid***,p2
[2] Michael Hames, ***Op. Cit*** ,p109.
[3]Anna Ddimitrav, **Obama _s Forign Policy,between pragmatic Realism and smart Diplomacy** ,Ecole Superéwr du sommavca exterieur,ESCE, paris,2011, P1.

**الأول–الاستقراء:** للمواقف التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما من قضايا معينة، و بالتالي التمكن من فهم المنطلقات العامة للسياسات التي تتبعها.

**الثاني–الإستدلال:**بمختلف النظريات والنسق العقدي الذي يحكم عملية صناعة القرار في هذه الإدارة[1].

بالنظر إلى الأسلوب الأول –**الاستقراء**– في فهم المواقف التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما من قضايا معينة، فقد كان واضحا أنه يسعى لإيصال رسالة مفادها أنه : ليس بوش، وأن أمريكا أوباما خلاف أمريكا قبل ذلك،فكان جد حذر في لغته، و ظهر ذلك جليا من خلال ابتعاده عن مصطلحات **الحرب الاستباقية** و**تحالف الراغبين** وتعبير **الأنظمة المعادية** وغيرها[2]. وبدا أن أوباما يرى أن أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي، والتي تعد أهم أولويات السياسة الداخلية والخارجية، إضافة إلى التغيرات المناخية وانتشار الأسلحة النووية و الإرهاب[3]،كما يلاحظ أن موقف إدارة أوباما إزاء مسألة الإرهاب قد تغير على مستوى الخطاب، باستعمال عبارات **لم نعد نخوض الحرب على الإرهاب**، وإنما **نقوم بإجراء عمليات طارئة في خارج**[4].

كما يتجلى الأسلوب الثاني –**الاستدلال**– في إدارة الرئيس أوباما، من خلال مختلف النظريات التي تحكم مخرجات إدارته، وهنا يتضح أنه في بداية عهدة أوباما الأولى2008–2012 ، خاصة في ما يخص مخرجات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، حيث وصفها الكثير من الخبراء و الباحثين بـ **مذهب أوباما** وهو **اللاّ مذهب** أو بطريقة أخرى **الجمع بين أكثر من مذهب**، فقد وصفه **فرانكلي ستوم** مدير الاتصالات في إدارة ترومان للأمن القومي الأمريكي :– أن الرئيس الأمريكي أوباما قد استغل النظريات الرئيسية التي تضفي الحيوية على دراسة العلاقات الدولية الحديثة: من الواقعية، والبنائية الاجتماعية، إلى نظرية السلام الديموقراطي، والليبرالية الجديدة، ومع ذلك يضيف **فرانكي ستوم** أن الأمر لا يعني أن أوباما يحمل نظرة غير متماسكة إلى العالم، بل إن هناك عقيدة تنسجم بطبيعتها مع جميع الأماكن و الأوقات[5].

وبما أن عملية صياغة وبناء استراتيجية الهيمنة الأميركية وضمانها تبدأ داخليا، فإن مخرجات الأزمة المالية على إدارة الرئيس أوباما 2008– 2016 يحدد مستوى نجاح و فشل سياسته على مستويين :

---

[1]أوباما: قوة ذكية و مواقف غامضة، ***مجلة أفاق المستقبل*** ، مركز الدراسات و البحوث الإستراتجية ،ع.4 ، (مارس–أبريل2010)ص37.

[2]***المرجع نفسه***، ص 37.

[3]***المرجع نفسه***، ص 38.

[4]مايكل بارون، ***السياسة الخارجية الأمريكية بين بوش و أوباما***،ترجمة علي الحارس،(مركز أميركان أنتربرايز،6 أفريل2009) ،ص2.

[5]أوباما: قوة ذكية و مواقف غامضة، ***مرجع سابق***،ص 39.

-**الأبعاد الداخلية:** كانت أولوية أوباما في بداية ولايته الأولى الرئاسية2008-2012، هي معالجة القضايا الداخلية التي تتصدرها الأزمة المالية، كما تراجعت قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في نظر الرأي العام الأمريكي، وفي أجندة الرئيس أوباما بسبب مخلفات الأزمة المالية داخليا، وصعوبات الطاقة و الرعاية الصحية و مشاكل الفقر و البطالة[1]، التي فاقت مؤشر 9.5% في بداية عهدته الأولى ، والتي تراجعت الى مؤشر7% مع نهاية نفس العهدة ، كما يوضحها **الشكل3.** رافق ذلك اتخاذ خطوات مستعجلة لإنعاش الاقتصاد المتضرر و كان أول قانون اقترحه متعلقا **بالأجر العادل** لعام 2009، والذي وقعه في 29 جانفي 2009، ليليه **قانون الإنعاش** و**إعادة الاستثمار** بتخصيص 78 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد وإنقاذ صناعة السيارات[2]

**الشكل3: يوضح نسب تراجع مؤشر البطالة للفترة الرئاسية الأولى جانفي 2009 الى جانفي 2012.**

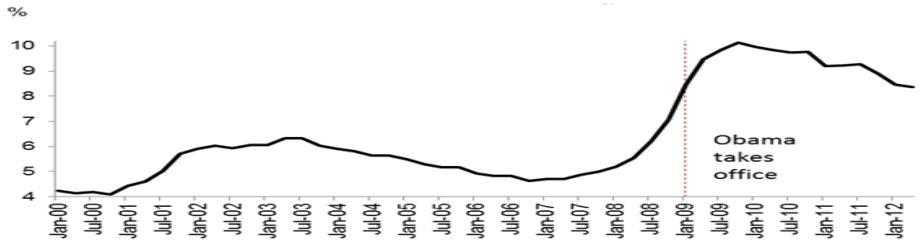


*Source*: US Bureau of Labor Statistics.

أما بخصوص أزمة العقارات و التي كانت سببا في الركود الاقتصادي، فقد أنشأ أوباما صندوقا بـ **10 مليار دولار** لمساعدة المالكين، مع إلغاء بعض الضرائب بخصوص بيع السكنات، وسعى إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين الأميركيين، كما أصر على ضرورة رفع الأجر الأدنى المستقر منذ10سنوات، وفي علاقة إدارة أوباما بالكونغرس الأمريكي كشف أوباما عن الإجراءات الميدانية المدعمة لوعود الانتخابات الرئاسية2008، حيث تمكن من تمرير قانون خاص بالمؤسسات المتوسطة قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في 2 نوفمبر 2010. كما أقر أوباما مشروع قانون تحفيزي بقيمة 787 مليار دولار يتضمن تخفيضات ضريبية وزيادة المساعدات للدول وزيادة الإنفاق الفيدرالي.

[1] Ethan Ilzetzki, Jonathan Pinder**, A briefing on the US economy,** 20 October 2012nd presidential election promises, in : { HYPERLINK "https://voxeu.org/article/briefing-us-economy-and-presidential-election-promises" }.

[2] سعيد محيو، **أوباما بطل سلام أم رئيس حرب**، موقع سويس أنفو: 21يناير 2009، تاريخ الاطلاع 16نوفمبر2018،على الساعة 11:01{HYPERLINK "http://www.swiss" } ***info/ara/7165014*** :

إن تقييم مدّى فاعلية إدارة الرئيس أوباما داخليا خلال فترتيه الرئاسيتين 2008-2016 ، يستند عموما إلى تمكنه من الالتزام بثلاث وعود انتخابية من أصل خمسة، حيث مرر قوانين تعتبر أعمدة أجندة السياسة الداخلية تمثلت في :

**أولا** : دعم الانتعاش الاقتصادي: كما يوضحه **الشكل4** الموالي ، الانتاج الحقيقي الكلي GDP الامريكي الذي انتقل من 12.5 الى 14 تريلون ، للفترة 2009-2012.

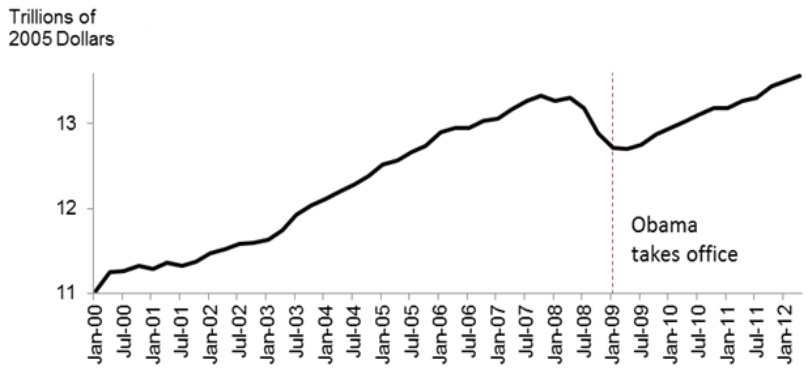


*Source*: US Bureau of Economic Analysis.

**ثانيا:** قانون إنقاذ صناعة السيارات المتعثرة، حيث جددت القروض لشركة جنرال موتورز و كرا يسلي، لتواصل عمليات إعادة التنظيم، والقانون الثالث موجّه لإصلاح البنوك و التنظيم المالي.

**ثالثا:** من الناحية الاجتماعية حقق إنجازات متعلقة بإصلاح نظام الرعاية الصحّية، غير أنه فشل في إقناع الكونغرس بسن قانون حول **الاحتباس الحراري** و **عجز عن تسوية ملف الهجر** .

-**الأبعاد الدولية:** إن التوجه الأمريكي الخارجي بقيادة أوباما يحكمه بصفة عامة النسق العقدي للحزب الديموقراطي، والذي يرى فيه أوباما أولوية للوسائل الاقتصادية ومضامينها لتعزيز الهيمنة على النظام الدولي، من خلال إعطاء أولوية للعقوبات الاقتصادية، قبل الحلول العسكرية، وهذا ما يفرضه من جهة النسق العقدي للحزب الديموقراطي كما ظهر مع إدارة **بيل كلنتون**، وما يفرضه الواقع الاقتصادي وبالأخص الأزمة المالية، وسعى بذلك لتعزيز ما يعرف **بالدبلوماسية الاقتصادية** كضمان للأمن العسكري و السياسي[1].

وبالرغم من أن أوباما لم يخفض ميزانية الدفاع، إلا أنه قلص الارتباطات العسكرية للولايات المتحدة الخارجية، فغلب على إدارته طابع التريث وعدم الاندفاع مقارنة بإدارة جورج بوش الابن، فأوباما كما يلاحظ يتفادى استعراض القوة العسكرية. فهو لم يطلق سباقا للتسلح كما فعل **رونالد ريغان**، ولم يعمل على تكريس الهيمنة الأمريكية بوسائل يغلب عليها الطابع العسكري المحض، باستخدام الحروب الاستباقية، حالة العراق و أفغانستان وغيرها، وهو في مقابل كل ذلك يستخدم أسلوب **القوة الناعمة الأمريكية Soft Power**.

[1] أوباما: قوة ذكية ومواقف غامضة"، ***مرجع سابق***،ص41.

كما يميز إدارة أوباما فيما يخص توجهات استراتيجية الهيمنة الأمريكية نفس مميزات فترات حكم الديموقراطيين، فقد لوحظ نفس المشهد في إدارة الرئيس بيل كلنتون في التسعينات، وما يميز إدارة أوباما عن السابقة فقط هو الترتيبات والتطورات الدولية التي تزامنت معها و المتمثلة في الأزمة المالية، وهو ما حدى بالإدارة الاخيرة الحديث عن نوع جديد من أدوات السياسة الخارجية بما يتماشى و التطورات الدولية الراهنة : وهى مفهوم **القوة الذكية Smart Power** ،التي تجمع كل مصادر القوة في التوجه الأمريكي الجديد بالإضافة إلى **القوة الناعمة Soft Power**[1]، التي لا يمكن إنكار أنها تخلق مناخا ملائما في تكريس الهيمنة الأمريكية.

ويدل تحليل مجموعة من المؤشرات القياسية على أن أوباما قد نجح من خلال توظيفه **لأزمة وول ستريت،** في تحقيق ما سعت إليه إدارات سابقة، فقد نجح أوباما في إرساء اتفاقية في إطار الناتو **NATO** ومجموعة الـ20 بالإعتماد إلى حد كبير على توظيفه للأزمة المالية، من خلال تكثيف الجهود الدولية للخروج من الأزمة، وبذلك استطاع تحويل مجموعة الثمانية –**G8**– إلى اطار مؤسسي أوسع هو مجموعة **آلـ20** التي تتضمن الاقتصادات الصاعدة، وهو ما يضمن للولايات المتحدة من خلال هيمنتها على مثل هذه التنظيمات عدم خروج أي قوى صاعدة محتملة تنافسها على مستوى النظام الدولي، ويمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي والصين ابرزها.

ومن ابرز الابعاد السياسية والاستراتيجية للتوجه السابق، تمثل بالدرجة الأولى كرد فعل على المعارضة الأوروبية لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، والذي فسرته بأنه إجراء عسكري يستهدفها بالأساس، وأنه إجراء عسكري من شأنه أن يعيد الوضع الدولي الجديد إلى العهد الدولي السابق الحرب الباردة. وكذا كرد فعل على المشاريع الأوروبية الوحدوية الاستقلالية في المجال السياسي والعسكري: كمشروع **هيليوس** – **Helios**–الذي يستهدف معرفة وضعية القوات العسكرية الأجنبية المستقرة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو في ذلك في نظر الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى مراقبة تحركات الأسطول السادس الأمريكي مهددا الهيمنة الأمريكية ووجودها في المنطقة.

بالإضافة الى ذلك، الحد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية بين الدول الأوروبية الثلاث: إيطاليا وفرنسا من جهة وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى، والتي استهدفت إجراء مناورات عسكرية مشتركة جوية وبحرية ،وهو ما يعتبر محاولة للخروج عن الرعاية والهيمنة الأمريكية. ومواجهة الطرح الفرنسي عقب حرب الخليج الثانية حول فكرة الاستقلالية الأمنية داخل أوروبا، وفكرة إنشاء قوة أوروبية موحدة تحت اسم **قوة التدخل السريع**.

[1] نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية** ،الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ،بيروت،2013، ص 314.

وقد تأكدت تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية، ما بعد الأزمة المالية2008، وما صاحبها من تداعيات على الاقتصاديات الأوروبية بداية من سنة 2010 وما بعدها، من خلال دفعه لتبني خطة إنقاذ مالي تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة، والتي شارك فها صندوق النقد الدولي، كمؤسسة ذات نفوذ أمريكي لإعادة بناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف.

يشير التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 03 فيفري 2015 بعنوان **الولايات المتحدة وأوروبا: القضايا الراهنة *The United States and Europe, Curent issues*** أن الأزمة المالية في منطقة اليورو كانت القضية المهيمنة في السياسة الأوروبية من 2010 حتى 2012، وكانت الكثير من المطالب الأوروبية تدور حول الاهتمام بالاقتصاد، كما جدد الكثير من المراقبين شكوكهم حول مدى استيعاب منطقة اليورو لاقتصاداتها المختلفة، وذهبوا للقول أنه اتحاد نقدي دون اتحاد مالي، يعكس سياسة أوروبية واحدة، ومنه توقع المراقبون أن الأزمة المالية يمكن أن تجبر واحدة أو أكثر من دول الاتحاد للخروج من منطقة اليورو[1]، وهو ما تعبر عنه الازمات السياسية الحادة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي اليوم أكثر من أي وقت مضى، كأزمة خروج بريطانيا–البريكسيت **Brexit** 2018، والموجات الاستقلالية والانفصالية المصاحبة لها.

وبخصوص الصين، فقد كان النمو الاقتصادي في الصين قد سجل أدنى مستوياته لأول مرة سنة 2008 لأكثر من 04 سنوات، ولم يكن ذلك إلا نتاجا لانعكاسات الأزمة المالية، وبذلك سجل الاقتصاد الصيني تراجعا من أكثر من 10% إلى8 % وأقل من ذلك، بينما كانت التوقعات تدور حول تسجيل نسبة 9.7% كأدنى معدل، واعتبر المكتب الوطني الصيني للإحصاء أن تأثير الأزمة المالية قد فاق توقعات الحكومة الصينية، حيث كان هذا التراجع كبيرا وحادا جدا بالمقاييس الاقتصادية الصينية، نتاجا لتراجع الاقتصاد الأكبر في العالم–الولايات المتحدة–بتراجع واردتها من الصين[2].

[1] Danek E.Mix ,***The United States and Europe, Curent issues*** , Congressional Research service report ,February3, 2015, p15.

[2] رامي عوض، ***الأزمة المالية العالمية***، (الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2008)، ص 8.

**خاتمة :**

للإجابة على الاشكالية المطروحة حول مدى **تداعيات الأزمة المالية كأحد مخرجات النظام الرأسمالي، على ديناميكية الاستمرارية والتغير في الادارة الأمريكية، وعلاقتها باتجاهات الهيمنة،** من خلال عهدتي الرئيس أوباما2008-2016، يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

**أولا : الاستمرارية و التغير في الإدارة الأمريكية،** على اثر تداعيات السياسة الاقتصادية التي تطرح حولها الكثير من الشبهات في ظل ادارة الجمهوريين و على راسهم جورج بوش: من عمليات التحرير المالي المقنن، إلى عمليات المخاطرة المالية الكبيرة في أسواق الرهن العقاري، واستفحال ظاهرة المضاربة، بالإضافة إلى غياب اطر الشفافية والمسؤولية وآليات الإفصاح عن المعلومات وعدم تماثلها، وتواطئ مؤسسات التصنيف الائتماني الدولي. كانت من مخرجاتها الازمة المالية شهر سبتمبر 2008 التي عصفت بالاقتصاد الامريكي، ومن النتائج العميقة لتحول السلوك الانتخابي تجاه الديموقراطيين في انتخابات الرئاسة نوفمبر 2008.

**ثانيا : مخرجات ادارة أوباما، ادارة الأزمة أم ادارة بالأزمة؟** لقد عبرت الأزمة المالية عن تلك **الأجندة السياسية،** التي منحت أو مررت تفوق الطرف الديموقراطي على منافسه الجمهوري، و لذا فقد كان توجه الناخب الأمريكي إلى صندوق الاقتراع تعبر عن **ردّ فعل** أكثر من كونه سلوك انتخابي واع، كما تجدر الإشارة أن ما منح الاستمرارية في نسق إدارة الرئيس أوباما لتولي عهدة ثانية بداية من سنة 2012، لم تكن أجندة اقتصادية بحتة، على الرغم من تحقيقه لبعض الإنجازات في هذا المجال، إلا أنها كانت بالدرجة الأولى باستجابة لأجندة أمنية – سياسية خارجية، من خلال الاستدلال على ذلك ترويجه لما يعرف **بعملية القضاء على بن لادن،** وهو ما يعكس لنا أن الأزمة المالية لم تكن إلاّ أداة تم الترويج لها في فترة الانتخابات الرئاسية 2008. وقد تراوحت ادارة اوباما خلال العهدتين الرئاسيتين 2008-2016 بين نمطي ادارة الأزمة و الادارة بالأزمة ، غير أنها عبرت في الكثير من الأحيان عن الثانية على حساب الأولى.

**ثالثا:الاقتصاد_السياسي للهيمنة الأمريكية،** رغم الآثار المدمرة للأزمة المالية على الاقتصاد والداخل الأمريكي، إلا أنها ساعدت، في ان واحد، كأداة مناورة خدمة لأهداف نسق الهيمنة الأمريكية ،من خلال ذلك الانتشار عبر القاري لتداعياتها، وظهر ذلك جليا في أسواق راس المال والبورصات العالمية كبورصة فرانكفورت ،لندن ،باريس ،و شنغهاي، والتي ابرزت بشكل غير مسبوق درجة الاعتماد المتبادل المركب والارتباط العضوي لاقتصاديات هذه القوى بتقلبات الاقتصاد الرأسمالي ــ الأمريكي. وتظهر هذه العلاقة بمثابة الرهان للحدّ من محاولات الاستقلال الأوروبية عن المظلة الأمريكية من جهة، وكذا الحدّ من منافسة الصعود الصيني.